تحصيل بهمنيار

لكن الهادي كله

مما احرزه بحسن اكتساب فقير عفو ربه الغني
محمد الحسيني المعروف بهاء الدين الاصبهاني
نوّر الله قلبه داريه الامان ورزقه
العطوف الروانه وزوجه الحور العين

مالك علوي بن علي الشاجوري

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين وهو حسبنا وحده ونعم المعين قال بهمنيار بن
المرزبان رحمه الله **وبعد** فاني محصل في هذه الرسالة للخازن
الرئيس الاجل ابي منصور بهرام بن خورشيد بن يزديار دام الله تمكينه
لباب الحكمة التي هذبها الشيخ الرئيس ابو علي الحسين بن
علي الحسين بن عبد الله بن سينا رحمه الله مقتديا في الترتيب بالحكمة العلائية وفي
استيفاء المعاني بعامة تصنيفاته وبما جرى بيني وبينه محاورة ومضيف
اليه ما حصلته منظري من الفروع التي تجري مجرى الاصول وبذلك على هذه
الفروع منظوري في كتبه وينقسم هذا الكتاب الى ثلثة كتب **فالكتاب**
الاول في المنطق ويشتمل على ثلث مقالات فالمقالة الاولى تشتمل على ثلثة ابواب
فالباب الاول في الابانة عن الغرض في كتاب ايساغوجي والباب الثاني في
الابانة عن الغرض في قاطيغورياس والباب الثالث يشتمل على الابانة عن الغرض في
باري ارمينياس والمقالة الثانية تشتمل على كتاب القياس وهو باب واحد و
المقالة الثالثة تشتمل على كتاب البرهان وهي بابان والكتاب الثاني في المعرفات
التي يحتاج اليها في جميع العلوم وهو العلم الموسوم بعلم ما بعد الطبيعة ويشتمل على

ست مقالات والكتاب الثالث في الاشارة الى اعيان الموجودات وهو يشتمل
على مقالتين فالمقالة الاولى في الدلالة على الموجود الذي لا سبب له ولا علة
وفيها الابانة عن الغرض في اثولوجيا والمقالة الموسومة بالف الصغرى وهي باب
واحد والمقالة الثانية تشتمل على الموجودات المعلولة وهي تنقسم الى اربعة ابواب
فالباب الاول في المقدمات التي يحتاج اليها في الامور الطبيعية وفيه الابانة عن
الغرض في السماع الطبيعي والباب الثاني في معرفة الاجسام الفلكية ونفوسها
وعقولها وساير احوالها وفيه الابانة عن الغرض في السماء والعالم وبعض من الف
الصغرى وثاولوجيا والباب الثالث في معرفة العناصر وما يتركب منها من
المركبات وفيه الابانة عن الغرض في الكون والفساد والاثار العلوية والباب الرابع
في علم النفس وبقائها وحال المعاد والطريق الى تعلم هذا الكتاب ان يبتدا اما بحكم
العلائية ويتعلم منها المنطق خصوصا ثم يعرج على هذا الكتاب ليحصل لطالب العلم
مطلوبه في مدة تقصر عن تعلم كتاب الحماسة بمشية الله وعونه المطلوب
من العلوم الحكمية معرفة الموجودات والموجود اما ان يكون بلا سبب او موجودا
بسبب والموجود الذي لا سبب له مقتضى حقيقته ان يكون واحدا من كل
جهة وان يكون ليس بجسم ولا قوة في جسم وان يكون ماهيته انيته
وان يكون علة بذاته وجوده وان يكون علة بالموجودات لوازمه وان
يكون ارادته وقدرته وحيوته بعينها علمه وكل ذلك لذاته وان يكون علمه

ام
تحفظ

علما غير متغير ولا فاسد ولا علما على سبيل الانفعال بل علمه علم فعلي وانه العاقل
والعاقل والمعقول جميعا وسائر ما يأتي من ذكر خواصه والموجود الذي لا سبب له
يقتضي ذاته ان يكون واحدا من كل جهة وان كان واحدا بوجه آخر على ما سنحققه
في موضعه والمشاهدة والقياس دلا على انه كثير وان منه ما هو جسم ومنه
ما ليس بجسم والذي ليس بجسم فاما ان يكون عرضا واما ان يكون جوهرا
والجوهر الذي ليس بجسم هو العقل والنفس والصورة والمادة والاجسام
كثيرة فمنها اجسام فلكية وهي كثيرة والرصد النجومي دل على عدتها ومنها
اجسام عنصرية وضرب من القياس دل على انها اربعة ومنها اجسام
مركبة من هذه العناصر ولا سبيل الى حصر عدتها لا بالقياس ولا بالحس
وذلك لانها تابعة لحركات سماوية غير مضبوطة وانما وقف على الاقرب
منها بالحس وانتهت المشاهدة اليه وهذه اما سحب واما شهب او رياح
او معدنيات واما نبات واما حيوانات وما يجري مجراها ولهذه الجملة
نظام وترتيب ولها ايضا احوال ينسب بعضها الى الخير وبعضها الى الشر
والعقول ايضا كثيرة والنفوس اما نفوس فلكية واما نفوس نباتية واما نفوس
حيوانية واما نفوس انسانية وللنفس الانسانية بعد مفارقة البدن بقاء ولها
احوال في معادها وهذا العلم يتولى بيان هذه المعاني

الكتاب الاول في المنطق

المقالة الاولى تشتمل على ثلاثة ابواب

الباب الاول في ايساغوجي فصل في مقدمة الكتاب

كل علم فهو اما تصور واما تصديق والتصور هو العلم الاول ويكتسب بالحد وما
يجري مجراه كالرسم مثل تصور ماهية الانسان والتصديق انما يكتسب
بالقياس وما يجري مجراه كالمثال والاستقراء مثل تصديقنا بان للكل مبدأ فالحد
والقياس هما الآلتان يكتسب بهما المطلوبات التي تكون مجهولة فتصير معلومة بالروية
وكل واحد منهما منه ما هو حقيقي ومنه ما هو دون حقيقي ولكنه نافع منفعة
بحسبه ومنه ما هو باطل مشبه بالحقيقي والفطرة الانسانية في
الاكثر غير كافية في التمييز بين هذه الاصناف ولولا ذلك لما وقع بين العقلاء
اختلاف ولا وقع لواحد في رايه تناقض وكل واحد من القياس والحد فانه
معمول ومؤلف من معان معقولة بتاليف فيكون لكل واحد منهما مادة منها ألف
وصورة بها التاليف وكما انه ليس عن اي مادة اتفقت يصلح ان يكون بيت او
كرسي ولا باي صورة اتفقت يمكن ان يتم من مادة البيت بيت ومن مادة الكرسي
كرسي بل لكل شيء مادة تخصه وصورة بعينها تخصه كذلك لكل معلوم يعلم بالروية مادة
تخصه وصورة بعينها تخصه منها يتأدى الى الحقيقة وكما ان الفساد في
اتخاذ البيت قد يقع من جهة المادة وان كانت الصورة صحيحة وقد يقع من جهة
الصورة وان كانت المادة صحيحة وقد يقع من جهتهما جميعا كذلك الفساد
العارض في الحد والقياس قد يقع من جهة الصورة وقد يقع من جهة المادة

وتدفع من جهتها جميعا والمنطق هو الصناعة النظرية التي تعرف أنه
من أي الصور والمواد يكون الحد الصحيح الذي يسمى حدا بالحقيقة والقياس
الذي يسمى برهانا وتعرف أنه عن أي الصور والمواد يكون الحد الإقناعي
الذي يسمى رسما وعن أي الصور والمواد يكون القياس الإقناعي الذي يسمى
ما قوي منه وأوقع تصديقا مشبها باليقين جدليا وما ضعف منه
وأوقع ظنا غالبا خطابيا وتعرف أنه عن أي صورة ومادة يكون الحد
الفاسد وعن أي صورة ومادة يكون القياس الفاسد الذي يسمى مغالطيا
وسوفسطائيا وعن أي صورة ومادة يكون القياس الذي لا يوقع تصديقا
البتة ولكن يخيل فأن يرغب النفس في شيء أو ينفرها أو يقززها أو يبسطها
أو يقبضها وهو القياس الشعري فهذه فائدة صناعة المنطق ونسبته إلى الروية
نسبة النحو إلى الكلام والعروض إلى الشعر لكن الفطرة السليمة والذوق السليم
ربما أغنيا عن تعلم النحو والعروض وليس شيء من الفطرة الإنسانية في
الأكثر مستغن في استعمال الروية عن التقدم بإعداد هذه الآلة المنطق
يصح أن يقال إنه جزء من العلم المطلق وهو البحث عن المجهول ويصح أن
يقال إنه آلة على أنه يستعمل في غير المنطق فالمنطق من حيث هو آلة يحمل عليه
معنى أعم منه وهو العلم كما أن الإنسان من حيث هو إنسان يحمل عليه
معنى أعم منه وهو الحيوان فيقال إن الإنسان حيوان فإن قرأ كونه

الصحيح م

التقزز انبساط عن النفس
وهو تنزه عن أكل القذر وكذا
ق

من العلوم على أنه جزء م

جزء وكونه آلة هو أمران متغايران أحدهما أخص من الآخر أعم فإن كل ما هو آلة
للعلم كذا فهو جزء من العلم المطلق وليس ينعكس والمنطق يعين في معرفة أخرى
على أن يكون آلة لا إلها والكلام أيضا قد يكون بوجه ما مادة إذا كان المطلوب
منطقيا مادة قلنا كل متحرك جسم والنفس ليس بجسم فالنفس ليس بمتحرك
فليس في هذا مادة منطقية البتة ومعونة المنطق في هذا الموضع هو أن
يعرفنا أن هذا التأليف منتج وفائدة المنطق في هذا من حيث هو آلة
فإن قلت وهذا الشكل منتج فقد استعمل المنطق على أنه مادة في هذا
المكان **واعلم** أن إفادة المجهول قد يكون بشيء وقد يتقدمه
معلوم وقد يكون على سبيل التنبيه والتذكير والقسم الأول قد يكون منتسقا
بحيث لا يقع فيه الغلط كعلم العدد وقد يكون بحيث يقع فيه الغلط كالعلم
الطبيعي وتعلم المنطق بعضه على سبيل التذكير وبعضه على سبيل التنبيه
وبعضه على سبيل العلم النفسي الذي لا يقع فيه الغلط وبعضه على سبيل
ترتيب معان لو لم تكن مرتبة لكانت يذهب منفعتها والاختلاف
الذي يقع فيه إنما هو بسبب الألفاظ وقصور كل فرد منها معنى مخالفا
للآخر لو اجتمعوا على الغرض الواحد لما تنازعوا والاحتجاج الذي
يورد في تصحيح ما يجب أن يفهم من معاني تلك الألفاظ إنما هو على سبيل
الاحتجاجات التي لا يقع فيها غلط فالجزء البرهاني من المنطق مستنبط

من العلوم التي لا يقع فيها غلط كما ان الجزء الجدلي والخطابي والشعري
مستنبط من محاورات الناس وبالجملة فانهم توصلوا الى استخراج المنطق
كما توصلوا الى استخراج علم الموسيقى من الصناعة والعروض من الشعر
فكانه اريد ان يطابق بين بيانات العلوم التي لا يقع فيها غلط وبين بيانات
العلوم التي يقع فيها الغلط فلم يكن الا بعد تجريد البراهين عن المواد
فسهل الامر في مقايسة بيانات العلوم التي يقع فيها الغلط الى بيانات
العلوم التي لا يقع فيها الغلط بل اقول ان الانسان لا يثق الا بما يرد
عليه من الحس او يشهد به الحس مثال الاول علمه بوجود الشمس و
مثال الثاني علم الهيئة مثلا وحيث لم يكن سبيل الى شهادة الحس
كالعلم بالله تعالى جده وبقاء النفس دبر في تحصيل ميزان يوثق
به بين مثل هذا العلم وبين مثل علم الهيئة ليحصل به اليقين ويصير
ويثق به النفس
كالمحسوس وعلم ان الحجج المستعملة في المنطق شبيهة بحجج الهندسة وعلم
الهيئة **فصل** في اللفظ المفرد لما كانت المخاطبات النطقية بالفاظ
مؤلفة والافكار العقلية من اقوال عقلية مؤلفة وكان المفرد قبل المؤلف
وجب لنا ان نتكلم في المفرد فنقول ان اللفظ المفرد هو الذي يدل
على معنى ولا جزء من اجزائه يدل بالذات على جزء من اجزاء ذلك المعنى
مثل قولنا الانسان فانه يدل على معنى لا محالة وحدة ولكن الان و

اللسان

واللسان اما ان لا يدل لهما على معنى او ان يدلا على معنى غير معنى لما جزء في معنى
الانسان فان اتفق ذلك مثلا ان كان للان واللسان يدل على النفس واللسان
على البدن فليس يقصدان في جملة قولنا الانسان فيكونان كانهما لا
يدلان اذا اخذا جزئي قولنا الانسان لان الالفاظ تدل بحسب قصد
القاصد والتواطؤ فاذا كان قصد القاصد ان يدل بكل واحد من اجزاء
على شيء اخر لم يكن حكم اللفظ الا ما يقتضي قصد القاصد فقولنا عبد الله
يدل بالذات على شخص متعين تدعي به وبالعرض على كونه عبد الله لان
ذلك يقع منه عند سموع اللفظ واللفظ المؤلف والمركب هو الذي يدل به
على معنى وله اجزاء منها يلتئم مسموعه ومن معانيها يلتئم معنى الجملة كقولنا الانسان
يمشي واللفظ المفرد الكلي هو الذي يدل على معنى واحد يتفق في ذلك كثيرون
اما الكثيرين في الوجود كالانسان او كثيرين في جواز التوهم كالشمس و
بالجملة الكلي هو اللفظ الذي لا يمنع مفهومه ان يشترك في معناه كثيرون
فان منع من ذلك شيء فهو غير نفس مفهومه واللفظ المفرد الجزئي
هو الذي لا يمكن ان يكون معناه الواحد لا في الوجود ولا بحسب
التوهم اشياء فوق واحدة بل يمنع نفس مفهومه ذلك كقولنا زيد
المشار اليه فان معنى زيد اذا اخذ معنى واحدا هو ذات زيد فهو
لا في الوجود ولا في التوهم يمكن ان يكون غير ذات زيد الواحدة

فصل في الذاتي اعلم ان الذاتي ليس يعني به ما تقوم الشيء
اليه في وجوده ككون الانسان مولودا اذ يعني به ما اقوله لك قد يكون
بحسب الحمل والوضع وهو ان يكون الذاتي بعينه هو ما هو ذاتي
له فان المقدار الذي يحمل على السطح ليس هو الا السطح والمعنى به
في هذا الموضع هو ما يكون بحسب الحمل والوضع وقد لا يكون على سبيل
الحمل والوضع مثل الصورة والهيولى والجسم والبياض والجسم الابيض
فان كل واحد من البياض والجسم والهيولى والصورة له ذات
حاصلة فالاولى مثل الحيوان والناطق واللون والسواد والمقدار
والسطح فان الحيوان انما يصير حيوانا بالفعل لوجود الفصل
له لان الحيوان المطلق لا ذات له ثابتة بل انما يصير له قوام ذات بالفصل
واللون ليس له ذات ثابتة بل يصير له قوام وثبات ذات بان يصير سوادا
او بياضا وكذا المقدار والسطح والفرق بين اللون والسواد والحيوان
وفصله ان للحيوان مناسبة ما مع المادة وللفصول مناسبة ما مع الصورة
واللون ليس كذلك اذ هو بسيط وليس لجنسه مناسبة مع شيء هو المادة
للسواد ولا لفصله شيء هو مناسب للصورة بل كل ذلك تعرض العقل لذا
هو الذي يقوم ماهيته ما يقال عليه ولا يكفي في تعريف الذاتي ان يقال
معناه ما لا يفارق فكثير مما ليس بذاتي لا يفارق ولا يكفي ان يقال

معناه

معناه ما لا يفارق في الوجود ولا يصح مفارقته في الوهم حتى ان دفع في الوهم
بطل الموصوف به في الوجود فكثير مما ليس بذاتي هو بهذه الصفة مثل كون الزوايا
من المثلث مساوية لقائمتين فانه صفة لكل مثلث ولا يفارق في الوجود و
لا يرتفع في الوهم حتى ان يقال لو رفعناه وهما وجب ان يحكم ان المثلث
معدوم وليس بذاتي ولا ايضا ان يكون وجوده للموجود به مع ملازمته بينا
فان كثيرا من لوازم الشيء الذي يلزمه بعد تقوم ماهيته يكون بينة اللزوم كالمحاذات
للنقطة بل الذاتي ما اذا فهم معناه واخطر بالبال وفهم معنى ما هو ذاتي له واخطر
بالبال معه معا لم يمكن ان يفهم ذات الموصوف الا ان يكون قد فهم ذلك المعنى
اولا كالانسان والحيوان فانك اذا فهمت ما الحيوان وفهمت ما الانسان
فلا تفهم الانسان الا وقد فهمت اولا انه حيوان فاما ما ليس بذاتي فقد يفهم ذات
الموصوف مجردا دونه فانه قد يفهم نوعا لزوم ان يفهم وجوده له كالمحاذات
للنقطة او يفهم ببحث ونظر كتساوي الزوايا لقائمتين ان المثلث يكون او
جائزا ان يرتفع توهما وان لم يرتفع وجودا كالسواد للزنجي او يرتفع
وجودا وتوهما معا كالشباب فيما يبطئ زواله والقعود فيما يسرع زواله
وقد يمكن ان يتبين معنى الذاتي بما نقوله وهو انه اذا فهم الشيء فهم الحيوانات
التي تحته فهمت معها لا محالة اشياء اولها ان ذلك الحيوان له ذلك المعنى مثلا
اذا فهمت معنى الحيوانية فهمت معنى الانسانية او فهمت العدد فهمت

الاربعة علمت ضرورة ان الاربعة عدد وان الانسان حيوان فانك ان وضعت
بدل الحيوان والعدد شيا اخر لم تعلم من لحظك ذلك انه بالبديهة ان الاربعة هو
والانسان هو وثانيها ان يكون المعنى الذاتي سابقا على ما هو ذاتي له من جهة ما يتصور حتى يجب
ان يكون الشيء حيوانا حتى يكون انسانا وان يكون عددا حتى يكون اربعة واني يكون
انسانا حتى يكون زيدا وثالثها ان يكون الشيء قد استفاد المعنى الذي هو ذاتي له من غيره
فان الانسان لم يستفد الحيوانية من غيره بل لا يكون الانسان انسانا حتى يكون حيوانا
بلا سبب من خارج فانه لو كانت الحيوانية للانسان بسبب من خارج لكان يصح
ان يعقل انسان غير حيوان عند عدم السبب نعم الشيء الذي افاد وجود الانسانية
افاد معه وجود الحيوانية فاما ان يكون يصير الانسان حيوانا بسبب فكلا وكذلك
الاربعة والعدد فان الاربعة لم تصر عددا بسبب وليس الامر كذلك في بياض
الانسان او وجود الانسان فان الانسان لم يصر موجودا لانه انسان بل كل
واحد منها مستفاد من الغير فكل ما له هذه الاحكام الثلاثة فهو عرض ذاتي للشيء
وما ليس له هذه الاحكام فهو عرضي واعلم ان كل ماهية فانما تحقق موجودا في
الاعيان او متصورا في الاذهان بان تكون اجزاؤها حاضرة معها واذا كان
لذلك الشيء حقيقة غير كونه موجودا احد الوجودين في الاعيان او غير معقول
مقوم بها اي بالوجود فالوجود معنى مضاف الى حقيقة مثل الانسان فانها في
نفسها حقيقة والوجود خارج عن تلك الحقيقة فانه لو كان الوجود مقوما

لتلك

للانسانية لاستحال ان تعقل الانسانية خارجة عن جزئها الى الوجود فجميع
مقومات الماهية داخلة مع الماهية في التصور اما بالفعل واما بالقوة القريبة
من الفعل ان لم يخطر بالبال مفصلا فهذا هو الذاتي بحسب الكلي الذي هو
الذي يدخل في حد الموضوع واما الذاتي الذي يدخل الموضوع في حده فهو
مثل الزوجية والاثنينية ومساواة الثلث من المثلث لقائمتين و
سنستقصيه في البرهان وهذا الذاتي ينعكس القسم الاول لان
الانسان كان تابعا للحيوانية ومعلولا لها وبعدها وههنا فالامر بخلافه
لان الزوجية تابعة للاثنينية وكون الزوايا الثلث من المثلث مساوية
لقائمتين تابع للمثلث وبعده فلا محالة يكون صفات للشيء وتسمى خواصا
واعراضا ذاتية واعراضا لازمة واللازم قد ينبعث من ذات الملزوم
كالزوجية والاثنينية وعن خارج كوجود الفلك والمطلوب في هذه العلوم
هو هذه الصفات والاول لا يكون مجهولا فصل في العرضي
واما العرضي فهو كل ما عددناه مما ليس بذاتي ويغلط فيه فيظن انه
العرض الذي هو مقابل للجوهر الذين سنشرحهما بعد وليس كذلك
فان العرضي قد يكون جوهرا كالابيض وقد لا يكون جوهرا كالبياض
والعرضي قد يكون لازما لحقيقة الشيء وقد يكون لازما لوجوده فاللازم
لحقيقة الشيء مثل الضاحك للانسان اعني ان له قوة الضحك وكون

الزوايا من المثلث مساوية لقائمتين وهذه عرضيات لازمة لماهية
الانسان والمثلث والفرق بين العرضي اللازم والذاتي ان العرضي يكون
بعد تحقق الشي والذاتي يكون متقدما على حقيقة الشي فان الضاحك صفة
للانسان بعد تحققه انسانا والحيوان وصف له متقدم على كونه انسانا
انسانا واما اللازم في الوجود فكسواد الحبشي وكون الانسان مولودا
والعرضي قد يكون غير لازم في الوجود ولا في الوهم كالقيام والقعود ثم اما سريعا
كالقيام واما بطيئا كالسموم **فصل** دلالة اللفظ على المعنى
ثلاثة اصناف فاولها تسمى المطابقة كدلالة الحيوان على ما تحته من انواعه
والثاني على سبيل التضمن كدلالة البيت على الحائط ودلالة النوع على
الجنس والثالث دلالة الالتزام كدلالة السقف على الحائط ودلالة
الفصل على الجنس ثم من الذاتي ما هو مقول في جواب ما هو ومنه ما ليس
مقول في جواب ما هو فالذاتي المقول في جواب ما هو مشكل ويكاد اكثر
الشروح تغفل عن تحقيقه ويكاد يخرج ما يراد الظاهر يون من المنطقيين
في المقول في جواب ما هو الى انه هو الذاتي في جواب ما هو اعم منه وتحقيقه
بحسب ما انتهى اليه بحثنا ان الشي الواحد قد يكون له اوصاف كثيرة
كلها ذاتية لكنها انما هو ما هو لا بواحد منها بل بجملتها فليس الانسان
انسانا بانه حيوان بل لانه مع حيوانيته ناطق او مائت او شي اخر

فاذا وضع لفظ مفرد يتضمن جميع المعاني التي لها يتقوم الشي فذلك الشي
مقول في جواب ما هو مثل قولنا الانسان لزيد وعمرو فانه يشتمل على كل
معنى مفرد ذاتي له مثل الجوهرية والجسم والتغذي والنمو والتوليد و
قوة الحس والحركة والنطق وغير ذلك ولا يشذ عنه ما هو ذاتي لزيد
شي وكذلك الحيوان لا للانسان وحده لكن للانسان والفرس والثور
وغيره بحال الشركة فانه يشتمل على جميع الاوصاف الذاتية التي لها بالشركة
على سبيل المطابقة وانما يشذ منه ما يخص واحدا واحدا منها فالمقول
في جواب ما هو هكذا يكون واما الداخل في جواب ما هو فكل ذاتي وايضا
المقول في جواب ما هو يدل وحده على ماهية الشي وكمال وجوده الذاتي
كالانسان المحمول على زيد وعمرو بالشركة فانه يدل على حقيقة وجودهم
الذاتي المشترك والحيوان المحمول على الانسان والفرس والحمار على
الشركة فانه يدل على كمال وجود هذه الاشياء المشترك لا الخاص
بكل واحد واحد واما المقول من طريق ما هو فهو الذي لا يستغني
عنه ماهية الشي وان كان لا يتم به وحده ماهية الشي لحيوانية الانسان
اعني الداخل في جواب ما هو وقد بان ان المقول في جواب ما هو
ما يدل على كمال ماهية حقيقة الشي وعلى جميع ذاتياته والمقول
من طريق ما هو والداخل في جواب ما هو ما يدل على كل ذاتي و

اما المقول في جواب اي شيء هو وهو الذي يقال على معنى يميز به
اشياء كثيرة مشتركة في معنى واحد بعضها عن بعض مثل الابيض الذي يميز الثلج
عن القار وهما جسمان ثم ربان ومنه ذاتي مثل الناطق الذي يميز الانسان
عن الفرس وهما حيوانان وقد اصطلح قوم على ان يسموا الذاتي مقولا في
جواب اي ما هو فيكون المقول في جواب اي ما هو بحسب اصطلاحهم هو المميز
بعد ماهية مشتركة عينا ذاتيا مثل الناطق للانسان من الحيوان دون
الابيض من الثلج عن القار **فصل** في المحمول اذا قلنا للانسان
حيوان فليس معناه ان حقيقة الانسان حقيقة الحيوان بعينها بل معناه
ان الشيء الذي يقال له انسان فهو بعينه يقال له انه حيوان وهذا الشيء
ليس هو الشيء على الاطلاق بل شيء ما وليس الشيء الذي يختص بالانسان بل
بالشيء الذي قد يختص بالانسان وقد يختص بالحيوان فهذا لا يصح ان
الشيء الذي يوصف بانه انسان يوصف بانه مثلث **فصل**
في الموضوع والموضوع يكون على وجهين احدهما كما في الانسان حيوان فان
الانسان امر واحد والثاني كما يقال المتحرك حيوان متغير فان المتحرك
محمول وموضوع فانه ذو الحركة **فصل** في الكلي والجزئي واقسام
الكلي ووجودها تتعلق بعلم ما بعد الطبيعة فانها مبادي المنطق ومبادي
العلم لا يثبت في العلم الذي هي له مبادي بل انما توضع وضعا وتحقق في ذلك العلم

فقط

فقط وقد حد الكلي والجزئي في هذا المكان وبينت اقسامه ايضا على
سبيل التحديد وتثبت كل ذلك في علم ما بعد الطبيعة وقد حاول قوم اي
تحديدا اثبات ذلك في هذا المكان فبينوا اقسامه وغلطوا لجهلهم عادوا كونا
على انهم لا يأتوا انفسهم بقسمة تصحح الفاظ الخمسة وانها خمسة لا غير
وكتاب ايساغوجي مبني على ذلك والالفاظ الكلية خمسة جنس وفصل ونوع
وخاصة وعرض عام فالجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالانواع
في جواب ما هو فقولنا مختلفين بالانواع اي بالصور والحقائق الذاتية
معلوم ومتصور وان لم تعرف بعد النوع الذي هو مضاف الى الجنس
فانه اذا كان المعنى بالنوع ما تحت الجنس وما فوقه جنس كان مضافا اليه
وبالوجه الاول لا يكون له اعتبار الى الجنس وقولنا في جواب ما هو اي
قولا بحاله الشركة لا بحاله الانفراد كالحيوان للانسان والفرس لا
كالحساس للانسان والفرس فان الحساس لا يدل على كمال ماهية مشتركة
للانسان فالحساس يدل على بعض ماذاتي وهو كونه ذا حس على
سبيل المطابقة فانه يدل على ما سوى كونه ذا حس على سبيل الالتزام
لا على سبيل الالتزام لا على سبيل التضمن وفرق بين الالتزام والتضمن فان
السقف يلزم الحائط ولا يتضمنه والبيت يلتزمه الحائط ويتضمنه
ومعنى الالتزام ان يوقف الشيء من خارج على سبيل الاستتباع الذهني

اليه ثم اعلم ان الحيوان الذى يحمل على الانسان والفرس والحمار بحال
بحال الشركة من الحيوان غير المحمول على الانسان بحال الانفراد فان
المحمول على الانسان بشرط الانفراد لا يحمل بحال الشركة واستعمال مو لنا
المقول على كثيرين فى حد الجنس ليس يلزم منه ان يتوقف ان الجنس اخذ
فى حد نفسه فان الجنسية عارضة للموصوف المقول على كثيرين لا يحمول لا
حمل المقول على كثيرين حمل الجنس اصلى فى حد نفسه حتى يلزم توقف المحمول
وقولنا مقول على كثيرين مبنى يحمل يحملى على نحو الجنس بالتواطؤ الجنسية
لا يحمل على ذلك حمل التواطؤ بل هو عارضة فالمعانى كالانسان والحيوان
والانسان فقط فاذا حصل فى النفس عرض عارض على كثيرين
هو كلى اذا كان كذلك شوع وليس ثم الكلى اذا كان مقولا على كثيرين
مختلفين بالنوع فى جواب ما هو فهو جنس فقولنا مقول على كثيرين هو باذا الانسان
هناك والكلية والجنسية عارضان له كما انما عارضين للانسان هناك

فصل فى النوع واما النوع فهو الكلى الذاتى الذى يقال على كثيرين مختلفين
بالعدد فى جواب ما هو ويقال ايضا انه كلى يحمل عليه الجنس وعلى غيره حملا ذاتيا اوليا
مثل الحيوان فانه يقال على الانسان والفرس فى جواب ما هو بالشركة ويقال الجسم
عليه اى على الحيوان وعلى غيره ما لشركة ايضا فى جواب ما هو وقد يكون الشى جنسا
للانواع ونوعا للجنس مثل الحيوان للجسم بلا شرط اخر فانه نوعه وللانسان و

والفرس فانه جنسها لكنه ينتهى الارتقاء الى جنس لا جنس فوقه ويسمى
جنس الاجناس والانحطاط الى نوع لا نوع تحته ويسمى نوع الانواع
ويوسم بانه المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فى جواب ما هو كالانسان
لزيد وعمرو والفرس لهذا وذلك وذلك الامور العامة اما حال كون متشبها
كما بين الفرس والانسان فى الحيوان واما ان يكون غير شرال فيه كالجوهر والكم
الوجود او كالوجود والوحدة فى الفصل **فصل** فى الفصل واما الفصل
فهو الكلى الذاتى يقال على نوع تحت جنسه بانه اى شى منه كالناطق للانسان
فانه يجاب حين يسال انه اى حيوان هو والفرق بين الناطق والانسان ان
الانسان حيوان له نطق والناطق شى ما لم نعلم اى شى هو وله نطق فالنطق فصل
مجرد والناطق فصل مركب وهو الفصل المنطقى **فصل** فى الخاصة
فهو الكلى المقول على نوع واحد فى جواب اى شى هو لا بالذات بل بالعرض اما
نوع هو جنس لتساوى زوايا الثلث من المثلث القائمتين فانه خاصة للمثلث بانه
خاصة للمثلث الذى تحته القائمة والحادة والمنفرجة واما نوع ليس هو بجنس
مثل الضاحك للانسان وهو خاصة ملازمة مساوية والكاتبة وهى خاصة
غير ملازمة ولا مساوية بل اخص والمبحوث عنه فى العلوم هو الخواص
اعنى الاعراض الذاتية **فصل** فى العرض العام واما العرض العام فهو
كل لفظ مفرد عرضى اى غير ذاتى يشترك فى معناه انواع كثيرة كالبياض للثلج
والقطن والجص واعلم ان العرض يتبادر فى هذا المكان الى العرض ذ العرضى

بازاء الذاتي والعرض بازاء الجوهر والذاتي قد يكون عرضا كاللون للبياض
وقد يكون عرضا كاللون للبياض وقد يكون جوهرا كالحيوان للانسان و
العرضي قد يكون عرضا وقد يكون جوهرا كالابيض فهو جوهر اذ هو جسم
ذو بياض ولفظ الابيض ليس بجنس للجص او الثلج ولا فصل ولا نوع ولا خاصة
فهو اذن عرض عام فمنه ما هو غير لازم كالحركة والسكون ومنه ما هو لازم
كالحركة والسكون ومنه ما هو لازم كالبياض للثلج وقد يكون شيء واحد بالقياس
الى شيئين خاصة وعرضا عاما فان الحركة بالقياس الى الجسم خاصة
وبالقياس الى انواع الجسم عرض عام بل يمكن ان يكون شيء واحد جنسا و
نوعا وخاصة وعرضا عاما مثل اللون فانه نوع من الكيف وجنس للسواد
والبياض وخاصة للجسم وعرضا عاما لانواع الجسم ونحن اذا اخبرنا
عن زيد بالجنس قلنا حيوان واذا اخبرنا عنه بالنوع قلنا انسان و
اذا اخبرنا عنه بالفصل قلنا ناطق واذا اخبرنا عنه بالعرض الخاصة قلنا
ضاحك واذا اخبرنا عنه بالعرض العام قلنا ابيض **فصل** واعلم
ان الجنس ليس جنسا للفصل البتة ولا الفصل نوعا للجنس والا لاحتاج
الى فصل اخر بل الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس بان الفصل والناطق
ليس هو حيوانا ذا نطق بل شيء ذو نطق يلزم ان يكون ذلك الشيء حيوانا
واما الحيوان ذو النطق فهو الانسان ولو كان الحيوان داخلا في

معنى الناطق لكان اذا قلت حيوان ناطق فقد قلت حيوان هو حيوان
ذو نطق فان ذا النطق والناطق شيء واحد فاذا قيل الجنس على الفصل فهو
كما يقال العرض اللازم على الشيء الذي يقال عليه ولا يدخل فيه ولكنه كالمادة
للفصل ونسبة الفصل اليه من وجه كنسبة الخاصة التي توجد في
البعض لكن الفصل يقومه بالفعل وان لم يدخل في ماهيته وحده دخول
في انيته ومعنى قولي دخوله في انيته انه يقوم الجنس من حيث لو وجد
لا من حيث يتحقق جنسا لكنه بين الفصل والجنس ويكون نسبة الى الفصل
كنسبة عرض عام وهذه اشياء تحصل لك في الفلسفة الاولى والحيوان
نسبة الى هذا الحيوان من حيث هو شخص والى غيره معتبر فيه النطق نسبة
النوع الى الاشخاص وليس هو جنسا له بل انما هو جنس لما يعتبر فيه الفصل
وكذلك الناطق بالقياس الى هذا الناطق غير ماخوذ معه الحيوانية فانه كنوع
له لا كفصل بل هو فصل للحيوان من حيث هو حيوان والضاحك ايضا فانه
كنوع لهذا الضاحك من غير ان يعتبر انسانا وانما هو خاصة للانسان
واشخاص الناس وكذلك الابيض ايضا لهذا الابيض من حيث هو ابيض
كالنوع له ولونه عرضا عاما انما هو عرض عام للشيء الذي هو موضوع للونه
هذا الابيض لا لهذا الابيض من حيث هو هذا الابيض **فصل** كل فصل
مقوم للجنس العالي فهو مقوم للجنس الذي دونه ولا ينعكس والفصل المقسم للجنس

الاعلى مقوم للجنس الاسفل واما الاجناس المختلفة التي لا يكون بعضها تحت
بعض فان فصولها مختلفة مثل العلم والحيوان فان العلم من مقولة الكيف
والحيوان من مقولة الجوهر وفصول العلم غير فصول الحيوان والجنس جزء
من معنى النوع والنوع جزء من عموم الجنس فالجنس اعم من النوع من حيث
يحمل عليه وعلى غيره والنوع اعم من الجنس فانه يشتمل على الجنس وعلى غيره
والشخص يتميز عن الشخص باوصاف لا يخرج اضدادها ذلك الشخص
من النوع كانسان ابيض وانسان اسود والنوع يتميز من النوع باوصاف
او توهم عروض غيرها لما وجد ذلك النوع بل كانت اما ان يوجد نوع آخر
او لا يوجد ذلك النوع ولا يوجد جنسه او لا يوجد جنس مطلقا كما لا يوجد
حيوانات مطلقا واللون في السواد اسفل بانضمام سن اللونية من السواد
في البياض مع الجلاد فالسبب الذي يفرد الشخصية لا يفيد بوجود النوع
الذي ذلك الشخص شخصيه والذي يفرد النوعية هو بعينه
مقوم الجنسية ومعلوم ان الفصل اذا دخل على الجنس فانه يقسم الجنس
ويقوم نوعه تحته وكل نوع فله فصل واحد فاذا دخل فصل آخر عليه
فانه يقسم هذا النوع الى نوع آخر تحته اذا الفصل انما هو مقول
قولا اوليا على نوع واحد وانما يقال على انواع كثيرة في جواب
اي شيء هو قولا ثانيا متوسط مثلا الناطق فانه اذا اضيف الى

الجنس

الجنس وهو الحي قوم نوعا تحته ويكون ذلك النوع جنسا لنوع آخر
تحته فيكون حمل الناطق اولا على ما هو جنس ونوع ثانيا على ما تحته
ويكون مقوم النوع الثاني فصلا آخر وذلك لان ذات كل شيء
واحدة لا تزيد ولا تنقص فانه ان ازدادت شيئا بانضمام شيء
آخر اليها فاما ان يكون تلك الذات الاولى تبقى على جهتها او لا تبقى
على جهتها فان بقيت على جهتها فما زادت الذات على الاطلاق وان
لم تبق على جهتها حصل من الزايد والناقص ثالث وبعبارة اخرى
ان كانت ماهية الشيء وذاته هي الانقص والازيد غير الانقص
فالازيد غير ذاته وكذلك من جهة الزيادة وكذلك الاوسط ان كان الاوسط
واما المعنى المشترك للثلثة الذي ليس واحدا بالعدد بل بالعموم فليس
هو ذات الشيء الواحد بالعدد بل بالعموم فليس لك ان تقول ان الزايد
والناقص والوسط تشترك في امر واحد هو ذات الشيء ومعنى
قولنا المعنى المشترك للثلثة هو كونه ذاتا يمكن ان يحمل على الازيد
تارة وعلى الانقص تارة وعلى المتوسط تارة فانه معنى عام فان ذات
الشيء لا يحتمل الزيادة والنقصان فما كان مقوما للذات اعني الفصل
لا يحتمل الزيادة والنقصان فانه لو كان اذا زاد يقوم ذاته بزيادته فذاته
هو الازيد وكان لا يقوم ذاته بزيادته ويقومه بنقصانه فذاته هو الناقص

وان كان لا يقوم فى احدى الاسوال فليس يقوم من حيث هو بل وسقص

الامم الا ان يكون بالمعنى العام وعلى ان هذه المعانى لا يمكن ان يبقى فيها

عند الوباده ان الاصل موجود وقد اضيف اليه شى بل اذا زاد فقد

بطل الموجود اولا وفى بطلانه بطلان المقوم وفى بطلان المقوم كان

بطلان المتقوم كان هذا بان ان الفصل الذى هو المقوم لا يقبل الزيادة

ولا النقصان بل كل فصل ادخل فانه يقوم نوعا غير الاول وحقيقته

غير الاول فتامل كيف انتسان ذات كل شى واحدة ثم ان ما

يقوم الواحد واحد ثم ان هذه المعانى لا يمكن ان يبقى ان الاصل موجود

وقد اضيف اليه شى اخر تم كتاب ايساغوجى الباب الثانى

فى قاطيغورياس فصل فى مناسبات المعانى والاسامى المشترك

اسمائها هى التى لها اسم واحد والمفهوم من ذلك الاسم فيها مختلف

اختلافا لا تشابه فيه كالعين لمنبع الماء والعضو الباصر والمتشابهة

اسمائها هى التى لها اسم واحد والمفهوم من ذلك الاسم مشترك فيها

مختلف اختلافا فيه تشابه كقولنا رجل السرير ورجل الحيوان والحيوان

الطبيعى والحيوان المصور فان احد الاسمين وضع له الاسم

وضعا والثانى نقل اليه اسم المشبه به نقلا والمشترك المشترك

اسمائه والمتشابه اسماؤها فهى فى اسم يقال له المتفقة اسمائها

فهى

فهى التى لها اسم واحد والمفهوم من ذلك الاسم واحد الا انه ليس

على السواء فى جميعها بل لبعضها اولا ويقع على الثانى بسبب الاول و

لبعضها اشد واولى ولبعضها اضعف وليس باولى مثل الوجود الواقع

على الجوهر اولا واولى وعلى العرض ثانيا ولا اولى والواحد الواقع

اولا على ما لا ينقسم بوجه ثم على ما ليس ينقسم بالفعل بل ينقسم بالقوة

مثل المقادير وثالثا على ما هو منقسم بالفعل والقوة لكن لاجزائه

وحدة يضمها فيكون منها صورة الكل فانه ما لم يحصل وحدة فى الكل

لم يكن كل وكل جملة كالعشرة وسائر الاعداد جملة وقد يعنى بالوحدة

اذا كان الشيئان او الكثير يشترك فى النسبة الى مبدا واحد كقولنا

الطبى للكتاب والمبضع والدواء او الى غاية واحدة كقولنا صحى

للطب والكتاب والدواء وربما يكون المعانى مختلفة فى شى

اختلافا بالعموم والخصوص ثم يقال عليها اسم واحد فيكون ايضا

باشتراك مثل الممكن على العام المسمى وعلى الخاص الضرورى وفرق

بين قولنا اول وبين قولنا اولى فليس كل ما هو اول لشى فهو

فله بل يكون اولى به اذا كانت لواحق الشى وكمالاته يكون له اكثر

ما الغيره كالجوهر الاول اذ الدوام له فى الوجود ما لغيره واما المتواطئة

اسمائها فهى التى لها اسم واحد والمفهوم من ذلك الاسم واحد

الا انه ليس على السواء في جميعها بل بعضه اولا ويقع على الثاني
بسبب الاول وبعضها اشد واولى وبعضها اضعف وليس باولى
مثل الوجود الواقع على الجوهر اولا واولى وللعرض ثانيا والواحد الواقع
اولا على ما لا ينقسم بوجه ثم على ما ليس منقسم بالفعل بل منقسم بالقوة
المقادير وثالثا على ما هو منقسم بالقوة لكن الاصل لاجزائها وحدة
بعضها فيكون منها صورة الكل تامة ما لم يجتمع وحداتي الاجزاء لم يكن كل
وحدة كالعشرة وساير الاعداد جملة وقد يعني بالوحدة اذا كان الشيئان
او الكثير تشترك في النسبة الى مبدأ واحد كقولنا الطبي للكتاب والمبضع
لا يختلف الاختلاف المذكور كقولنا حيوان للانسان والفرس اذ
لا يختلفان في حمله عليهما والكليات كلها تقع على الجزئيات التي تشتمل
فيها بالسوية على التواطؤ لان الجنس والفصل والنوع وحدها لان التواطؤ
لم يكن تواطؤا بسبب كون المعنى ذاتيا بل بسبب كونه واحدا في المعنى غير
مختلف وهذه الوحدة قد توجد فيما هو ذاتي وفيما هو عرضي والمترادفة
اسماؤها هي التي لها معنى واحد واللفظ الدال على ذلك المعنى عدد
كقولنا انسان وبشر والمتباينة اسماؤها هي التي لها اسماء مختلفة
المفهوم من تلك الاسامي فيها مختلف كقولنا انسان وحجر وفرس والتباين
قد يقع على وجود في اشياء مختلفة الموضوعات مثل الحجر والفرس وقد

في شيء واحد معا الموضوع مختلف الاعتبار فمن ذلك ان يكون احد الاسمين
له من حيث موضوعه والاخر من حيث هو له وصف كقولنا سيف وصارم
لان السيف يدل على ذات الالة والصارم يدل على حدتها واما ان يكون
كل واحد من الاسمين يدل على وصف خاص مثل الصارم والمهند فان الصارم
يدل على حدتها والمهند يدل على نسبته وفي جملة المتباينات ما يسمى مشتقة
ومنسوبة وهي التي من جهة ما ليس اسمها واحدا ولا معناها واحدا ايضا
لكن من حيث ان بين الاسمين والمعنيين مشاكلة ما لاسيما ان يجعلهما اسما
واحدا او معنى واحدا فهي مشتقة والمشتق له الاسم هو الذي كانت
له نسبة ما اي نسبة كانت الى معنى من المعاني سواء كان المعنى موجودا
فيه كالفصاحة او له كالملك او موضوعا بعمل من اعماله كالحديد فاراد ان
يدل على وجود هذه النسبة له بلفظ يدل على اللفظ الذي لذلك المعنى
الاول ولا يكون هو بعينه ليدل على مخالفة معنى النسبة لمعنى المنسوب
اليه ولا مباينا له على كل وجه اذ قد خولف بين اللفظين بالشكل والتصريف
مخالفة يدل على الاصطلاح اللغوي على النحو من النسبة والذي منهما كلمة فصيح
فيصح او مقولا واحدا او يزيد فيه زيادة تدل على النسبة فقيل نحوي او
قرشي او تنقل به فعلا اخر بموجب اصطلاحات اللغات ومن شأن
هذا اللفظ الثاني ان يقال انه مشتق من الاول ومنسوب اليه كما لو كان

مأخوذا بعينه كان مقولا بالاشتراك مثل العادل في العدل والمشي محتاج
الى اسم واحد موضوع لمعنى والى شيء اخر له نسبة الى ذلك المعنى والى مشاركة
اسم هذا الاخر مع الاول والى تغير يلحقه بعبارة اخرى فانه يكون دالا
على امور واحد وعلى موضوع له غير معين وعلى نسبة بينهما كقولك ماشي

فصل في نسبة المحمولات الى الموضوعات الموضوع يوصف بمحمول
على وجهين احدهما بانه هو اسما ومعنى كقولنا الانسان حيوان او يوصف
بمحمول لا بانه هو لكن بانه ذو هو او له هو والقسم يسمى لذلك الموضوع
من محمول له اسم فيقال شجاع ولا يقال هو شجاعة وقد يمكن ان يكون على سبيل
النقل كما يقال رجل عدل وخلق عدل والموضوع لما يحمل عليه اذا اعتبر
مأخوذا بنفسه من غير الحاق شيء به لا يخلو اما ان يكون كليا او جزئيا
فان كان جزئيا فالمحمول عليه اما ان يكون كليا او جزئيا فان كان جزئيا
لم يكن ذلك الجزء في غيره فان الجزئين متباينين لا يحمل احدهما على الاخر
اذ المحمول والموضوع واحد والمتباينان لا يكونان واحدا ومثل هذا على
الحقيقة لا يكون محمولا وموضوعا كما يقال ان زيدا هو القسم ولا
يكون احدهما اولى بان يجعل موضوعا او محمولا من الاخر واما ان كان
الموضوع كليا فان المحمول بالضرورة لا يكون الا كليا فان طبيعة الكلي لا
يكون موضوعه الشخصية والا كانت الطبيعة الكلية مستحقة لان

يكون

يكون ذلك الجزئي وهذا محال ولان المحمول يجب ان يكون صفة يعرف الموضوع
والجزئي لا يعرف الكلي فان كل ما يقال على موضوع يلزمه ان يكون كليا واذا كان
شيء محمولا على موضوع ويحمل على ذلك الشيء محمول اخر حمل يحمل على موضوع فانه يحمل
على الثالث ايضا كالحيوان على الانسان ثم الجسم على الحيوان فان الجسم ايضا محمول
على الانسان ولكن يجب ان يكون الواسطة كما يوخذ محمولا يوخذ موضوعا من
دون تغير الابوى ان الجنس اذا حمل على الحيوان ثم حمل الحيوان على الانسان لم
يجب ان يكون الجنس محمولا على الانسان فان الحيوان الجنس المخصص بالجنسية
غير محمول على الانسان بل الحيوان المطلق بلا شرط والحيوان المخصوص بالجنس هو
حيوان كلي بشرط وكل كلي قد يخصص بشرط فقد خرج عن كونه كليا ولم يصح
حمله على الجزئي الابوى من دون تغير الابوى ان الحيوان اذا اخذ بشرط انه
حيوان فقط لم يصح حمله على الانسان فان الانسان ليس هو حيوان فقط بل هو
حيوان وشيء اخر وانما الحيوان الذي يصح حمله على الانسان هو الحيوان المجوز فيه
ان يكون انسانا وغير انسان وهو الحيوان المطلق بلا شرط فالواسطة في
هذا المكان وهو الحيوان غير موضوع للجنسية كما هو محمول على الانسان ثم
الجنسية في مثل ذلك يكون موجودة في الحيوانية لا محمولة عليه واذا وجد
شيء في شيء وحمل الثاني على ثالث لم يجب ان يحمل الاول على الثالث بل
عسى ان يكون موجودا فيه فاما ان يكون شيء موجودا في موضوع و شيء

محمول على الموجود في ذلك الموضوع فلا يجب ايضا ان يحمل على موضوعه
كالبياض في الجسم واللون على البياض فان الجسم ذو البياض لا
يجب ان يكون لونا وهذا القسم اعني الموضوع هو الموجود في موضوع
هو العرض المقابل للجوهر على ما بيناه فلفظ الموضوع في القسمين ماخوذ
باشتراك الاسم على ما ستعرفه وبعبارة اخرى المتفقة الاسماء هي التي
لها اسم واحد والمفهوم من ذلك الاسم مختلف كقولنا رجل الحيوان ورجل
السرير والحيوان الطبيعي والحيوان المصور والمشككة الاسماء هي التي
لها اسم واحد والمفهوم من ذلك الاسم واحد لا على السواء في جميع
ما يقع عليه بل في بعضها اولا ويقع على الثاني بسبب الاول مثل الوجود
الواقع على الجوهر اولا وعلى العرض ثانيا والمتواطئة الاسماء هي التي لها
اسم واحد والمفهوم من ذلك الاسم لا يختلف البتة بل وقوعها على ما تحتها
بالتساوي كقولنا حيوان للانسان والفرس وكذلك سائر الكليات
بالقياس الى الجزئيات التي تحتها والمترادفة الاسماء هي التي لها معنى
واحد واللفظ الدال على ذلك المعنى غير واحد كالحسام والسيف والمتباينة
الاسماء وهي التي لها اسماء مختلفة والمفهوم من ذلك الاسامي ايضا مختلف
كقولنا انسان وفرس ومن المتباينات ما يسمى مشتقة كالفصيح والفصاحة
والموضوع قد يعني به ما قد استكمل ثم صار بحيث يعرض له صفة ولا يفيده

تلك

تلك الصفة كالاثني ذاته وحقيقته وذلك كالانسان الذي تكاملت انسانيته
بالاجزاء التي بها تتم الانسانية ثم يصير موضوعا لوجود البياض والسواد فيه ويسمى
كل شيء هذه حاله موضوعا واما بالقياس الى ما تقوم ذاته وحقيقته فلا يسمى موضوعا
والفرق بين الموضوع بهذا المعنى والموضوع بالمعنى المتقدم ان الموضوع بهذا المعنى يوجد
فيه الشيء وبالمعنى الاول يحمل عليه الشيء والموضوع اذا وجد فيه الشيء لا يوصف بانه هو فلا
يقال ان الجسم هو البياض والموضوع بالمعنى الاخر يوصف بانه المحمول فانه يقال ان الانسان
حيوان والاجناس العالية التي لا جنس فوقها عشرة وتسمى المقولات لان المحمول يعبر عنه
بالمقول وهذه الاجناس لا يحمل عليها شيء يقومها لانها اجناس عالية بل انما
يحمل ما يحمل عليها على سبيل ما يحمل اللوازم على الشيء كالوجود ولا سبيل الى تحديد شيء
منها اذ لا جنس لها ولا فصل بل يدل عليها برسوم فمنها الجوهر وهو ما وجوده ليس
في موضوع وذلك كالاجسام ومعنى ذلك انه الشيء الذي اذا وجد كان وجوده لا
في موضوع ومنها الكم وهو الشيء الذي يقبل لذاته المساواة واللامساواة
والتجزي وبسببه تقبل غيره هذه الصفات وبسببه يصير في الجسم شيء
غير شيء والكم اما ان يكون متصلا وهو الذي يمكن ان يفرض لاجزائه حد مشترك
تتلاقى عنده تلك الاجزاء وتتحد به كالنقطة للخط الا ان تكون تلك الاجزاء
بالفعل بل على سبيل الفرض ونعلم وجود هذا المعنى للجسم بان ناخذ قطعة
شمع فنشكلها باشكال مختلفة ومقادير متفاوتة ويبطل اللاحق منها الاول

فيعلم ان حقيقة الشيء باقية غير مختلفة في جميع تلك المقادير التي تتعاقب
عليه ويعلم ان جسمية الشيء باقية لا تختلف مع اختلاف المقادير فيعلم
من هذا ان ما يختلف به حال الشيء عند التجزي وعند تعاقب المقادير
المختلفة عليه حتى يكون الجزء فيه مخالفا للكل هو امر غير الشيء وغير
الجسمية وهذا هو الكم المتصل وهو المقدار المتصل وكذلك مخالفة
رجل لعدة رجال يكون لغير الانسانية بل لا يكون الا لامر اخر وهو
العدد واما ان يكون منفصلا لا يمكن ان يفرض في اجزائه حد مشترك
مثلا في عدة الاجزاء ويتحد به وذلك هو العدد واختلاف الاعداد
ليس في العددية والكمية فليس العشرة اولى بالعددية من العشرين بل
في امر اخر وهو الوجود ولهذا لم يكن الوجود جنسا لما تحته لان الجنس هو ما يحمل
على ما تحته بالتواطؤ ومع ذلك يكون ذاتيا ومقوما والمتصل قد يكون ذا وضع
وقد يكون عديم الوضع وذو الوضع هو الذي يوجد لاجزائه اتصال وثبات
وامكان ان يشار الى كل واحد من الاجزاء اين هو من الاخر ومن ذلك ما
يقبل القسمة في جهة واحدة وهو الخط ومنه ما يقبلها في جهتين متقاطعتين
على قوايم وهو السطح ومنه ما يقبلها في ثلاث جهات قايم بعضها على بعض
وهو الجسم واما المتصل الذي هو عديم الوضع فهو الزمان والزمان مقدار
الحركة وعرض الكمية المتصلة ولكنه عديم الوضع فان اجزاء الزمان هو

الماضي

الماضي والمستقبل ولا يوجدان معا ومنها الاضافة وهو المعنى الذي اذا وجد
او عقل كان معقولا بالقياس الى اخر ومع ذلك لا اجزاء البتة وليس له وجود
غيره وهو الانسانية ومنها الكيف وهو كل هيئة قارة في جسم لا توجب
اعتبار وجودها فيه ان ينسب الجسم الى خارج او نسبة واقعة في اجزاء الزمان
او لا بالجملة اعتبار ان يكون به ذا اجزاء وذلك مثل البياض والسواد وانما قيل
قارة فرقا بينه وبين مقولة ان ينفعل وهي الحركة وقولنا لا توجب اعتبار
وجوده فيه ان ينسب الجسم الى نسبة من خارج فرق بين العرض الذي هو
الكيفية وبين مقولة الوضع والاضافة وما يشاكلها فانك ستعلم ان مثل هذه
الامور لا حقيقة لها الا بالقياس الى امر خارج وقولنا ولا بالجملة اعتبار ان يكون
له اجزاء فرق بينه وبين الكمية وانواعها او جنسه فان الكيف اما ان يكون
مختصا بالكم كالتربيع بالسطح لانه عارض للسطح والاستقامة بالخط والفردية
بالعدد واما ان لا يكون مختصا بالكم وهو اما ان يكون محسوسا بما تدركه الحواس
فالراسخ منها كحلاوة العسل وصفرة الذهب يسمى كيفيات انفعالية وما لا يكون
راسخا سميت انفعالات لسرعة تبدلها مثل حمرة الخجل وصفرة الوجل واما
ان يكون غير محسوس وذلك اما ان يكون استعدادات متصورة في النفس
بالقياس الى كمالات فان كان ذلك الاستعداد استعداد المقاومة واللاانفعال
سمي قوة طبيعية كالمصحاحية والصلابة وذلك هو الهيئة التي بها صار الجسم

لا يقبل المرض وباقي على الانحال لان لا ينضر او لا يقطر بمرض وان كان استعد لها
لسرعة الامراض وذعان والانفعال يسمى لا قوة طبيعية مثل الممراضية واللين واما
ان يكون في انفسها كمالات لا يتصور لها استعدادات لكمالات اخرى و
يكون مع ذلك غير محسوسة بذاتها فما كان منها ثابتا سمي ملكة مثل العلم والصحة
وما كان سريع الزوال سمي حالا مثل غضب الحليم ومرض المصحاح وذلك لان العلم
والصحة ليس باستعدادات لامور اخرى بل هي بخلاف ما كان الامر في القوة
واللاقوة وملكة العلم مثل ملكة الخلق وملكة الصناعة لان ملكة الخلق ليست
هي الافعال الحسنة بل ان يكون النفس بحيث يصدر عنها الافعال الحسنة
من غير روية وملكة الصناعة ليست ان يصنع الانسان بل ان يصدر عنه الصنائع
من غير روية لكن يكتب شيئا من غير ان يروي في حرف دون حرف
او من يضرب بالطنبور لطنبور من غير ان يروي في نغمة كذلك ملكة العلم ليس
ان يحضر الانسان المعلومات بل ان يكون مقتدرا على احضار معلومات
من غير روية ولا شك ان جميع ذلك يكون لهيئات في النفس كذلك الصحة
هي ان يصدر عن البدن بالاعتدال بغير تعب ولا عائد انها تكون لهيئة
في البدن وفرق بين المصحاحية والصحة فان المصحاحية والصحة
فان المصحاح قد لا يكون صحيحا والمراضي قد يكون صحيحا فانواع الكيفيات
اربعة اولها ما يختص بالكميات وثانيها كيفيات انفعاليات وانفعالات

وثالثها

وثالثها القوة واللاقوة ورابعها الحالة والملكة ومنها الاين وهو كون
الجوهر في مكانه الذي يكون فيه ككون زيد في السوق وليس هذا
الكون وجود الجوهر في المكان فقد عرفت ان الوجود ليس من جملة
الاجناس والجوهر موجود من غير اعتبار كونه في الزمان او المكان بل هذا
الكون هو حالة يوجد في الجسم كالسواد الموجود له ووجود هذا الكون
غير حقيقة الكون لان الوجود ليس من جملة الاجناس على ما تقدم وليس
الكون في المكان هو الكون في الاعيان فان الكون الجوهري في الاعيان
هو وجوده لا غير وكذلك كون العرض في موضوعه هو نفس وجوده
فيه ولو كان كون الجوهر في المكان هو وجوده بعينه لكان كونه في الزمان
هو وجوده ايضا فكان للجوهر واحد وجودات كثيرة فاذا قلنا زيد موجود
في المكان فمعناه موجود لكونه في المكان وليس الاين هو ما يكون الجسم
في المكان بل هو نفس كونه في المكان والا كان معا الا ولكذلك ليس
الكون في الاعيان وهو ما يكون به الشيء في الاعيان فانه لو كان كذلك
لما صح وجود شيء ومنها كون الجوهر في زمانه الذي يكون فيه مثل
كون هذا الامر امس ويسمى هذه المقولة مقولة متى ومتى ليس هو
نفس الزمان كما ان الاين ليس هو نفس المكان بل لا وجود المحل ومنها
الوضع وهو كون الجسم بحيث يكون للاجزاء بعضها الى بعض نسبة

فی الانحراف والموازاة والجهات واجزاء المکان مثل القیام والقعود
وبالجملة هو کون الجسم بحیث یکون لاجزائه نسبة الی جهات ومحویه
وما عدا واخری وبعبارة اخری الوضع هیئة لکون الشیء ذا نسبة
لبعضه الی بعض فی الجهات المختلفة وتلک النسبة للاجزاء اضافة والکل وضع
هو کون الجسم مقابلا لان المقابلة والوضع هنا غیر ما ذکرنا فی باب الکم المتصل بان
هنا یعتبر الحاوی والمحوی ولم یکن یعتبر هناک ذلک ولیس هو نفس النسبة
بان النسبة من باب الاضافة ولیس هو الکون فی المکان فانه لو کان الوضع الکون
فی المکان کان متمکن واحد مقابلا فی مکان واحد لشیء وغیر مقابل له فاذن انما یصیر
المتمکن مقابلا لشیء دون شیء لامر زاید علی الکون فی المکان تختلف به النسب الی الحاوی
والمحوی کذلک الشیء هو الوضع وکانه هو بالحقیقة فی الامور المکانیة هیئة تعرض
للکون فی المکان وذلک اذا کان ذو الوضع موجودا فی مکان ثم الوضع قد یکون بالطبع
وذلک حیث یکون الکون فی المکان بالفعل کوضع السماء من الارض بان مکان الارض
متمیز بالطبع کوضع ست من ست وحیث لا یکون مکان المتمکن بالفعل فانه حیث
لا یکون الجسم متمیزا عن جسم آخر بالفعل حتی یکون له مکان بالفعل مثل ما یتفق قوم
من قرب الدائرة التی حول القطب منه وبعد الدائرة التی هی المنطقة فی الرحی ولیس
هناک دائرة الا بالفرض او الوهم وقد لا یکون بالفعل بل بالفرض مثال الاول بعد زید
زید لعمرو فان مکان الزید لیس له بالطبع ولا بالفعل بل بالفرض ولا یتمیز عن مکان عمرو

بالفعل

بالفعل الا بالعرض وکذلک مکان عمرو وان تمیز لکان انما صار بحصول متمکنین
فیها فیه ولیس کذلک حال الارض مع السماء ومنها الملک والجدة وهو کون الجوهر
فی جوهر آخر یشمله وینتقل بانتقاله مثل التلبس والتسلح ومنها ان یفعل وهو نسبة
الجوهر الی امر موجود منه فی غیره غیر قار الذات بل لا یزال یتجدد ویتصرم کالتسخین
والتبرید وهو التحریک ومنها ان ینفعل وهو نسبة جوهر الی حال فیه لصفة ما
مثل القطع والتسخن وهو التحرک بل هو الحرکة بعینها فان الحرکة هو کون المتحرک
ما بین المبدا والمنتهی بحیث لا یکون قبله ولا یکون بعده فیه لا فی حد بین المبدا
والمنتهی ولا یعرض للمتحرک یکون لهذا الکون ذا حرکة بل هذا الکون هو نفس
الحرکة فهنا کان التحرک هو الحرکة بعینها والحرکة هی التغیر ویعرض التغیر فی المکان
وهو الموصوف بالحرکة وفی الکیف کما یتسخن ویسمی استحالة وفی الکم کالصبی اذا
تحول الی الرجلیة وهو النمو وفی الوضع کالانتقال من اعلی الی اسفل فهذه هی المقولات
التسع وهی اعراض ولیس العرض جنسا لها للسبب الذی یذکره فی موضعه
بل لازم لها بمعنی انه اذا احضر واحدة منها فی الذهن عرض لها فی الذهن الوجود
فی موضوع   فی المتقدم والمتاخر ومعا والقوة والفعل والاسباب
الاربعة والمقابلات المتقدم یحمل علی اصناف اربعة حمل التشکیک لا حمل التواطؤ
ولیشترک فی التشکیک فی معنی واحد وهو انه لیس للمتاخر الا وهو اولا للمتقدم
وما للمتقدم فلیس اولا للمتاخر فالمتقدم یقال بالطبع وهو الذی اذا ارتفع

شيء ارتفع بارتفاعه شيء ثان ولا يرتفع بارتفاع الثاني الاول وذلك مثل
الواحد والاثنين فان الواحد متقدم على الاثنين بالطبع ولو وجدا معا في زمان واحد
والجملة متقدم الجزء على الكل بالطبع والزمان ويجب ان يعلم ان الواحد لا يتقدم
في ماهيته على الاثنين وانما يتقدم في الوجود ويقال بالعلية وذلك كتقدم
وجود الحركة في يد زيد على وجود الحركة العلم في الكتف فان الحركة لا يتقدم
الحركة هاهنا ولكن وجود حركة اليد متقدم على وجود حركة القلم فان كانا ايضا
موجودين في زمان واحد ويخالف هذا القسم القسم الاول فان وجود الواحد
ليس علة لوجود الاثنين ولا وجود الاثنين مستفاد من وجود الواحد ووجود
المعلول مستفاد من وجود العلة ويقال متقدم في الزمان وهو معلوم
ويقال متقدم في المرتبة وهو ما كان اقرب من مبدأ محدود لها اقسام
وذلك مثل من هو اقرب الى القبلة مثلا من صف المصلين ومن جملتها المتقدم
في المكان ويقال متقدم بالشرف كما يقال ان ابا بكر قبل عمر واعتبر هذه
الاقسام في المتاخر وفي معا العلل اربع الفاعل كالنجار للباب والصورة
كالباب الموجودة في الخشب والمادة كالخشب في الباب والغاية كالغاية
التي تحصل بوجود الباب والقوة هي جواز الوجود وهي قد تكون قريبة كقوة
الصبي على الرجلية وقد تكون بعيدة كقوة المني على الرجلية والقوة قد تسمى بها شيء
اخر وهو ما يكون بسببه يصدر عن جسم فعل لا يصدر عن جسم اخر مثله وهذه

القوة

القوة قد يسمى مبدأ لذلك الفعل   اربعة لازالة الموجبة
والسالبة كقولك كل انسان حيوان وهو الموجبة وليس كل انسان حيوان
وهي السالبة فليس لهذا الوجه من التقابل وجود في الاعيان بل انما يحصل في
الذهن شيئين يسمى احدهما عن الاخر او يوجب احدهما للاخر والثاني
متضايفان وقد عرفتهما والثالث المتضادات وهو كل ذاتين بينهما
غاية الخلاف يتعاقبان على موضوع واحد ومن شانهما ان
يتعاقبا وجنسهما القريب واحد وذلك كالحرارة والبرودة تحت الكيفيات
الانفعاليات والبياض والسواد تحت اللون والرابع العدم والملكة و
العدم على وجهين عدم لا نحو من الوجود وهو ما يكون بالقوة يحتاج الى الفعل
وعدم لا صورة له وهو خلاف الاول فانه ليس من شانه ان يكون كما يقال
الانسان عدم الحيوان وليس يعني بالعدم العدم المطلق بل العدم الشيء من
شانه ان يكون من جنسه او نوعه او شخصه ولكن ليس له واما الذي
يمكن ان يكون في جنسه فكالنطق في الحمار بالقياس الى الحيوان واما الذي يمكن
ان يكون في نوعه فكاللحية للنساء واما الذي بالقياس الى الشخص فكالمرد قبل
نبات الشعر فهذا هو القدر الذي يحتاج المبتدئ من قاطيغورياس لا يعني ان
هذه المعاني من المنطق ولكنها يحتاج اليها في الامثلة وسنشرح حالها في كتابنا
ان شاء الله تعالى   في باريرمنياس

في موضع التناسب من الامور والتصورات والالفاظ والكتابات ان الانسان
قد اوتي قوة حسية ترتسم فيها صور الامور الخارجية وتتادى منها الى الخيال
ويسمى فيها ارتساما ثابتا وان غاب عن الحس ثم ترتسم بعد ذلك في النفس
تلك الامور الواردة عليها من الحس لا على نحو ما ارتسم في الحس وهو المعقول
على ما بينه واما ان ذلك كيف يكون ومن اي جهة يكون فالى علم النفس
فللامور وجود في الاعيان ووجود في النفس يكون من اثار تلك الامور
الموجودة في الاعيان ولا يخالف الهيئة الموجودة في النفس الموجود في
الاعيان والذي تلك هيئة المدرك بالحقيقة وما بالذات هو الاثر الذي
في النفس وما بالعرض هو الامور التي من خارج فلهذا نقول ان هذا الشيء
موجود او معدوم ان هذا الاثر الحاصل الذي في الذهن له وجود في الاعيان
او ليس له في الاعيان وجود والالفاظ حكاية الاثر الذي في الذهن
ولا تكون الا بالتواطؤ والوضع اذ ليس في الاسماء اسم يختص بالامر بالطبع
والكتابة هو حكاية لتلك الاثر وكان يجوز ان يكون لكل اثر في النفس كتابة
كتابة خاصة لكنه كان يطول الامر فدعى ان اقتصر على الالفاظ ووضع
منها كتابات تحاكي الالفاظ تحفظا للتطويل فالكتابة والالفاظ يصح ان يختلفا
لانهما ليسا بطبيعية لا في النفس بل على سبيل الوضع واما الاثر الذي في
النفس فهو حكاية طبيعية للامور الموجودة من خارج والكتابة دلالة وضعية

مختلفة بحسب الاوضاع على حروف الكلام والالفاظ دلالة وضعية مختلفة
بحسب الاوضاع على تصورات النفس وصور النفس دلالة غريزية
على اعيان الاشياء فاعيان الاشياء مدلول عليها غير دالة والكتابة دالة
غير مدلول عليها وتصورات النفس والالفاظ كل واحد منها دال ومدلول
فالاعيان والتصورات لا تختلف والكتابة والالفاظ تختلف وما يجرد فالامور
تكون محسوسة وذلك يكون بحضور المحسوس عند الحس ثم تكون متخيلة وذلك
قد يكون مع غيبوبة الامر والتخيل من الامر لا يخالف الشيء ونفسه البتة ثم يكون
معقولة والمعقول من الذات لا يطابق محسوسا بل يطابق كل شخص مجانس لذلك
المحسوس كالانسان المعقول فانه يطابق زيدا وعمرا وخالدا ولهذا قيل ان
المعقول يطابق شخصا منتشرا واما المتخيل من زيد فلا يطابق عمرا وكذلك
المحسوس منه   الاسم لفظ مفرد يدل على معنى من غير ان يدل
على زمان وجود ذلك المعنى من الازمنة الثلاثة وقد عرفت ان قولنا من حيث
انه مقصود بان يدل على اسم مفرد فهو حشو اذ الدلالة تكون بقصد القاصد
لا بنفسه واما امس وعام اول واشباه ذلك فهي اسماء الزمان لمعان اخر
يدل مع دلالتها على تلك المعاني من الزمان فان الزمان التي يدل على الاز
الزمان موجودة ثلاثة احدها ان يكون الزمان نفس المعنى والثاني ان يكون
الزمان شيئا خارجا عن المعنى لحقه فقرن به والمعنى الموجود من الزمان في

حد الاسم هو ان يسمى المذكور علمه من زمان لحقه فانه اذا قيل جود فلان
عن ثوبه عنى به انه ابقى بنيه دمنى الثبوت الذي لولم سنى لكان ذلك
الثبوت لاحقا للادامه ولاحوا حدينه فلفظة الزمان يدل على معنى هو الزمان
وحده عن زمان يدل اللفظ على انه كان فيه الزمان ولفظ المتقدم يدل على
معنى يوجد في حد الزمان لكنه مجرد لا للدلالة عن الزمان اللاحق اياه من
خارج فليست لفظ المتقدم كلفظة تقدم فان قولنا تقدم تداخله فيه الزمان
من نفس احدهما الداخل في حد المتقدم والثاني ما لحقه من خارج واما قبل
لحقه من خارج لانه يدل على ان هذا المتقدم موجود في زمان مضى والوجود
امر لاحق من خارج والزمان الماضي لحق الوجود وليس شيء من هذه الاسماء
اسما بالطبع لشيء وانما يصير اسما اذا جعل اسما وذلك عند ما يراد به الدلالة
والاسم منه محصل كما في انسان ومنه ما هو غير محصل لا بصير وحكم ما هو
غير محصل في ان يكون موضوعا لمحمول كحكم المحصل واما الكلمة فهي لفظة مفردة
يدل على معنى وعلى الزيادة الذي كان فيه ذلك المعنى موجودا فيه والموضوع
لما غير معين كقولنا مشى فانه يدل على مشي لماشي غير معين في زمان مضى
وليس كل ما يسمى في اللغة العربية فعلا فهو كلمة فان قولهم امشي ونمشي
وتمشي فعل عندهم وليست كلمة لانه دل به على موضوع خاص وذلك
الموضوع في حد الكلمة غير معين والموضوع في تمشي غير متعين من وجه

وهو

ومتعين من وجه فان غير المتعين يفهم منه معنيان احدهما ان يكون غير المتعين حتى
يكون على سبيل نحو اي واحد اتفق والثاني انه متعين في نفسه وعند القائل
لكنه لم يصرح به ولو لم يعين بدلالة اللفظ والامر موقوف على التصريح به وهو غير
متعين عند السامع مع علمه بانه متعين عند القائل فهو متوقف في مصيره بحيث
يصدق او يكذب الى ان يصرح بذلك المضمر واذا قيل يمشي لم يعين به ان شيئا
في العالم يمشي اي شيء كان بل انما يعني اذا شيئا معلوما عند القائل يمشي غير مصرح
به يمشي فمتى صرح بذلك المضمر المنوي في النفس صار القول حينئذ صادقا او كاذبا
وليس كذلك معنى امشي ونمشي وتمشي ولهذا لا يصح ان يقال ان يمشي في قوة
قولنا شيء يمشي فيدخل الصدق والكذب ويخرج من ان يكون كلمة مفردة
والمفرد لا صدق ولا كذب ولقائل ان يقول ان كانت لفظة امشي مفردة فلا
ينبغي ان يكون صادقا او كاذبا وان كانت مركبة فيجب ان يكون لها اجزاء
فهل ان الجزء من قولنا امشي دلت على معنى والباء من قولنا يمشي دلت على معنى
والتاء من قولنا تمشي دلت على معنى والباقي جزء ليس يدل على جزء معنى بوجه
من الوجوه فان قولنا م ش ي الا ان لا يكون لفظا بنفسه ان كان حقا لما
قال ان السائل لا يبتدأ به لفظا لا يدل ان لكن ان يبتدأ بالسائل والجواب
عن ذلك انا اولا نسلم بل في حد الكلمة التي هي التي لا يدل اجزاؤها كل واحد على معنى
بنفسه بل ان لا يوجد لها جزء يدل فاذا وجد لها جزء يدل وان لم يدل احرا

فقال الشيخ الحد ولم يكن ذلك كلمة وهيهنا قد وجد جزء يدل والاسما فانه لما ان
اللفظ يدل فاذا صار جزء لم يدل من حيث هو جزء في مثل عبد الله لذلك قد
يجوز ان يكون اللفظ يدل من جزء من حيث هو جزء ولم يدل على الانفراد وانت
نعلم انه اذا قيل امشي دلت الهمزة على شخص القايل ثم باقي اللفظ يدل على باقي المعنى
وان كان لا يدل وحده فادن امشي وتمشي ونمشي من الالفاظ المولدة والكلمة
منه محصلة ومنه غير محصلة الا انه لا يوجد في كلام العرب كلمة غير محصلة
واما المصدر فانه يجي على وجهين احدهما ان يكون موضوعا وضعا اولا كالضرب
فيكون على صورة الاسم والثاني ان يصرف الاسم المطلق تصريفا يدل على ان معنى الاسم
المطلق منسوب الى موضوع بانه حادث منه او فيه واللفظ الدال على المصدر ما لحقه
هو هذا كالتحريك والابيضاض واما الادوات فقولك من وعلى والكلمات الوجودية
كقولنا كان وصار اى كان ما شيا وصار ماشيا فانه من نواقص الالات والدليل
على ذلك انه اذا قيل ما فان قيل زيد فقيل صار او قيل ابن زيد فقيل في الدار
لم يقف الذهن منها على شي وهذه الكلمات توابع الاسماء والافعال ونسبة
الادوات الى الاسماء كنسبة الكلمات الوجودية الى الافعال ونسبة كان في الهلال
يدل بانفراده على معنى يتصور وانما يدل على نسبة لا يعقل لا بعد ان يعقل الامور التي
هي نسبة بينها واما القول فهو اللفظ المولف وهو اللفظ الذي قد يدل جزؤه على
على الانفراد ودلالة اللفظ اى اللفظ التام وان كان لا يدل على الايجاب والسلب

قال

فان دلالة الايجاب والسلب اخص من دلالة اللفظ لقولنا الانسان كاتب
فالايجاب والسلب من لوازم القول والقول ايضا يدل بالتواطي من حيث
اجزاؤه لانه اذا تغير التواطو على اجزائه تغير المركب عنها واما التاليف فعلى
هيئة مخصوصة وبحسب محاذاة المعنى فليس بالتواطو بل الى توجبه المعنى نفسه
وان كانت هيئة التركيب قد تغير بحسب لغة كالمضاف الذي يوخر
في بعض اللغات ويقدم على بعض ثم الاقوال قد تتركب على سبيل التقييد وذلك
بان يصلح ان يوجد بين اجزائها لفظ الذي كقولنا الحيوان الناطق المايت
فانه يصح ان يقال فيه الحيوان الذي هو الناطق الذي هو المايت والتركيب
التقييدي يودي الى وحدة من المركب فان الحيوان الناطق المايت
هو معنى واحد هو الانسان وقد يتركب على انحاء اخر وذلك لان الحاجة
الى القول بسبب الدلالة على ما في النفس والدلالة اما ان يراد لذاتها
واما ان يراد لشي اخر يتوقع من المخاطب ان يكون منه والتي يراد لذاتها
هي الاخبار اما على وجهها واما محرفة بتحريف التمني والتعجب والذي يراد
لشي من المخاطب فاما ان يكون ذلك دلالة او فعلا غير الدلالة فان
اريدت الدلالة كان استعلاما وان اريد فعل اخر غير الدلالة كان من
المساوي التماسا ومن الاعلى امرا ونهيا ومن الادون تضرعا ومسلة
وهذه يقع في الخطابة والشعر واما المستعمل في العلم فهو ما يكون على سبيل

التقسيم وذلك في اكتساب التصورات بالحدود والرسوم وما يكون على
سبيل التركيب الخبري وذلك في اكتساب التصديقات بالمقاييس وما يجري
مجراها ومن هذا النحو جنس يسمى قولا جازما وقضية جازمة وهو الذي
يدخل فيه الصدق والكذب ولا يكون المحمول هو الموضوع بعينه كقولنا زيد
كاتب فالقول الجازم يحكم فيه بنسبة معنى الى معنى اما بايجاب او بسلب
وذلك المعنى اما ان يكون فيه القضايا مثل هذه النسبة او لا يكون فان كان وكان
النظر فيه لا من حيث هو جملة بل من حيث يعتبر تفصيلا فان القول الجازم ليس
يخلو كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فههنا حكم ههنا بايجاب نسبة
الاتصال بين قولنا الشمس طالعة وقولنا النهار موجود فاوجب تلو الثاني
للاول وكقولنا اما ان يكون الشمس طالعة واما يكون النهار موجودا فههنا حكم ايضا
ههنا نسبة عناد بين قولين وفي اجزاء كل واحد من القولين تركيب ايضا
فيه هذه النسبة اي النسبة الجاعلة للقول جازما فان قولنا الشمس طالعة قد
اشتمل على ايجاب نسبة بين الطالعة وبين الشمس وكذلك في سائر الاجزاء و
جميع ما كان على هذا الوجه يسمى شرطيا فالاول يسمى متصلا والثاني يسمى منفصلا
واما ان يكون التركيب بين معنيين لا تركيب فيهما اصلا كقولنا زيد حيوان
او تركيب بين معنيين كل واحد منهما يعتبر عنه بجملة لكن ان يعتبر من تلك
الجملة بلفظ مفرد كقولنا حي ناطق يحرك يده فالقلم على القرطاس قولا حمليا

خاص

خاصة ذلك ان المنسوب اليه يقال في ايجابه انه هو ما جعل منسوبا كقولنا
الانسان حي وفي السلب ليس هو واما في الشرطي فانما يقال في ايجابه ان هذا الازم
تال لذاك او معاند له ولا يقال لاحد الجزئين انه الآخر والشرطيات القضايا الحقيقية
كثيرة لا قضية واحدة وانما صارت واحدة برباط الشرط الذي يجعله جزءا ب
جملة غير صادق ولا كاذب فان قولنا الشمس طالعة يدخله الصدق والكذب
فلما دخل قولنا ان كان لم يدخله الصدق والكذب فاول القضايا الحملي
واوله الايجاب لانه مؤلف من منسوب اليه يسمى موضوعا ومنسوب يسمى محمولا
ومن نسبة وجود واما السلب فانه يحصل من منسوب اليه ومنسوب ورفع
وجود النسبة فالسلب لا يتصور الا ان يكون عارضا على الايجاب وازالة
لا رافعة له واما الايجاب فهو مستغن عن ان يعرف بالسلب وليس يعني بهذا ان الايجاب
موجود في السلب ونعني به ان يكون الشيء داخلا في حد الشيء ونعني ان يكون الشيء
جزء من الشيء فان الشيء الذي يكون جزءا من الشيء يكون معه ومحال ان يكون
الايجاب مع السلب واما اذا كان جزءا من حد الشيء فذلك يكون في الذهن
لان الحد كاشف عن امر في العقل وفيه احكام عقلية وتفصيلات واجزاء بعضها
العقل ليس في الوجود الخارجي تلك الاجزاء كما عرفته من امر اللون والسواد
فالقول الجازم البسيط هو الحملي وان عنيت بالبسيط اجزاء ما ينتهي اليه التحليل
في جنس فالجنس ههنا هو القول حتى اذا حلل مرة اخرى عن ذلك الجنس وان

عنيت بالبسيط ما يقابل بالقياس الى المركب كان الحمل ايضا جازم بسيط لا مركب او
جازم مركب منه جازمات كما ان الاجسام البسيطة اول الاجسام مركب عنه
اجسام ثم الايجاب الحملي هو البسيط بوجه الاخر لانه اول جزء من اجزاء السلب
في تعريف القول الجازم البسيط الاول والذي ليس باول و بعرف
الايجاب والسلب وفي الشرائط في تقابلهما اعلم ان القضية الحملية تتم بامور
ثلاثة فانها تتم بمعنى الموضوع وبمعنى المحمول وبنسبة بينهما واللفظ اذا اريد
ان يحاذى به ما في الضمير يجب ان يتضمن دلالة على الموضوع واخرى على
المحمول واخرى على العلاقة التي بينهما لكن يجب من اجتماع الانسان والحيوان
في الذهن ان يكون احدهما موضوعا والاخر محمولا فاذا ترك اللفظة الدالة
على العلاقة بينهما فالاعتماد على الذهن والعادة والتركيب في الحدود ايضا
سوى هذه اللفظة الذي على ما ذكرنا ولولا هذا لما كان تركيب نعت وكذا لا
يحصل من ذلك التركيب الوحدة التي تعيدها الخبرية ان الحد يدل على حقيقة الشيء
واحدة والشيء الذي يدل على هذه العلاقة يسمى رابطة وحكمها حكم الادوات
كما تقول زيد هو كاتب فانك اذا قلت زيد كاتب فقد نويت لفظ العلاقة
التي هي فيما بينهما وهذه القضية اذا صرح فيها بلفظ هو سميت ثلاثية
ان ذكر فيها مع ذلك يجب او يمكن او يمتنع سميت رباعية والرابطة هو الذي
يحدث من الكثرة وحدة واما الحملي فانه يدل على ربط واحد والربط

في الحملي ان نقول ان الموضوع هو المحمول والروابط تتغير حكمها بحسب
الموضوعات والمحمولات فاذن انما يكون واحدا اذا كان المحمول والموضوع واحدا الا
في الاسم وحده بل في المعنى لا كقولك العين جسم والعين من الاسماء المشتركة فلا
لكن معنى لفظ المحمول او الموضوع مرادف الرابطة لفظة مشتركة واما وحدة الشرط
فلكون بحرف السلب تلك القضايا الكثيرة مثل ان كان واما غير ذلك فحينئذ
يدخل الصدق والكذب بسبب خواص التالي او بسبب المعاندة والايجاب
هو الحكم بوجود شيء لشيء مثل قولنا الانسان حيوان فانه معناه ان الشيء الذي
يفرض في الذهن كان موجودا في الاعيان او غير موجود فيجب ان يفرض
حيوانا من غير زيادة متى وفي اي حال والسلب الحملي مثل قولنا الانسان ليس
بحيوان وحاله تلك الحالة والسلب هو الحكم بلا وجود شيء لشيء اخر ولا نقول
ان الايجاب هو موضوع ومحمول ونسبة بينهما والسلب محمول وموضوع و نسبة
منها ودونها ولما كان كل ما يوجبه موجب فغير متعذر ان يسلبه سالب و
ما يسلبه سالب فغير متعذر ان يوجبه موجب فمن البين ان لكل ايجاب
سلبا يقابله ولكل سلب ايجابا يقابله هذا التقابل ويكون هذا التقابل
مفقودا اذا كان المعنى في الايجاب محصلا من كل جهة فيكون السلب قد
تناول لكل ذلك بعينه اعني ان يكون الموضوع معنى واحدا وان يكون
المحمول كذلك وان يكون الجزء الذي يتوجه اليه القصد في الموضوع

والمحمول محفوظا بعينه لا كما اذا قيل الانسان يبصر اي بعينه ثم قيل الانسان لا
لا يبصر اي ببدنه وان اخذ احد المعنيين في احدهما بالقوة فيجب ان يوجد
في الاخر بالقوة وان يكون المكان ان كان مكانا واحدا والزمان ان
كان زمانا واحدا والاعتبار والجهة والاضافة وان كانت واحدة
مثال الجهة ان يقال الجسم مكيف بكيفية اي لكونه وليس بمكيف اي لعدده
ومثال الاضافة ان يقال ان الثلاثة نصف اي للستة وليس بنصف اي
للعشرة فالقضية لا تكون منصورة ولا سلبية اذا لم يحصل جميع ما ذكرنا
واذا كان كذلك فالسلب الواحد مقابل الايجاب الواحد وذلك هو بعينه مبدا
التناقض والقضية اما مهملة واما محصورة وكل قضية لم يبين فيها
كمية الحكم سميت مهملة كقولنا الانسان ابيض اذا لم يذكر فيه عموم
او خصوص والانسان الذي هو موضوع اذا لم يكن مخصصا صلح ان يكون
مخصصا وان يكون كليا اذ ليس الانسان بلا شرط العموم والخصوص
لحقان الانسان من خارج والذي يجب ان يصدق في القضية المهملة
هو الحكم في الكل ممكن فلهذا جعلت المهملة في قوة الجزئية المحصورة وذلك
لان ما يصدق جزئيا كان ممكنا ان يصدق كليا وهذه حال المهملة
وكانت حال الجزئية المحصورة ايضا هذه الحال واعلم ان في لغة
العرب يدل بالالف واللام على العموم في الجمل ولا يدل بها على حصر

الطبيعة

الطبيعة فلذلك يكون موضوعها موضع كل الا ترى انك تقول الانسان نوع
وعام ولا تقول كل انسان نوع وعام ومعنى قولنا كل انسان اي كل واحد من
الناس وقولنا الانسان لا يقتضي هذا الحصر فالمهمل لا يوجب الحصر لانه اما يوجب
طبيعة تصلح لان يوجد كلية فيصلح ان يوجد جزئية فكل قضية شخصية
الموضوع تسمى مخصوصة وهي اما ان تكون موجبة او سالبة وكل قضية قد بين
فيها كمية الحكم من عمومها وخصوصها حتى يعرف ان الايجاب والسلب في
الكل من الموضوع او البعض سميت محصورة واللفظ الذي به البيان يسمى
سورا والمحصورة اما ان تقع كلية موجبة وسورها كل وكلية سالبة وسورها
بعض او واحد وجزئية سالبة وسورها ليس بعض وليس كل والحكم بالكلية
والجزئية يكون في الحمل لا في كمية الموضوع والمحمول ولان الحكم على الموضوع فكان في نحو
القضية المبدو ثم يتلوه المحمول ولان الوسط يدل على نسبة المحمول فكان له مكان
للمحمول ولان السلب في الثنائيات يوضع للمحمول فكان ان يقرن بالمحمول وفي الثلاثيات
فكان ان يقرن بالرابطة لانه نوع الرابطة وفي الرباعيات بالجهة وان كان سورا
فان يكون موضع السور فكانه السور والسور يدل على كمية الموضوع فكانه الموضوع
وقد يزال هذه عن مواضعها حتى السور فتقول رايت الناس طرا ومعناه كل انسان
معه رايته واذا ازيلت عن مواضعها فعلى سبيل التوسع والاصل ان يكون لكل واحد منها حق
المكان الذي كانه ذاتي له ويحق بالمكان الحق في الترتيب والله اعلم

في حصر الشرطيات واهمالها وفي احكام الشرطيات والشرطيات ايضا قد يوجد
فيها اهمال وحصر فانك اذا قلت كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او قلت
دائما اما ان يكون العدد زوجا او يكون فردا فقد حصرت الحصر الكلي الموجب
واذا قلت ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود او قلت ليس البتة اما
ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا فقد حصرت الحصر الكلي السالب
واذا قلت قد يكون اذا طلعت الشمس فالسماء متغيمة او قلت قد يكون اما ان يكون
زيد في الدار واما ان يكون فيها عمرو فقد حصرت الحصر الجزئي الموجب واذا
قلت ليس كلما كانت الشمس طالعة فالسماء متغيمة او قلت ليس دائما اما ان
يكون الحمى صفراوية واما دموية فقد حصرت الحصر الجزئي السالب لان
اذا كان الاتصال محكوما به على اي اشتراط ووضع للموضوعات كيف كان فالحكم
المتصلة كلية وان كان العناد كذلك فالشرطية المنفصلة كلية وان لم يحكم
بذلك فالقضية مهملة كما ان الحملية لم تكن كلية لاجل كلية الموضوع والمحمول بل
لاجل كلية الحكم الذي هو هاهنا حمل لا محمول ونظيره هيهنا اتصال وعناد
لا المتصل او المعاند والمتصلة كما يقال ان كان اب فج د واذا
كان اب فج د فقولنا كلما كان ج ب فد وليس يراد به تعميم المواد بل تعميم
كل حال يقترن بقولنا كل ج ب فانه يجوز ان لا يكون المقدم امرا له وجود
بل هو امر ثابت موجود لا مواد له ومع ذلك فانه قد يمكن ان يقترن به

كذم

شروطه تخصصه لان هذا التعميم قد يمكن ان يخصص بالمواد في بعض الامور
ويخصص بعضها بغير المواد كما يخصص طلوع الشمس بالمواد واما في غير المواد فكما نقول
كلما كان واجب الوجود موجودا بريئا عن المادة فهو يعقل ذاته وشرط التخصيص
هيهنا كونه بريئا عن المادة ولا يمكن ان يفرض فيها المواد وقد يكون اتباع التالي
للمقدم على سبيل اللزوم كما يقال كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد يكون
على سبيل الموافاة كما يقال اذا كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق والخلو يجب ان
يكون فيما هو على سبيل اللزوم فاما ان يكون على سبيل الموافاة والوجود فسواء
كان المقدم حقا او باطلا فان التالي يكون حقا في نفسه وقد يكون المقدم باطلا
ولازمه حقا كما يقال ان كانت الخمسة زوجا فانه ينقسم بمتساويين فلما وضع
المقدم امرا محالا لزمه امر محال بالوجوب لان اللازم اللزوم في مثل ذلك واجب
فمثل هذا يكون حقا بحسب الالزام ولا يكون حقا في نفس الامر واعلم ان
المتصلات والمنفصلات من الشرطيات قد يكون مولفة من حمليات و
شرطيات ومن خلط فانك اذا قلت ان كانت كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود فاما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا فهذه
المتصل مركب من متصل ومنفصل واذا قلت اما ان يكون ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجودا واما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالليل معدوم
فقد ركبت المنفصلة من متصلين وان قلت ان كانت هذا عددا فهو

المادوح واما فرد فقد ركبت المنفصلة من حقيقي ومنفصل وذلك ان تقسم بتقسيم
سائر التركيبات والجزء الاول من كل قضية شرطية وهو الذي تعقبه حرف
الشرط يسمى مقدما والثاني يسمى تاليا والمنفصلات منها حقيقية وهي التي يراد
فيها اما انه لا تخلو الامور من احد الاقسام بل يوجد فيها واحد فقط فربما كان انفصال
الى جزئين وربما كان الى اكثر وربما كان غير داخل في الحصر ومثال الاخير اما ان
يكون هذا العدد اما زوجا واما فردا واما شيئا الى ما لا نهاية له ومنها غير حقيقية وهي
التي يراد فيها اما مانع الجمع ولا يمنع ان يكون شيئا غيرها ومثال هذا ان يقال
اما ان يكون هذا الشيء حيوانا واما ان يكون حجرا وليس الغرض في هذا
انه لا يخلو عن احدهما بل الغرض انه لا يصح ان يكون حيوانا حجرا ومن جملة
ذلك ما يورد بدل احد القسمين بعض اللوازم كما يقال اما ان يكون في
البحر ويلزمه ان لا يغرق وهذا القسم يمنع الخلو عن احد القسمين ولا يمنع الجمع
فانه يصح ان يكون في البحر ولا يغرق والمقدم في الشرطيات يجري مجرى الموضوع
في الحمل والتالي كالمحمول واعلم ان كثيرا ما يكون المتصلة والمنفصلة مشتركة
الاجزاء في جزء كما يقال في المتصل ان كان ا ب فاح فههنا الاشتراك
في ا ونقول ان كان ا ب فج ا ونقول اما ان يكون ا ب واما ان يكون
ا ح او نقول اما ان يكون ا ب واما ان يكون ح ب وربما لم يكن الاشتراك
في شيء كقولنا ان كان ا ب فج د وكقولنا اما ان يكون ا ب او ج د

فاذا كانت متصلة مشتملة الاجزاء وما لها مرجع في القوة الى الحملية كقولنا
اذا وقع خطان على خط وصير الزاويتين اللتين في جهة واحدة مساويتين لقائمتين كان الخطان
متوازيين والاشتراك ههنا في الخطين وقوة ذلك حملية وكانه قال كل خطين
واعلم ان المنفصل قد يكون ذا جزئين وقد يكون ذا اجزاء كثيرة لما ذكرنا واما
المتصل فلا يكون الا ذا جزئين مقدم وتال لان التالي الواحد قد يلزم اشياء كثيرة
يوضع على انها مقدم واحد وربما كان المقدم قضايا كثيرة بالفعل او بالقوة
ومع ذلك فيكون جملة مع التالي قضية واحدة بالفعل كقولنا ان كان هذا
الانسان به حمى لازمة ووجع ناخس وضيق نفس وكذا وكذا فهو ذات الجنب
واما اذا وقعت هذه الكثرة في جانب التالي لم تكن القضية واحدة
بالكثرة بالفعل فانك اذا قلت انه ان كان به حمى فهو كذا وكذا يكون قد
تم الكلام مع التالي الاول

في العدول والتحصيل واحكام اخرى للقضايا

اعلم انه ربما كان التركيب من حرف السلب مع غيره فيكون جملته
بحيث يجعل مكانه اسم بسيط موجب فيكون موضوعا للايجاب او السلب
كما يقال غير بصير فيكون حرف السلب جزءا من المحمول فيدخل في السلب حرف السلب
على قولك زيد غير بصير فنقول زيد ليس غير بصير وكانك قلت زيد ليس
اعمى والايجاب كما عرفت يكون بلفظ ثالث يدل على ارتباط المحمول
بالموضوع وان كان يحذف ذلك اللفظ في بعض اللغات اعتمادا على العادة

واذا دخل حرف السلب على الرابطة فقيل مثلا زيد ليس هو بصير فقد دخل
حرف النفي على الايجاب فرفعه واذا دخل الرابطة على حرف السلب كان
السلب جزء من المحمول وكانت القضية ايجابا كما تقول زيد هو غير بصير
فالاول دخل حرف السلب على الرابطة والثاني دخل الرابطة على حرف السلب
ومثل هذه القضية يسمى معدولا ومغيرا وغير محصل واعلم ان لفظة
الرابطة قد يكون داله على معنى كما تقول زيد هو حي وقد يكون غير دال
على معنى كما تقول زيد كان حيا والرابطة يدل على نسبة المحمول والسور
يدل على نسبة المحمول والسور يدل على كمية الموضوع فلذلك كانت السور
موردا في جانب المحمول وكان السور موردا في جانب الموضوع و
القضية اما ان يكون ثنائية مطلقة كما تقول زيد كاتب واما ان
يكون ثلاثية بغير تعين كما تقول زيد كان كاتبا او معين كما تقول زيد
هو كاتب ولفظة ليس ادل على السلب ولفظ غير ادل على العدول ثم الفرق
بين السلب والعدول احكام نذكرها اعلم ان الفرق بين الموجبة المعدولة ك
قولنا زيد كذا موجود غير كذا وبين السالبة البسيطة كقولنا كذا ليس يوجد كذا
ان السالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة فان السالبة يصدق على المعدوم
ولا يصدق الموجبة المعدولة عليه فانه يصح ان يقال ان زيدا المعدوم ليس
هو بصير ولا يصدق انه هو غير بصير واعلم ان كل محمول بسيط محصل فاما ان

يكون

يكون له ضدا ولا يكون فان كان له ضد فاما ان كان بين الضدين متوسط
او يكون والموضوع لا يخلو اما ان يكون موجودا او معدوما ماخوذا من حيث هو
معدوم فان كان موجودا وما دامه شيء كالمحمول فاما ان يكون ذلك موجودا فيه
او ضده او واسطة ان كانت او يكون كلاهما جميعا بالقوة او يكون غير قابل
ولا للواحد منهما ولا للوسايط فاذا قلنا زيد ليس موجودا عادلا فانه يكذب
اذا كان عادلا فقط ويصدق في ساير ذلك مما احصيناه اعني القوة و
الوسايط وما يجري مجراها مثلا اذا كان بالقوة عادلا او كان معدوما او
كان في حال لا ينبغي ان يكون عادلا وينبغي ان يكون جايرا واذا قلنا
زيد يوجد لا عادلا فانه يصدق اذا كان جايرا او متوسطا او كلاهما
بالقوة او غير قابل لهما ويكذب اذا كان عادلا او معدوما وقد جرت
العادة بان يسمى اخس المتقابلين في مثل هذا الموضع عدما سواء كان
بالحقيقة عدما كالعمى والظلمة او كان ضدا كالجور وهذا لوح

الانسان يوجد عدلا يصدق في واحد ويكذب
الانسان يوجد لا عادلا يكذب في اثنين يصدق
فيهما نقيضه ويصدق في الاربعة الباقية الانسان
يوجد جايرا يصدق في واحد ويكذب في الخمسة
الانسان ليس يوجد عادلا يكذب في واحد صدق

نقيضه ويصدق في الخمسة الانسان ليس يوجد
لا غير ولا يصدق في اثنين ويكذب في اربعة
الانسان ليس يوجد جائزا يصدق في اربعة ويكذب في واحد فاذا
تاملت في الكتب البسيطة المعاكسات بين هذه القضايا عرفت الاختلاف
بين الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة وقد يلحق القضايا هيئات
يحصل لها احكام في الحصر وغيره كما يزاد في الحمليات لفظ انما فيفيد
زيادة في المعنى لان هذه الزيادة تجعل المحمول مساويا او خاصا بالموضوع
كما يقال انما يكون الانسان حيوانا وانما يكون بعض الناس كاتبا ولذلك الالف
واللام في لغة العرب قد تدل على ان المحمول مساو للموضوع كما يقول الانسان
هو الضحاك وكذلك يقول ليس انما يكون الانسان حيوانا ويدل على السلب
الدلالة الاولى في الايجاب ونقول ايضا ليس الانسان الا الناطق ويفهم منه
معنيان احدهما انه ليس معنى الانسان الا معنى الناطق وانه ليس يقتضي الانسان
معنى اخر والثاني انه ليس يوجد انسان غير ناطق بل كل انسان ناطق واما في
الشرطي فكما نقول لما كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة وفي قولك لما
تسليم المقدم ووضعه ليتسلم منه وضع التالي وكذلك نقول ليس يكون
النهار الا والشمس طالعة فيفيد هذا القول حصرا مثل قولنا كلما كان النهار
موجودا فالشمس طالعة ونقول ايضا لا يكون النهار موجودا ويكون الشمس

طالعة

طالعة وهو قريب من هذا ونقول ايضا لا يكون هذا العدد كذا وهو فرد وهذا
في قوة قولك اما ان لا يكون هذا العدد كذا واما ان لا يكون فردا ونقول علمت ان الايجاب
والسلب الواحد ليس هو بسبب كون المحمول او الموضوع واحدا باللفظ بل واحدا بالمعنى
ثم انه ليس كلما صلح ان يحمل على الشيء مفردا مفرقا صلح ان يحمل عليه مجتمعا على انه معنى
واحد ومحمول واحد وانه ليس يجب ايضا ان ما يصلح حمله مجتمعا يصلح حمله مفرقا
فانك اذا قلت زيد طبيب وزيد ابيض وكنت صادقا صدقت في كليهما فليس لك
ان تقول زيد طبيب ابيض على ان يكون الطبيب والابيض معنى واحدا بل قوته
قوة المعدد منه اذ ليس حكم الطبيب الابيض حكم الحيوان الناطق ولا ايضا الطبيب
بالذات هو الابيض بل بالعرض اي ان الشيء الذي عرض له انه طبيب عرض له انه
ابيض وكذلك اذا كان زيد طبيبا عوادا وكان حاذقا في شيء اخر فقلت
زيد طبيب حاذق كان كذبا على انه محمول واحد فانك اذا قلت زيد طبيب فهو حاذق في الطب
صدقت وان قلت زيد طبيب حاذق اي في شيء اخر صدقت فان قلت زيد طبيب
حاذق كذبت وتدبيري من مثل هذه الاجتماعات حذر فانك اذا قلت زيد انسان
يكون صادقا واذا قلت زيد حيوان كنت ايضا صادقا واذا قلت زيد انسان
حيوان كان هذرا لان الحيوان في ضمن الانسان وربما كان الشيء ليس محمولا
بالذات بل محمولا بالعرض لانه جزء من محمول فاذا اخذ وحده لم يصح ان يكون
محمولا كما تقول الانسان معدوم القرن وصدقت فاذا قلت الانسان معدوم

لم يصح ولذلك لا يمكنك ان تحمل القوة على الانسان وقد فرغنا من الكلام في صورة
القضايا فلنتكلم الآن في مواد القضايا واعلم ان المنطقي ينظر في الالفاظ المفردة
من حيث تأتلف وبلا تأتلف وفي الالفاظ المركبة من حيث صور التأليف
فان نسبة المنطق الى الالفاظ نسبة الموسيقي الى الاصوات ونسبة النحو اليها
ونسبة العروض الى اوزان الشعر العرب … في مواد القضايا وفي اصناف
المواد والفرق بينها وبين الجهات اعلم ان للقضايا موادا فانه لا يخلو المحمول سواء
كان موجبا او سالبا من ان يكون نسبته الى الموضوع نسبة الضرورة في
الوجود كقولك الانسان حيوان او الضرورة في اللاوجود اعني ضرورة العدم
وهو الممتنع كما تقول الانسان حجر او نسبة ما ليس بضروري لا وجوده ولا
عدمه مثل الكتابة للانسان في قولنا الانسان كاتب والانسان ليس
بكاتب فجميع القضايا اما واجب او ممكن او ممتنع واذا استعمل شيء من هذه
المواد في القضايا يسمى جهة فهذه الامور ماخوذة في المنطق ومحدودة
فيه واما الدلالة على خواصها ونحو وجودها فالى علم آخر والجهة لفظة تدل
على وثاقة الرابطة وضعفها تناسب معناها معنى المادة الا ان بينهما
فرقا اما اولا فانها تكون مادة بحسب اعتبار الامر في نفسه وجهة بحسب
القول لانك اذا قلت زيد واجب ان يكون كاتبا كانت الجهة هي الوجوب و
المادة الامكان واما ثانيا فان المادة تعتبر بحسب الرابطة الموجبة فانك

اذا قلت زيد ممتنع ان لا يكون حيوانا فان الامتناع في هذا المكان صادق واما
المادة فواجب لان الحيوان اذا نسبته الى الانسان بالايجاب كان دائم الصدق
وثالثا انه يمكن ان ينقل القضية بحسب الجهة عن صدق فلا ان تقول زيد حي
ان يكون كاتبا وصدقت وهذا النقل لا يمكن في المادة … في الجهات
والفرق بين القضية المطلقة والممكنة والدائمة والضرورية والممتنعة
القضية المطلقة قال بعضهم انها هي ان يحذف الجهة منها قولا وتصورا
بمعنى انه لا يلتفت الى الجهة التي يجب لها في التصور حتى ان قولنا كل انسان
حيوان وان كان يجب في التصور ان يكون ضروريا ما دام ذاته موجودة
فلا يلتفت الى ذلك وكذلك قولهم كل مستيقظ نائم وكل حيوان متنفس
فانه لا يلتفت فيه الى انه كذلك وقتا لا دائما وبالجملة لا يعتبر في المحمول
زيادة جهة او شرط فيكون المطلق بهذا المعنى اعم من الضروري وقوم
يجعلون المطلق من ذلك ما لا يكون الحمل في كل واحد وان اتفق في
البعض بل ما يكون الحمل وقتا ما والا يجب ان يكون ما دام ذات الموصوف
بالموضوع موجودا فيكون الكلية الموجبة المطلقة على الراي الاول معناه
ما ذكرناه وعلى الراي الثاني معناه كل واحد واحد مما يوصف عند العقل
بالفصل انه … دائما وغير دائم فهو موصوف بانه … وقتا ما لا
محالة سواء كان الوقت معينا او غير معين من غير وجوب ودوام

وقد يخص المطلقة باسم الوجودية وقوم قالوا ان المطلق هو مثلا كل ا ب فله
دخل وقتا في الوجود غير معين فانه لا دائما ولا ما دام الموضوع موجودا و
قوم لا يعتبر والوجود بل قالوا ان كل ما يوصف بانه ب سواء دخل وقتا
في الوجود او لم يدخل فانه او سمي بالم يعتبر فيه الوجود المطلق الخاص وما
اعتبر فيه الوجود سمي الاخص بالموجبة الكلية المطلقة وهو المقول على الكل
هو قولنا كل ب ا ومعناه كل واحد واحد مما هو ب حتى لا يشذ
منه شيء فانه ليس الحكم على الجملة هو الحكم على الافراد وربما قيل على الجملة
ما لا يقال على الافراد ويجب ايضا ان يعلم انه ليس معنى قولنا كل واحد
واحد مما هو ب كل واحد واحد مما هو ب من حيث هو ب كقولنا كل
ابيض ليس معناه كل ما هو ابيض من حيث هو ابيض فقط بل كل ما يوصف
بانه ابيض فقط وكل شيء يقال له ابيض من حيث هو ابيض او كان شيئا
موصوفا بانه ابيض كانسان او خشبة وايضا فقولنا كل ابيض فليس
معناه كل ما يوصف بانه ابيض دائما فان الابيض اعم من الابيض وقتا
او دائما بل قولنا كل ابيض يعني كل ما يوصف بانه ابيض دائما او غير
دائم كان موضوعا للابيض او نفس الابيض بعد ان يكون بالفعل
وليس يراد بالفعل الوجود في الاعيان فقط فربما لم يلتفت في الموضوع
الى الوجود كقولنا كل كرة يحيط بها عشرين قاعدة مثلثات فهو

كذا

كذا بل من حيث هو معقول بالفعل على ان العقل يتصف وجوده بالفعل
انه ابيض دائما او في وقت اي وقت كان ويظهر من هذا انه ليس المعنى
بقولنا كل ج ب ان كلية ج ب او الجسم الكلي هذا في جانب الموضوع واما
في جانب المحمول فقد تبين ان المطلق هو الذي يحكم فيه بسلب المحمول او ايجابه عام
وقتا ما في مذهب وفي مذهب ان لا يشترط فيه دوام ولا دوام وهذا
في جانب المحمول واما القضية الضرورية وهي الدوام انما يستعمل في مواضع من
ذلك اي نقول ان الله حي بالضرورة اي دائما لم يزل ولا يزال والثاني ان يكون
ما دام ذات الموضوع موجودة ثم يعدم كقولنا كل انسان بالضرورة حيوان اي كل
واحد من الناس دائما حيوان ما دام ذاته موجودا ليس دائما بلا شرط واذا استعمل
في كتاب القياس ايجاب او سلب ضروري فانه يعني به هذان وكذلك الامر في
كتاب البرهان لما سنبين ويعمه بوجه ما معنى واحد وهو الضرورة ما دامت
ذات الموضوع موجودة دائما بان كانت الذات لا تفسد واما الثالث فمثل
قولنا كل ابيض فهو ذو لون مفرق للبصر بالضرورة لا دائما ولا ما دام ذات الشيء
الابيض موجودة بل ما دام ابيض ما دام ذلك الشيء البياض بطل هذا المعنى
والشرط في هذا المكان ان يكون الموضوع على وصفه اي وضع كما يوضع والرابع
ان يكون الضرورة بالشرط اي ما دام المحمول موجودا كقولنا زيد بالضرورة ماش ما دام
ماشيا او ليس يمكن ان لا يكون ماشيا وهو ماش والفرق بين الرابع والثالث

ان الشرط في الثالث ما ذكرناه وفي الرابع في جانب المحمول والخامس ان يكون
الضرورة وقتا ما معينا لا بد منه كقولنا كل قمر منكسف بالضرورة لا دائما وقتا ما
بعينه معينا وضرورة هذا ليس بشرط الموضوع فانه لا نقول القمر منكسف ما دام
موصوفا بانه قمر ولا ايضا شرط المحمول وان امكن ان يشترط ذلك فيقال ان القمر
منكسف بالضرورة ما دام منكسفا لان هذه الضرورة وان لم يشترط هذا الشرط
ليس كالمعقود الذي لا ضرورة له ما لم يشترط فالامر ههنا بوضع الواضع وليس الامر
في الاول كذلك وليس شرط صدق ضرورة الانكساف للقمر باشتراط المحمول وبلا
على انه لا ضرورة له غيره وليس كذلك الكلام في القسم الذي يليه والسادس
ان يكون الضرورة وقتا ما ولكن غير معين كقولك كل انسان بالضرورة متنفس
اي وقتا ما ليس دائما ولا وقتا بعينه فهذه الاربعة اذا لم يشترط فيه شرط
ما فان الحمل فيها يسمى مطلقا لا الاطلاق بالراي الثاني بل اذا شرط فيها جهة
الضرورة كانت الجهة جزءا من المحمول لا داخلة على المحمول فان المحمول في هذه
الاربعة لم يعقل مع الشرائط المذكورة لم يكن المحمول بحيث يكون مستقلا بنفسه
في ان يحمل حملا ضروريا واما فيما سلف فهو كان المحمول مستقلا بنفسه والجهة
لم يعقل فيه شيئا من حيث هو محمول اذ لم يجعل المحمول مع الشرائط والزوائد شيئا
واحدا بل كان الجهة موثرة في الربط فكان المحمول مستقلا والجهة داخلة عليه
وهذه الزوائد لا يصح لا يصح ان يكون جزءا من الموضوع ما ذا قيل الحيوان

من

من جهة ما هو حيوان ناطق او ليس وقلنا من حيث هو حيوان ناطق لزم
ان يكون كل حيوان ناطقا او قلنا من حيث هو حيوان ليس بناطق لزم
ان لا يكون حيوان ناطقا واذا اخذ جزء من المحمول صح الكلام ح فيقال ليس
من حيث هو حيوان ناطق بل قد يكون وقد لا يكون وايضا فان هذه الزوائد
ان اخذت جزءا من الموضوع افادت التقييد ولم يصلح ان يكون الكلام حصرا
ويرجع الى ما كنا فيه فنقول ههنا قضية دائمة غير ضرورية مثل ان يتفق لشخص
من الاشخاص ايجاب عليه او سلب عنه صحبة ما دام موجودا من غير وجوب
الصحبة كما يتفق ان يوجد بعض الناس ابيض البشرة ما دام موجود الذات
وان كان ليس بضروري ومن ظن انه لا يوجد في الكليات حمل غير ضروري
اي المأخوذ بلا شرط فقد اخطأ فانه جائز ان يكون في الكليات ما لا يكون
كل شخص منه الا كانت له اشخاص كثيرة ايجاب او سلب وقتا ما بعينه او
غير معين مثل ما للكواكب الشروق والغروب وللنيرين الكسوف وللانسان
التنفس والممتنع هو الضروري السلب واما الامكان فعلى وجوه احدها ما
لا يكون ممتنع الوجود وهذا القسم يدخل فيه المطلق والضروري والممكن بمعنى
هذا المعنى وعلى ما يجيء بعد بالاشتراك فلهذا يصح ان يوضع في حد المعنى الثاني
والثاني بمعنى ليس بضروري اي ما يمكن ان يكون وما يمكن ان لا يكون فلهذا يصح
ان يوضع الممكن بالمعنى الاول حد الممكن بالمعنى الثاني وقد عرف معنى الضروري

فانك تعلم ان الكسوف والخسف في هذا القسم والثالث يعني اخر وهو ان
يكون الحكم غير ضروري البتة لا في وقت غير معين كالتنفس ولا كالتحرك
للمتغير بل مثل الكتابة للانسان والرابع ان يعتبر فيه استقبال غير مخصوص
لا معين بل اي استقبال كان لا استقبال لا مبتدا وان محدود والامثلة
الموضوعات مخصصة وانت تعلم ان الموضوع الخاص يجب ان يكون
غير مخصص لا في المطلق ولا في الضروري ولا في الممكن وهذا الوجه
من الممكن يخرج منه المطلق فلا يكون تحته كما كانت تحته الاقسام
الاخر على انه يمكن ان يتناول الاطلاق الامكان لهذا الوجه في مادة
واحدة باعتبارين وفي وقتين فانه اذا اعتبر القعود لزيد بحسب
الاستقبال كان ممكنا واذا كان بحسب الاعتبار والوقت المتعين
الداخل في الوجود اعني ان يكون قد وجد وقتا ما كان له مطلقا ولا
يكون احد الاعتبارين داخلا في الاخر المتعين اذ مقولا عليه على ان القعود
ايضا له اعتبار اخر في الامكان لا يوجد فيه الاستقبال وهو القسم الثالث
اذ ليس القعود كالتنفس ولا كالكسوف بل كالكتابة فان زيدا يجوز ان
لا يقعد البتة ولا يجوز ان لا ينكسف القمر فيكون عدم الضرورة المطلقة
وعدم الضرورة الى بعضها وقتا لا محالة هذا الامكان اعني القعود
فالممكن اذا حمل ما ليس ضروريا حقيقيا دخل المطلق الخاص فيه من

على

ط ان الشرط في الامكان اعتبار العدم في الحال فقد اخطأ لان الشرط يخرجه
عن ان يكون ممكنا الى ضرورة العدم كما انه اذا حمله موجودا اخرجه الى ضرورة
الوجود فالممكن هو الذي يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون من دون اعتبار الشرط
الوجود والعدم واعلم ان الوجوب لا يمنع الامكان وكيف والوجوب يدخل
الامكان بالمعنى الاول واعلم ان السلب الضروري والسلب المطلق والسلب الممكن
ليس سلب الضرورة وسلب الاطلاق وسلب الامكان فالامور بحسب الممكن العامي
تنقسم الى ممكن وممتنع وبحسب الممكن الخاص الى واجب وممتنع وممكن فقولك
الممكن العامي على الواجب هو قول الجنس والنوع لا من حيث هو واجب بل من
حيث غير ممتنع والممكن العامي من لوازم غير الممتنع وبحسب الممكن الاخص تنقسم
الى واجب دائما وموجود غير ضروري وممكن وممتنع وهذا الوجه يعتبر فيه
الاستقبال   في اتمام الكلام في القضايا المطلقة قد قال قوم ان
المعنى بقولنا كل ج ب بالاطلاق كل ج ب قد حصل في الوجود وقتا ما فيه
معنى انه ب ومتى اعتبر في الاطلاق ذلك كان قولنا كل ج ب بالضرورة هو ما يشتمل
على الازمنة الثلثة واذا قلنا كل ج ب بالامكان الاخص عنينا وكل ج في اي وقت
من المستقبل نفرض فيجب ان يكون ب وان لا يكون ب وقوم قالوا ان المعنى
بقولنا كل ج ب في المطلق هو كل ما يصح ان يكون ج فانه ب وقولنا يصح
يكن يخرج عن ان يكون مطلقا لانه اخص وقد عرفت ان الكلية المطلقة الموجبة

هو بالحقيقة هو كل ج في الفرض الذهني او في الوجود مطلقا على اي حال كان فهو
ب على غير زيادة وقت او حال او دوام فان قدمنا شيئا وقلنا كل ج على اي صفة كان
فانه بالضرورة او بالامكان فقد صارت القضية ذات جهة اذ من عرف ان الجهة
لا تكون من جانب المحمول والرجاء الاخر في المطلقات اعني الاطلاق الخاص ان يقول
كل واحد مما يقال له ج فانه ب وقتا معينا او غير معين كالكسوف والتنفس
واما القضية الضرورية فانه يزيد فيها جهة الضرورة فيقول كل واحد واحد مما
يوصف بج دائما او غير دائم فانه ما دام موجود الذات بالضرورة ب واما القضية
الممكنة فقولنا كل واحد واحد مما يقال له ج على اي الاحوال كان فانه يوصف بانه
ب بالامكان العام او الخاص او الاخص واما الموجبة الجزئية فان يقول في
المطلقات بعض ب اعني بعض ما يوصف بالفعل انه ب سواء كان ذلك
البعض دائما ب او وقتا ما ب فانه يوصف بانه من غير بيان ولا شرط دائما
وفي الضروريات فان يقول بعض ما يوصف بانه على اي الاحوال المذكورة
فانه يوصف دائما وبالضرورة بانه ما دام الذات الموصوفة ب موجودة
ولهذا يعلم ان كل بعض اذا كان لهذه الصفة لم يتناول الايجاب بعضا دون
بعض كان صدق عليه واذا صدق الايجاب في كل بعض صدق كل صدق
في كل واحد انه ليس من شروط الايجاب المطلق عموم كل فرد في كل وقت
ومعنى هذا انه لا بد في كلية الموضوع في وقت معين بل كل واحد ما هو

ب مثلا من غير تعيين وقت كما كان في الجزئي الذي هو بعض واعلم ان ليس
او اصدق بعض ب ج بالضرورة مع صدق قولنا بعض ج ب بالاطلاق العرفي
او بالامكان ولا بالعكس عن هذا اعني اذا صدق البعض ممكنا او مطلقا لم
يمنع صدق البعض الآخر ضروريا فانه يقول بعض الاجسام بالضرورة متحرك اي
ما دام ذات ذلك البعض موجودة وبعضها متحرك بوجه غير ضروري
وبعضها بالامكان عن ضروري واما الكلية السالبة المطلقة فهي ان يسلب
كل واحد واحد من الموضوعات بالموضوع الوصف المذكور سلبا دون تعيين
الحال والوقت فيكون معناه كل واحد واحد مما هو ج نفي عنه ب من
غير بيان وقت النفي عنه والفاظه ان يستعمل في السلب المطلق
قولنا قولنا كل ج ب فانه لا يوجد قلنا كل واحد مما هو ب فانه لا يوجد ا
ومعنى عنه انها غير ضروري دائم وهذه القضية ليست بموجبة فان
حرف السلب فيها قبل الرابطة ونشبه ان يكون لفظة كل واحد لا يدل
على ايجاب النسبة بل على عموم فان كان المحمول ما دل على ايجاب محصل
او معدول كقولك كل انسان لا يوجد لا عادلا يوجد وكل انسان لا عدل
في الموجود وان كان المحمول سالبا دل على سلب كقولك كل انسان ليس
يوجد عادلا فاما قولك لا شيء من ج ب مطلقا فانه لا يدل على السلب المطلق
كما يدل في الضروري على السلب الضروري الابدي انه اذا قيل كل

متنفس ونرى انسان لا يتنفس في ساعة من الساعات لم تر ان الكلام قد
انتقض واذا قيل لا واحد من الناس يتنفس ثم وجد واحد من الناس
يتنفس في وقت من الاوقات رؤي ان الكلام قد انتقض اللهم الا ان
يصرح فيقال لا واحد من الناس يتنفس دائما وفي هذا ما يعلم بقولك
دائما من انتقاض الشرط في المطلق واما في الضرورية فلا بد من العادتين
المذكورتين الا ان بينهما فرقا لان قولك كل ج ب بالضرورة ليس يحمل
الضروري بحال السلب عند كل واحد واحد وقولنا بالضرورة لا شيء
من ج ب يجعل الضرورة لكون السلب عاما على سبيل الحصر من غير ان
يتعرض لواحد واحد الا بالقوة وعليك ان تعرف الحال اذا كانت
القضية جزئية ولان كل قولك كل ا ب في المطلقات يعم كل الف
الفا في زمان دون زمان فذلك في الحقيقة بعض ما هو كذلك
يستعمل الفيلسوف كلمات مطلقة ونقلها من الاطلاق الكلي الموجب الى
الاطلاق الكلي السالب كما يفعل في المكنات المذهب الصحيح اما ان يكون مطلق
الكلي ما يحكم فيه على كل واحد بحكم من بيان وقت مع جواز ان يكون دائم
الوجود ضروري وفي كل واحد واحد من ومع جواز كونه في وقت كل واحد
واحد من الكل واما ان يكون المطلق الكلي هو الذي يحكم على كل واحد في وقت ما
لا ما دام ذات الموضوع موجودة وليس هذا الوقت وقتا ينزل فيه الجملة معا

معد

فقد سمعنا هاهنا قولنا كل ا ب اي كل واحد مما يوصف بانه ا انه موصوف مما يحكم
لذلك الواحد بانه موصوف ب والواحد الآخر وقتا آخر والضروري الكلي هو الذي
يحكم فيه بسلب المحمول او ايجابه دائما على كل واحد مما يوصف بالموضوع وصفا
كيف كان دائما او غير دائم والممكن هو الذي يحكم فيه غير ضروري الوجود
والعدم على كل واحد مما يوصف بالموضوع كيف وصف به دائما او غير
دائم وكذلك في جانب السلب ويلزم ان يكون الممكن لهذا المعنى يوجب
موجب كل واحد منه على سالبه فما يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون
او لا ضرورة في ان يكون وان لا يكون فما كان يمكن ان يكون لبعضه يمكن
ان لا يكون لبعضه وهذا هو معنى تلك القضية في الكلام
في التلازمات قولنا بالضرورة يكون في قوة قولنا لا يمكن ان لا يكون
بالمعنى العام الذي هو في قوة قولنا ممتنع ان لا يكون وقولنا بالضرورة
لا يكون في قوة قولنا ليس يمكن ان يكون بالامكان العام الذي هو في قوة
قولنا ممتنع ان يكون وهذه ومقابلاتها كل طبقة متلازمة تقوم بعضها
مقام البعض الآخر واما الممكن الخاص والاخص فلا تلازمات متساوية
لها من باب الضرورة بل لها لوازم من ذات الجهة اعم منها لا ينعكس عليها وليس
يجب ان يكون كل لازم مساويا فان قولنا بالضرورة يكون يلزمه حكم
ان يكون بالامكان العام ولا ينعكس عليها فانه ليس اذا كان ممكنا ان

وجب ان يكون بالضرورة بل ربما كان ممكنا ايضا ان لا يكون وقولنا بالضرورة
لا يكون يلزمه انه يمكن ان لا يكون بالامكان العام من غير انعكاس بل لا بد
ثم اعلم ان قولنا يمكن ان يكون الخاص والاخص انما يلزمه يمكن ان لا يكون من
بابه ولمساويه واما من غير بابه فيلزمه ما هو اعم منه مثل يمكن ان يكون
بالامكان العام ومثل يمكن ان لا يكون بالامكان العام وليس بوجوب ان
يكون ويلزمه ايضا ليس بواجب ان لا يكون وليس بممتنع ان يكون وليس
بممتنع ان لا يكون وبالجملة ليس بضروري ان يكون وان لا يكون وهذا
لوح القضايا المتعاكسة وبحذاء الطبقات للوجوب متلازمة واجب
ان يوجد ممتنع ان لا يوجد ليس يمكن ان لا يوجد وكل واحد في قوة الاخر
ونقيض كل واحد نقيض الاخر والسالبات متلازمة

ليس بواجب ان لا يوجد	متلازمات	ليس بواجب ان يوجد	متلازمات
ليس بممتنع ان يوجد ممكن ان يوجد		ليس بممتنع ان لا يوجد	
		ممكن ان لا يوجد العامي	

وكل واحد في قوة الاخر

	واجب ان لا يوجد	متلازمات
	ممتنع ان يوجد	
	ليس يمكن ان يوجد	

وما يلزمها ولا ينعكس عليها الا ما هو اعم منها في جهة هذه

ليس بواجب ان لا يوجد	كل واحد في قوة الاخر	ليس بواجب ان يوجد	كل واحد في قوة الاخر
ليس بممتنع ان يوجد		ليس بممتنع ان لا يوجد	
ليس يمكن ان يوجد الخاصي		ممكن ان لا يوجد العامي	
ليس يمكن ان لا يوجد الخاصي		ليس يمكن ان لا يوجد العامي	
ممكن ان يوجد العامي		ليس يمكن ان يوجد الخاصي	

ممتنع ان يوجد	مثل قولنا واجب ان لا يوجد
ممتنع ان لا يوجد	مثل قولنا واجب ان يوجد
ممكن ان يوجد العامي	مثل قولنا ليس بواجب ان لا يوجد
ممكن ان لا يوجد العامي	مثل قولنا ممكن ان لا يوجد الخاصي
ممكن ان يوجد الخاصي	مثل قولنا ليس بواجب ان لا يوجد

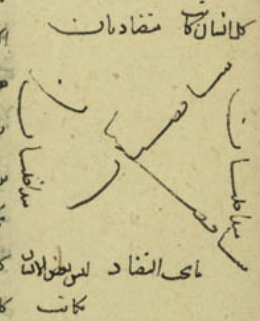
ل

ليس بممتنع ان يوجد	مثل قولنا ليس بواجب ان لا يوجد
ليس بممتنع ان لا يوجد	مثل قولنا ليس بواجب ان يوجد
ليس يمكن ان يوجد العامي	مثل قولنا واجب ان لا يوجد
ليس يمكن ان لا يوجد العامي	مثل قولنا واجب ان يوجد
ليس يمكن ان يوجد الخاصي	مثل قولنا ليس يمكن ان لا يوجد الخاصي

ولا يستغرب كان يمكن ان يكون يحتمل ان يكون الا ان قولنا يحتمل هو بحسب
رأينا ويمكن هو بحسب نفس الامر في ذاته ومن هذا يعلم ان الواجب هو
الممكن بالمعنى العامي ولا ينعكس فليس الممكن هو الواجب ولا الممكن على المعنى
العامي ينعكس على ممكن ان لا يوجد يكون ويبطل بهذا قول من قال ان
الواجب ان كان ممكنا والممكن ان يكون ممكن ان لا يكون فالواجب يمكن
ان لا يكون وان لم يكن ممكنا الا انا اذا قلنا وما ليس يمكن فهو ممتنع فالواجب
ممتنع لانا اذا قلنا ان الواجب هو ما ليس يمكن فانا نريد به معنى الممكن الخاص
لا الممكن العام وليس يمكن بهذا المعنى ليس ويلزمه الامتناع لان ما ليس
يمكن بهذا المعنى فهو ضروري واما ايجابا او سلبا وقد فرغنا من الكلام
في مواد القضايا فلنتكلم في مناقض القضايا   في الكلام
في مناقض القضايا التناقض هو اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب
على جهة يقتضي لذاتها اي صورة ان يكون احدهما بعينها او بغير
عينها صادقة والاخرى كاذبة ومعنى قولنا بغير عينها ان الممكن لا يتعين
فيه الصدق والكذب وان كان لا يخرج الصدق والكذب من الطرفين
من دون ان يتعين في احدهما والعامل في الايجاب والسلب هو اذا
كان السالب منهما يسلب الموجب كالموجب فان اذا اوجب شيء لشيء كان لا يصدق
فان معنى لا يصدق هو ان الامر ليس كالموجب وبالعكس اذا سلب شيء

فلم يصدق نفيا وان خالفه الايجاب كاذب ومن اعتبار التقابل هو ان يراعي
في كل واحدة من القضيتين ما يراعيه في الاخرى حتى يكون اجزاء القضية في كل
واحدة منهما بعينها هي التي في الاخرى وعلى ما في الاخرى حتى يكون المحمول والموضوع
والاضافة والجهة والجزء والكل والقوة والفعل والزمان والمكان وغير ذلك مما ذكرنا
في باب السلب غير مختلف والاضافة كما تقول العشرة اكثر اي بالقياس الى الثمانية
واقل اي بالقياس الى احد عشر هذا اذا كانت القضية شخصية كما ذكرنا ومن الشرائط
واما المحصورات فانه يجب ان يختلفا بعد الشرائط المذكورة في الشخصي كما ولفظا
وبيان ذلك ان المتفقين في الكم اذا اختلفا في الكيف فليس يجب ان يقتسما
الصدق والكذب في كل مادة بل يقتسمان الصدق والكذب في الواجب والممتنع
واما في الممكن فان الكلية اذا كانت كلية كذبا جميعا كقولنا كل انسان كاتب ولا
واحد من الناس بكاتب وهذا النحو من التقابل يسمى تضادا وانما سمي
تضادا لان الضدين قد يكذبان معا ولكنهما لا يصدقان معا كقولك
زيد ابيض زيد اسود واما ان كانت الكلية جزئية صدقا جميعا كقولنا بعض
الناس كاتب ليس بعض الناس بكاتب ولان الجزئي داخل تحت الكلي
سميت هاتان القضيتان ما تحت التضاد واما المتفقان في الكيف
المختلفان في الكمية فيسميان متداخلين لان احدهما ما تحت الاخرى بحسب
ان الكلي تحت الجزئي فان كانت الكيف ايجابا سمي متداخلين في الايجاب

كقولنا كل وبعض وفي السلب متداخلين في السلب كقولنا لا واحد ولا كل والمتداخلين
في الايجاب يصدقان معا في الواجب ويكذبان معا في الممتنع ويصدق
الجزئية منهما في الممكن وتكذب الكلية والمتداخلان في السلب يكذبان في الواجب
ويصدقان في الممتنع والجزئية منهما يصدق في الممكن فقد بان ان المتضادين
وما تحتهما والمتداخلين لا يوجب لذواتهما اقتسام صدق ولا كذب
بل بحسب المواد واما اذا اختلفا في الكمية والكيفية معا اقتسما لذاتهما
لا بسبب المادة الصدق والكذب واما في الواجب فالصادق منهما
الكلي الموجب والكاذب الجزئي السالب واما في الممكن فالصادق
هو الجزئي الموجب وبالجملة فان القول اذا كان يوجب العموم واذا
رفع يجب ان يرفع على نحو ما اوجب ورفعه من جهة ما هو عام لا ان
يرفع رفعا وان وضع خاصا يجب ان يمنع الخصوص لا ان يمنع خاصا آخر
بحكم يخالفه ويسمى هذا الاختلاف التناقض واعلم ان نقيض
كل ذي جهة يكون بسلب تلك الجهة كما ان التناقض في باب المحصورات
كان برفع العموم والخصوص فههنا يكون برفع الامكان والضرورة
والوجوب والواجب في حرف السلب في ذوات الجهة ان يرتبط بالجهة
والاضافات القضية معدولة فقولك يمكن ان يوجد ما شيا ذو الوجود
يمكن ان لا يوجد ما شيا غير متناقضين فانهما قد يصدقان وقولك



واجب

ان يكون وواجب ان لا يكون يكذبان في مادة الممكن فهما غير متناقضين
فيهما معدولان بل يجب ان يكون نقيض قولنا مثلا يمكن ان يوجد لا يمكن ان
يوجد وكذلك في الواجب والممتنع واما قولك يمكن ان لا يوجد فنقيضه ليس يمكن
ان لا يوجد ونظيره يمكن ان لا يوجد في الملابسات يوجد غير عادل في كونهما معدولين
فالمطلق ليس له من الاطلاق ما ينقض فانه قد علم ان قولك كل ج ب في قوة قولك بعض
ب ج ما دام لم يراع الوقت والزمان لم يتم التناقض ومراعاة الوقت والزمان في المطلق يحوجه
الى الضروري فان عدّ الدائمة من جملة المطلقات فالدائم قد يكون غير ضروري فاذا اتفق
اتفاقا ان يكون بعض ب ليس آ دائما كان الحكم ما نقول من بعد في المطلقة بالمعنى العام
الموجبة الكلية كقولك كل ب آ يخرج عنه شيئان احدهما بالضرورة بعض ب ليس وهذا
خارج عن غرضنا في هذا الكتاب فان طلبنا ههنا ان نجد للمطلق مناقضا مطلقا والثاني
اتفاقا بعض ب ليس آ البتة وهذا لا يكون ضروريا بل يجوز ان يكون الممكن مسلوبا
عن البعض دائما في مدة وجوده بل السلب الضروري الدائم ما يكون بحسب كل الموضوع
لا بحسب شخص ما فان السلوب عن شخص ما دائما قد يكون غير ضروري فاذن هذا السلب
عن البعض هو مطلق يشتمل على الضروري وغير الضروري واما اذا كان المطلق ماخوذا
بالمعنى الخاص فنقيضه سلب ذلك الاطلاق لا السلب المطلق فيجوز ان يكون المطلق الموجب
انما هو كاذب لا لايجابه بل لاطلاقه اذ هو ضروري الايجاب ويجوز ان يكون كاذبا
لان الحق ضرورة السلب ويجوز ان يكون كاذبا لان الحق امكان سلب دائم في البعض

وجميع ذلك يشترك في سلب ايجاب الاطلاق فيكون ح نقيض قولنا كل ب بالاطلاق

ا ليس كل ب بالاطلاق ا بل هي بالضرورة موجب موجود في البعض او دايم

السلب عن البعض وليس هذا سلبا مطلقا بل سلب الاطلاق واما ان كانت الكلية

السالبة مطلقة عامة فمقابلها جزئية موجبة دايمة الايجاب في البعض على

الوجه الذي ذكرنا في نقيض الكليات الموجبة واما ان كانت الكلية سالبة

مطلقة خاصة فمقابلها احد الامور الثلثة اما ضرورة السلب في البعض او

ضرورة الايجاب او ايجاب دايم في البعض غير ضروري وليس لهذه الثلثة

شي يعمها كما كان نقيض الكلية الموجبة واما الجزئية الموجبة بالمعنى العام

فيشبه ان يكون نقيضه الدايم فنقيض قولنا بعض ب ا ليس شي من ب ا

البتة دايما ونقيض قولنا ليس كل ب ا ان كل ب ا دايما على ان لا يكون المفهوم

من الدايم غير الضروري واما ان كانتا مطلقتين بالمعنى الخاص فمقابلها الضروري

الموافق في الكيف والدايم المخالف في الكيف بعد ان يكونا مخالفين في الكم واما قولنا

بالضرورة كل ب ح فنقيضه ليس بالضرورة كل ح ب بل يمكن بالامكان العام ان

لا يكون بعض ح ب واما قولنا بالضرورة لا شي من ب ح فنقيضه ليس بالضرورة لا شي

من ح ب بل يمكن ان يكون بعض ح ب بالامكان العام وقولنا بالضرورة بعض ح ب

مقابله يمكن ان لا يكون شي من ح ب بالامكان العام وقولنا بالضرورة ليس بعض ح ب

مقابله على هذا القياس يمكن ان يكون كل ح ب بالامكان وهذا الامكان لا يلزم سالبة

موجبة ولا موجبة سالبة وهذا لوح ذلك المقابلات

بالضرورة كل ح ب لا يمكن المقابلات ان لا يكون اي ممتنع ان

لا يكون ليس كل ح ب بالضرورة كل ح ب

بالضرورة لا شي من ح ب ليس يمكن ان يكون ممتنع بالضرورة

بعض ح ب ممكن ان يكون بعض بالضرورة ا ليس بعض ليس

ممكن ح ب ان يكون بعض اللوازم

ليس بالضرورة لا شي ممكن ان لا يكون بعض ح ب

ح ب ليس بالضرورة ليس ممتنع

بعض ح ب ممكن ان يكون بعض ح ب

ليس بالضرورة ليس بعض غير ممتنع ان يكون

ح ب ممكن ان يكون كل

ممكن ان لا يكون شي من ح ب

ح ب غير ممتنع ان لا يكون غير ممتنع ان يكون

واما الممكن الحقيقي فليس لزمه باب الضرورة مساو ومناقض ولا بالعكس

فان الممكن الحقيقي يرفع الضرورة من جانبيه فيوجد لزمه باب الضرورة مساو

ومناقض ونظن ان اذا قلنا بالضرورة كل مناقضة ويمكن ان لا يكون بعض

الذي يلزمه يمكن ان يكون بعض وكيف يصح هذا وهما يكذبان اذا صدقنا بالضرورة

لا واحد من الناس بحجر فانه يكذب معه بالضرورة كل انسان حجر ويمكن ان لا يكون
بعض الانسان حجرا الذي يمكن ان يكون بعض الناس حجرا وظهر ايضا ان نقيض قولنا
بالضرورة لا واحد يمكن ان يكون بعض الامكان الحقيقي وهذا ايضا باطل ما لهما يكذبان
مع صدق قولنا بالضرورة كل واما الممكن العام فانه يرفع ابدا احدى الضرورتين في
السلب والايجاب فلهذا كان لا مساواه ما نقض من باب الضرورة فقولنا ممكن ان يكون
كل ج ب بالامكان الخاص مقابله ليس يمكن ان يكون كل ج ب وليس يلزم هذا
المقابل ممتنع ان يكون ولا واجب ان يكون وقولنا ممكن ان لا يكون شي من ج ب
مقابله ليس يمكن ان لا يكون شي من ج ب بل واجب ان يكون شي من ج ب
او ممتنع كانه يقول بالضرورة بعض ج ب وليس يجمع هذين بالعموم بعينه
ايجابيه حتى يكون نقيض السالبه الممكنه كليه موجبه واما قولنا ممكن ان يكون بعض ج ب
نقيضه ليس يمكن ان يكون كل ج ب او ضروري ان لا يكون شي من ج ب وقولنا
ممكن ان لا يكون بعض ج ب نقيضه ليس يمكن ان يكون شي من ج ب بل اما ضروري
ان يكون كل ج ب او ضروري ان لا يكون شي من ج ب بل بالضرورة يكون كل ج ب
او بالضرورة لا شي من ج ب واما المناقض في الامكان العام فقولنا يمكن ان
يكون كل ج ب مقابله ليس يمكن ان يكون كل ج ب ويلزمه بالضرورة ليس
بعض ج ب وقولنا ممكن ان لا يكون شي من ج ب مقابله ليس يمكن ان لا يكون
شي من ج ب ويلزمه بالضرورة بعض ج ب وقولك يمكن ان يكون بعض ج ب

مقابله

مقابله ليس يمكن ان يكون بعض ج ب ويلزمه بالضرورة لا شي من ج ب و
قولك يمكن ان لا يكون بعض ج ب مقابله ليس يمكن ان لا يكون بعض ج ب و
اللوح المحمول في مقابلات الضروره يدل على ذلك بعد ان يوجد الامر بالعكس
فهذا باب التناقض

في الكلام في عكس القضايا معنى

العكس هو تصيير المحمول موضوعا والموضوع محمولا مع بقاء الكيفيه اعني الايجاب والسلب
والصدق على حاله اعني ان يكون حكم العكس كحكم الاصل هذا في الحملي واما في الشرطي
فان يجعل المقدم تاليا والتالي [illegible] الشرايط الاخرى والقضيه المنعكسه يلزم
عكسه لزوما من جهة الضروره لا انا نعكس في ماده من المواد دون جوهر الماده وبالتقدم
السالبه الكليه المطلقه فنقول ان قولنا لا شي من ج ب ينعكس الى لا شي من ب ج
وبيان ذلك انه اذا كان قولنا لا شي من ج ب غير حق فنقيضه وهو بعض ب ج
حق وليكن ذلك البعض د فيكون د موصوفا بانه ب وج فيكون شي واحد يجتمع
فيه انه ج وانه ب وقد قلنا لا شي من ج يوصف بانه ب لكن د مع انه ج هو ب
هذا خلف وقد طعن على هذا البيان بانه استعمل فيه قياس الخلف ولم يعلم بعد
ذلك والجواب ان القياس الخلف موجود ومحققه في الطباع وبحث بين بانه
يستعمل على سبيل التذكير لا على سبيل التعليم ثم هذا العكس يجوز ان يكون كالاصل دائما
كما لا يكون لا شي من الابيض اسود اي ما دام ابيض كذلك لا شي من الاسود ابيض
اي ما دام اسود وكما انه لا شي من الحيوان بجماد كذلك لا شي من الجماد بحيوان

فهو على حكم الاصل والقول الحق ان السالبة المطلقة الكلية انما تنعكس اذا حمل
المطلق على ما هو الضروري هو بعينه ثم اخذ على ان المطلق ما يكون الحكم فيه على
ما وجد في زمان ما من الموضوع او دائما غير ضروري فينعكس بالشرائط المذكورة
واستعلم ان المطلق لا يعتبر فيه شي من هذه الشرائط فليس يجب ان تنعكس السالبة
المطلقة فيه دائما بل ربما تنعكس في مادة ولا تنعكس في مادة اخرى ومثال ذلك لا
شي من الحيوان متحرك بالارادة اي لا شي من الحيوان الا وهو متحرك وقتا ما بالارادة
وكذلك لا شي من الحيوان نايم وهذه كلها لا تنعكس واما من طريق البيان فان المحمول
في المطلقات اما ان يكون اعم من الموضوع واما ان يكون اخص منه او مساويا له فان
كان اعم مثل المتحرك للانسان لم يصح ان يقال ولا شي مما هو متحرك بانسان فان بعض
ما يوصف بانه متحرك مثل ناطق ما يسمى هو انسان بالضرورة فقد بان ان السالبة الكلية
المطلقة على الوجه الاول لا تنعكس كما قلنا لا شي من الحيطان في الاوتاد ولا شي
من الاوتاد في الحيطان والجواب ان هذا المحمول ليس هو الوتد بل في الوتد فاجعلها
بحيث موضوعا تنعكس ويبطل هذا الراي من قال ان الموضوع في المطلق يجب ان يكون
موجودا وذلك لانه ليس من شرط المحمول موضوعا والموضوع محمولا لم يكن حكم العكس
كحكم الاصل واما الموجبة الكلية المطلقة فلا تنعكس كلية فربما كان المحمول اعم من
الموضوع فلا ينعكس مثل المحمول ومثاله هذا كل انسان مستيقظ ولا نقول كل مستيقظ
انسان ولا يجب ان يكون العكس مطلقة صرفة بل يجب ان يكون مطلقة عامة

شي

يحتمل ان يكون حكمه كقولك كل كاتب مستيقظ فانه ينعكس بعض ما هو مستيقظ
كاتب دائما وان كان المحمول غير ضروري للموضوع والموضوع ضروري للمحمول
كقولك كل ذي رية من الحيوان متنفس فذو الرية من الحيوان ليس بدائم اللزوم للمتنفس
حتى يكون ضروريا ولكن المتنفس ضروري للحيوان ذي الرية فان كل متنفس
فانه بالضرورة حيوان ذو رية والبيان في ان الموجبة الكلية تنعكس جزئية
هو انه ان لم يكن قولك في عكس كل ج ب بعض ب ج حقا فنقيضه حق ولا
شي من ب ج فينعكس ويصير لا شي من ج ب وذلك كما قلنا كل ج ب وهذا
خلف واما الموجبة الجزئية فانها تنعكس جزئية وحكم الاصل في هذا الاطلاق
والضرورة والامكان كحكم الكلي والبرهان انه ان لم يكن حقا ان بعض
ب ج فلا شي من ج ب وقد كان بعض ج ب واما السالبة الجزئية فانها
لا تنعكس مثل انه ليس بعض الناس ضحاكا بالفعل وليس يلزم ان لا يكون شي مما
هو ضحاك بالفعل انسان وههنا نوع اخر من العكس يسمى عكس النقيض وهو ان يجعل
نقيض المحمول موضوعا ونقيض الموضوع محمولا فيقال اذا قلنا كل ج ب لزم منه ان
ما ليس ب ليس ج ولا نقول كل ما ليس ب ج فينعكس بعض ما هو ج ليس ب لان
الموجبة الجزئية تنعكس جزئية وقد قلنا كل ج ب فاذا قلنا لا شي من ج ب لا يلزم لا
شي مما ليس ب ليس ج فانك اذا قلت لا شي من الانسان بحجارة ليس بانسان اذ ليس
شي مما هو ليس بحجارة هو انسان بل يلزم بعض ما ليس بحجارة هو انسان ولا شي

من الناس بحجارة واذا قلنا بعض ج ب لزم بعض ما ليس ب ليس ج كما نقول
بعض الحيوان انسان يلزمه بعض ما ليس بانسان ليس بحيوان واذا قلنا ليس كل ج ب
فلزمه ليس كل ما ليس ب ليس ج والا فكل ما ليس ب ليس ج فكل ما هو ج فهو
ب الذي هو عكس نقيضه واما السالبة الكلية الضرورية فعكسها سالبة كلية ضرورية
ومثال ذلك لا شي من ج ب بالضرورة فيجب ان يكون بالضرورة لا شي من ب ج
والا امكن ان يكون بعض ب ج ولنفرض هذا الممكن موجودا فلا يلزم منه محال بل
فصادا ان يكون كذبا والكذب لا يلزم منه المحال فينعكس بالضرورة بعض ج ب وقد
كان لا شي من ج ب بالضرورة فقولنا بعض ج ب كذب وهو خ وهذا بيان توجيه
فيه ان لا ينعكس الكلية الجزئية الوجه قبل ان نتمم ملكها وهذا العكس هو مثل الاصل في
الضرورة واما الموجب الكلي الضروري فعكسه موجب جزئي بالاطلاق العام وبيان
ذلك من طريق التحقيق ما كان في المحمولات الغير الضرورية كما نقول كل انسان ممكن ان
يجل فكانت عكوسها ضرورية كما نقول كل ما يجل فهو انسان بالضرورة فاذا جعلت
تلك العكوس اصولا كانت عكوس تلك الاصول غير ضرورية واما من طريق المثال فكقولنا
كل كاتب انسان بالضرورة ولا يصح ان نقول بعض الناس كاتب بالضرورة وكان يقول
نا مسطوس انه كاتب بالضرورة ما دام كاتبا وانت تعلم ان الضرورة ليس هو هذا
الشرط والا فكل ممكن ضروري وهو ايضا مما نص نفسه في بعض المباحث و
نقول كل انسان حيوان بالضرورة فاذن الكلي الضروري الموجب ينعكس مطلقا عاما

نسمي

نسمي بالضرورة والامكان واما الجزئي الموجب الضروري فانه ينعكس جزئيا مطلقا
عاما وبالجملة فقد يصح ان يحمل شيا على شي بالضرورة ثم لا يكون حمل الثاني على الاول
بالضرورة واما السالب الجزئي الضروري فانه لا ينعكس ومثاله بالضرورة ليس
كل حيوان انسانا ثم كل انسان حيوان واما الممكن العام فالسالبة منها لا تنعكس فانه
اذا صح ان امكن ان لا يكون شي من الناس يكتب فيجب ان يمكن ان لا يكون احد ممن
يكتب انسانا او بعض من يكتب انسانا وهذا مستمر في الممكن الخاص والاخص بان الشي
قد يجوز ان يسلب عن الشي وذلك الشي لا يجوز ان يسلب عنه لانه موضوع الخاص الذي لا
لا يعرض الا له واما في الايجاب فلا ينعكس الى الممكن العام ويتبين هذا بما نقول
وهو انه اذا قلنا كل ب ا او بعض ب ا بالامكان فيجب ان يكون بعض ا ب
بالامكان والا فليس يمكن ان يكون بعض ا ب بالامكان العام الذي يلزمه
بالضرورة لا شي من ا ب فكان بالضرورة لا شي من ب ا وكنا قد وضعنا
كل ب ا وانت تعلم انه لا يلزم من باب الضرورة شي الامكان الخاص
فاذن هذا الباب يتم مع الامكان العام واما من طريق المثال فكقولنا كل
انسان يمكن ان يجل وكل جل فهو انسان بالضرورة وكقولنا كل بناء كاتب
بالامكان وبعض الكتاب بناء بالامكان فاذن الامكان الذي يشمل
ذلك هو الامكان بالمعنى العام والسالبة الجزئية ايضا لا تنعكس والذي
ادعى انه ينعكس بسبب الممكن الموجب الذي في قوته وعود الممكن الموجب الى

السالبة بان ينقلب السالب الى الموجب ثم ينعكس الموجب موجبا ثم ينقلب
المنعكس الى السالب فيبطل بما علمت من ان عكس الموجب في الامكان يكون
ممكنا عاما لا يرجع السلب منه الى الايجاب ومن طريق المثال يمكن ان يكون
بعض الناس ليس بضحاك ولا نقول يمكن ان يكون بعض ما هو ضحاك ليس
بانسان   في القضايا من جهة ما يصدق بها اصناف القضايا
المستعملة فيما بين القائسين ومن يجري مجراهم مسلمات ومظنونات وما معها و
مشبهات بغيرها ومخيلات والمسلمات اما معتقدات واما ماخوذات والمعتقدات
اصنافها ثلاثة الواجب قبولها والمشهورات والوهميات والواجب قبولها
اوليات ومشاهدات ومجربات وما معها من الحدسيات والمتواترات
وقضايا قياساتها معها فلنبتدأ بتعريف اصناف الواجب قبولها وانواعها من
هذه الجملة واما الاوليات فهي القضايا التي يوجبها العقل الصريح لذاته
ولغريزته لا لسبب من الاسباب الخارجة عنها فانه كلما وقع للعقل التصور
بحدودها بالكنه وقع له التصديق فلا يكون للتصديق فيه توقف الا على وقوع التصور
والفطانة للتركيب ومن هذا ما هو جلي للكل لانه واضح تصور الحدود ومنه
ما ربما خفي وافتقر الى تامل لخفاء في تصور حدوده فانه اذا التبس التصور
التبس التصديق وهذا القسم لا يتوعر على الاذهان المشتعلة النافذة في التصور
واما المشاهدات فكالمحسوسات وهي القضايا التي انما يستفاد التصديق

من الحس مثل حكمنا بوجود الشمس وكونها مضيئة وحكمنا بان النار حارة وكقضايا
اعتبارية بمشاهدة قوى غير الحس مثل معرفتنا بان لنا فكرة وان لنا خوفا
وغضبا وانا نشعر بذواتنا وافعال ذواتنا واما المجربات فهي قضايا واحكام
تتبع مشاهدات منا تتكرر فيفيد اذكارا فيتاكد منها عقد قوي لا نشك فيه
ليس على المنطقي ان يطلب السبب في ذلك بعد ان لا يشك في وجوده وربما
اوجب المجرب قضايا اكثرية اخرى ولا يخلو عن قوة قياسية خفية تخالط المشاهدات
والقياس المستعمل في التجربة هو انه اذا شاهدت صدور فعل اكثري او دائم
عن شيء حتى قال قياسا فنقول هذا الفعل دائم وكل فعل دائم فانه لا يكون
بالاتفاق ما دل هذا الفعل ليس بالاتفاق وهو مثل حكمنا ان الضرب بالخشب
مولم واما يعقد التجربة اذا امنت النفس كون الشيء بالاتفاق ويقارنها اليه
احوال الهيئة فتنعقد التجربة وما يجري مجرى المجربات الحدسيات وهي قضايا
مبدا الحكم بها حدس من النفس قوي جدا فيزول معه الشك ويذعن له الذهن
فلو ان جاحدا جحد ذلك لانه لم يتولد الاعتبار الموجب لقوة ذلك الحدس
او على سبيل المذاكرة لم يتات ان يحقق له ما يحققه الحادس مثل قضائنا بان نور
القمر من الشمس لهيئات تشكل النور فيه وفيها ايضا قوة قياسية وهي شديدة
المناسبة للمجربات وكذلك القضايا المتواترة وهي التي تسكن اليها النفس سكونا
تاما يزول معه الشك لكثرة الشهادات مع امكانه بحيث يزول الريب عن

تلك الشهادات على سبيل الاتفاق بالتواطؤ وهذا مثل اعتقادنا بوجود مكة
ووجود جالينوس واقليدس وغيرهم ومن حاول ان يحصر عدة الشهادات
في مبلغ عدد فقد احال فانه ليس متعلقا بعدد يوثق العقل دون زيادة فيه و
انما المرجع فيه الى مبلغ يقع معه اليقين فاليقين هو القاضي بتوافي الشهادات
لا عدد الشهادات وهذه ايضا لا يمكن ان يقع جحدها او يسكت بكلام وليس
يحتاج في المتواترات الى التعبير عمن سمع منه الحكم وما يجوز تلابس في المتواترات
من ان يكون فيه قوة قياسية فانه اذا قال قايل ان بغداد موجود بعقد معه
ليس يقول شيا الا عن غرض ولا تعصب معه فهو صحيح وكل متواتر يحتاج الى
ان يبين ان الحكم فيه كالحكم في غيره من المتواترات وحصول اليقين هذا الحكم
لم يكن متواترا والمتواتر يعني سماعه ولا يحتاج تصحيحه الى مقايسة الى متواتر
اخر واما القضايا التي قياساتها معها فهي قضايا انما يصدق لها لاجل
وسط لكن ذلك الوسط ليس مما يعزب عن الذهن فيحوج فيه الذهن الى طلب
بل كلما اخطر حد المطلوب بالبال اخطر الوسط بالبال احد ويفهم المطلوب خطر
الوسط بالبال مثل قضايانا بان الاثنين نصف الاربعة وهل مستقصا
في تعديد اصناف القضايا الواجب قبولها من جملة المعقولات من
جملة المسلمات وهذه المقدمات يستعمل في القياسات البرهانية والغاية
في البرهان اليقيني واما المشهورات من هذه الجملة فمنها ايضا هذه

الاوليات

الاوليات ونحوها مما يجب قبولها لا من حيث هي واجبة قبولها بل من
حيث عموم الاعتراف لها وفي المشهورات فوايد منها ان يقع لها من
يدعي الحوض حيث لا يكون الى استعمال الاوليات وما يتفرع منها سبيل
لغموضها والثانية ان يتعود بها المبتدي بما يكون في مبادي العلوم تصورا
يقتعد الى ان يقع التمكن من تحقيقه عليه وربما يلوح باستعمال القياسات
التي هي مقدماتها مشهورة لما يدرسها الحق ومنها الاراء المسماة بالمحمودة
وربما خصصناها باسم المشهورة اذ لا عمدة لها الا الشهرة وهي
اراء لو خلي الانسان وعقله المجرد ووهمه وحسه ولم يودب بقبول القضايا
والاعتراف بها ولم يمل الاستقراء بظنه القوي الى حكم لكثرة الجزئيات
ولم يستدع اليها ما في طبيعة الانسان من الرحمة والخجل والانفة والحمية
وغير ذلك لم يقض بها الانسان طاعة لعقله او وهمه وحسه مثل
حكمنا ان سلب مال الغير قبيح والكذب قبيح لا ينبغي ان يقدم عليه ومن هذا
الجنس ما يسبق الى وهم كثير من الناس من قبح ذبح الحيوان اتباعا لما في
الغريزة من الرقة لمن تكون غريزته كذلك وهم اكثر الناس وليس شي
من هذا موجبه العقل الساذج ولو توهم الانسان نفسه وانه خلق
دفعة تام العقل ولم يسمع ادبا ولم يطع انفعالا نفسانيا وخلقيا لم يقض
في امثال هذه شيء بل امكنه ان يجهله ويتوقف فيه وليس كذلك حال

فان الكل اعظم من الجزء وهذه المشهورات قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة
واذا كانت صادقة ليست تنسب الى الاوليات ونحوها اذ هي لا تكون بينة الصدق
وعند العقل الاول الا بنظر وان كانت محمودة عنده والصادق غير المحمود وكذلك
الكاذب غير الشنيع فرب شنيع حق ورب محمود كاذب والمشهورات
اما من الواجبات واما من التأديبات الصلاحية وما يتطابق عليها الشرائع
الالهية ومنها خلقيات وانفعاليات ومنها استقرائيات وهي اما بحسب
الاطلاق واما بحسب اصحاب صناعة وملة واما القضايا الوهمية الصرفة
فهي قضايا كاذبة الا ان الوهم الانساني يقضي بها قضاء شديد القوة لانه
ليس يقبل ضدها ومقابلها بسبب ان الوهم تابع للحس فما لا يوافق المحسوس
لا يقبله الوهم ومن المعلوم ان المحسوسات اذا كان لها مبادئ واصول كانت
تلك قبل المحسوسات فان لم تكن محسوسة ولم يكن وجودها على نحو وجود المحسوسات
فليس يمكن ان يتمثل ذلك الوجود في الوهم ولهذا كان الوهم نفسه وافعاله
لا يتمثل في الوهم ولهذا لا يكون الوهم مساعدا للعقل في الاصول التي تنتج
وجود تلك المبادئ فاذا تعديا معا الى النتيجة نكص الوهم وامتنع عن قبول
ما سلم موجبه وهذا الضرب من القضايا اقوى في النفس من المشهورات
التي ليست باولية ويكاد يشاكل الاوليات ويدخل في المشبهات وهذه
هي مثل اعتقاد المعتقد ان لا بد من خلاء ينتهي اليه الملاء اذ انما هي ذاته

لابد في كل موجود ان يكون مشارا الى جهة وجوده وهذه الوهميات
لولا مخالفة الشرائع لها لكانت مشهورة وانما يثلم في شهرتها الشرائع والعلوم
الحكمية على ان ما يدخله الوهم ولا يقبله اذا كان من الامور المحسوسة فهو
مدفوع منكر شنيع بل يكاد ان يكون الاوليات والوهميات التي لا يستطاع
اخرى مشهورة ولا ينعكس واعلم ان الوهم لا يخالف العقل في الاوليات بل يعترف
به واما العقل فربما يخالف الاحكام الوهمية بالبديهة وان لم تكن تلك الاحكام
ما يخالف فيها بالبديهة توقف وسكت الا ان يؤلف قياسا من المقدمات
التي يعترف بها الوهم فيبطل تلك القياسات الاحكام الوهمية التي كانت عند
الوهم اولية واما المأخوذات فمنها مقبولات ومنها تقريرات فاما المقبولات
من جملة المأخوذات فهي آراء مأخوذة عن جماعة كثيرة من اهل التحصيل او امام
يحسن به الظن واما التقريرات فانها المقدمات المأخوذة بحسب تسليم المخاطب
او التي يلزم قبولها والاقرار بها في مبادئ العلوم واما مع استنكار ما
وتسمى مصادرات واما مع مسامحة ما وطيب نفس وتسمى اصولا موضوعة
ولهذا موضع مستقر واما المظنونات فهي آراء وقضايا وان كان مستعملها
الحكم جزما فانه انما يتبع فيها مع نفسه غالب الظن من دون ان يكون
جزم العقل منصرفا عن مقابلها وصنف من جملتها المشهورات بحسب بادي
الرأي غير المتعقب وهي التي تعافص الذهن وتشغله عن ان يلحظ الذهن

بكونها مظنونة وكونها في الغاية للشهرة الى تمام الحال وكان النفس تذعن
لها في اول ما يطلع عليه فان رجعت الى ذاتها ما وذلك الاذعان ظنا او
بكونها واعني بالظن ههنا ميلا من النفس مع شعور بامكان المقابل ومن هذه
المقبولات قول القايل انصر اخاك ظالما او مظلوما وقد يدخل المقبولات في
المظنونات اذا كان الاعتقاد من جهة ميل النفس يقع هناك مع شعوره
بالمقابل ومثل هذه المقبولات يستعمل في السياسات وفروع الشرايع و المواعظ
وما يجرى في الخطابة واما المشبهات فهي التي تشبه شيا من الاوليات ولا
يكون هي باعيانها وذلك الاشتباه يكون اما بتوسط اللفظ واما بتوسط
المعنى والذى يكون بتوسط اللفظ فهو ان يكون اللفظ فيهما واحدا و
المعنى مختلفا وقد يكون المعنى مختلفا بحسب وضع اللفظ في نفسه كما يكون
في المفهوم من لفظ العين وربما خفى ذلك جدا كما يخفى في النور اذا اخذ
تارة بمعنى المبصر واخرى بمعنى الحق عند العقل وقد يكون بحسب ما عرض للفظ
في تركيبه مثل قول القايل غلام حسن بالسكون او بحسب اختلاف دلالة حروف
الصلات فان التي لا دلالة لها بانفرادها بل انما هي تدل بالتركيب وهي الادوات
باصنافها مثل ما يقال ما يعلم الانسان فهو كما يعلمه فتارة هو يرجع الى ما يعلم
تارة الى الانسان وقد يكون بحسب ما يعرض للفظ من تصريفه وقد يكون على
وجوه اخرى قد بحثت في مواضع اخرى من حقها ان يطول فيها القول

وكثير

وكثير واما الكاين بحسب المعنى فمثل ما يقع بسبب ايهام العكس مثل ان يوجد كل ثلج ابيض
فيظن ان كل ابيض ثلج وكذلك اذا اخذ لازم الشي بدل الشي فيظن ان حكم اللازم حكمه
مثل ان يكون الانسان يلزمه انه متوهم ويلزمه انه مكلف مخاطب فيتوهم ان كل ما له وهم
وفطنة فانه مكلف وكذلك اذا وصف الشي بما وقع منه على سبيل العرض مثل الحكم على
السقمونيا بانه مبرد اذا اشبه ما يبرد من جهة وبذلك اشياء اخرى فيشبه هذا
وبالجملة كل ما يروج من القضايا على انه حال يوجب تصديقا لامر شبيه او مناسب لما هو
مثل الحال او قريب منه والمشبهات تعطل الانتفاع بها الا حيث يحتاج لها من يدعى
علما والقياسات التي يولف منها تسمى امتحانية او يقصد بها الناس جهلا وتسمى
القياسات التي يولف منها عنادية والمقبولات الوهمية ايضا يقع لها في هذا
المكان فهذه من المشبهات اللفظية والمعنوية وقد يحسب المخيلات والمخيلات هي قضايا
يقال قولا يوثر في النفس تاثيرا عجيبا من قبض او بسط وربما زاد على تاثير التصديق
وربما لم يكن معه تصديق مثل ما يفعله قولنا اذا حكمنا في النفس ان العسل مرة مهوعة
على سبيل محاكاته للمرة فتابا النفس وينقبض عنه واكثر الناس يقدمون و
يحجمون على ما يفعلونه وعما يفعلونه اقداما واحجاما صادرا عن هذا النحو من
حركة النفس لا على سبيل الروية ولا الظن والمصدقات من الاوليات ونحوها
والمشهورات قد يفعل فعل المخيلات من تحريك النفس او قبضها واستحسانها
النفس لوردها عليها لكنها يكون اولية ومشهورة باعتبار ومخيلة باعتبار

وليس يجب في المخيلات ان تكون كاذبة كما لا يجب في المشهورات وما خالف الواجب
قبوله ان لا تكون لا محالة كاذبا وما جملة المخيل المحرك من القول متعلق بالتعجب منه اما
لجودة والقول اولقوة صدقه اولقوة شهرته اوحسن محاكاته لكنا قد نخص باسم
المخيلات ما يكون تأثيره بالمحاكاة وربما يحول النفس عن الهيئة الحادثة عن
التصديق ونقول ان اسم المفصل التسليم يقال على احوال القضايا من حيث هي
على احوال القضايا وضعا وتحكم بها حكما كيف كان فربما كان التسليم على احوال
القضايا من العقل الاول وربما كان من اعتقاد الجمهور وربما كان من اعتقاد الخصم
المقالة الثانية من المنطق في تعليم القياس اعلم ان الاستدلالات الصحيحة تؤدي
الى غرض ذكر صنعة توجيه فانها تشتمل بمادة وصورة وتختلف الموضوع في
الصنعة باختلاف المادة واختلاف الصورة وكذلك الاستدلال يختلف اما
باختلاف ما يؤلف عنه باختلاف التأليف الفاضل او غير الفاضل والغرض
في الاستدلال حصول علم او تسليم او ظن على سبيل الاكتساب والحاصل في جميع
ذلك هو القياس ومادة القياس هي على ما سلف لك لها التصديق وصورته
هي الوصف والتأليف الذي يقع فيها وانت تعلم انه ليس يمكن ان يكتسب
العلم المجهول من اي علم كان بل يعلم انه الى المجهول نسبة مخصوصة منه وكذلك
بتأليف مخصوص والجملة فلا بد من مصدقات اولية لم يكتسب بالوجوه والا لم
يكن سبيل الى كسب الثواني وجميع ما يكتسب بالقياس قد يوصف بصيرورته

بان قياس اخر ويعول ذلك الى ما عسى ان لا يتناهى وجوب العادة بان
تسمى تعلم القياس التحليل بالعكس وهو بعينه التركيب وذلك لان القياس
انما يكون قياسا اذا كان لك مطلوب محدود فيطلب ما ينتج لك المطلوب
اجزاء والذي بين ذلك المطلوب لاجزائه يسمى وسطا وطرفين فيكون
بالحقيقة تحليلا بالعكس كما ان مقابله يسمى التركيب فان العقل قياس
على سبيل الايقاع يؤدي الى نتيجة لم يطلب لم يكن بالحقيقة قياسا
والمقدمة قول جازم حمل جزء قياس وليس هذا فصلا يلحق المقدمة
والا لو ازيل هذه الصفة عن المقدمة لكان نفسه ذاتها فلا يكون
قولا جازما وكما ان القضايا محصورة ومهملة وشخصية فكذلك المقدمات
والحد ما اليه تحلل المقدمة اعني اذا حل المقدمة فلا يبقى الا ما كان محمولا
وموضوعا ويسمى غير الاحد احدا واما الرابطة فانها لا تسمى بل لا يكون من
جملة ما تحل اليه المقدمة وفي الشرطيات حروف الشرط والجزاء وحروف
العناد والقياس قول اذا وضعت فيه اشياء اكثر من واحد لزم من
تلك الاشياء الموضوعة بذاتها لا بالعرض شيء اخر غيرها بالاضطرار
فالقول هنا كالجنس للقياس وليس يعني بالقول المسموع منه بل هو مقول
على القياس من حيث هو مسموع ومعقول جميعا والقياس البرهاني
يكفي ان يكون معقولا واما الجدلي والسوفسطائي والخطابي فانه

من شرطها ان يكون مسموعا واما قوله اذا وضعت فيه اشياء يعني
اذا سلمت فانها وان كانت في نفس الامر منكرة فاذا سلمت تلك الاشياء
لزم عنها غيرها واذا قيل قياسات سوفسطائية فانه اما ان يعني
به ان مقدماتها سوفسطائية والتاليف صحيح ويقال ايضا سوفسطائية
اذا كانت الصورة ايضا غير صحيحة ومشتملة كما يقال الانسان له شعر
والشعر ينبت فان مقدماتها ايضا كالمسلمة ويلزم منها قياس فيقال
فلان وسيم وكل وسيم قمر فيلزم عنه فلان قمر وانما قال اشياء فرقا
بين ما يلزم عن القياس وبين ما يلزم عن العكس المستوي والمنسوب
الى النقيض والاشياء هي القضايا الا المقدمات والا لكان قد اخذ القياس
في حد نفسه فان المقدمات تحد بانها اجزاء قياس وقوله الموضوعة يعني
من حيث هو موضوعة فيه وضعا يعني تلي توجيهها وقوله بذاتها اي ان
تلك الموضوعات لا تحتاج في ان يلزم عنها ما يلزم الى ان تقترن بها شيء
لزوم ما يلزم عنها سواء كان تلك الموضوعات مصرحا بها او غير مصرح بها فانه
اذا قلت ج مساو لب وب مساو لد فانه لم تصرح باحدى المقدمتين فان
صورة هذا القياس يجب على هذا حتى يكون قياسا تاما فنقول ج شيء مساو
لب الذي هو شيء مساو لد ومساويات المساوية متساوية فاذن ج مساو
لد كانه قال ج مساو لمساو لد وكل مساو لمساوي لد فهو مساو لد فج مساو

لكونه مثل قول القايل فلان يطوف بالليل فهو متلصص فلم يصرح في هذا بمقدمة
اخرى وهي كل من يطوف بالليل فهو متلصص واعلم ان معنى اللزوم هو انك اذا سلمت
تلك الاشياء فيجب ان يسلم القول الثاني وليس يجب من هذا ان يكون قول الثاني
صادقا فان قولنا لذا يلزم عن لذا اعم من قولنا يصدق لزومه عنه وقوله يلزم
ينفصل به القياس عن الاستقراء والمثال والعلامة وما اشبه ذلك فانه ليس يلزم
عن تلك الاشياء بالاضطرار وايضا فلانه ان كان الامر بينا بنفسه ثم عمل
عليه قياس من مقدمات مشكلة في البيان لم يكن قياسا حقيقيا وقوله لا بالعرض
ان لزوم اللازم ليس قولنا بسبب مقدمة اخرى لم يورد والفرق بين ما لم يورد
وبين المحذوف ان يكون حذفه على سبيل الاختصار وما لم يورد لا يجب ان يكون
في القياس قولنا شيء ما نريد شيئا محدودا معينا محصلا عند الذهن يكلف
القياس وقولنا اخر غيرها يعني ان النتيجة لم تكن في نفسها احدى ما سلم فان
ان كان مسلما فما كان يحتاج ان يقاس ليلزم تسليمها وقوله بالاضطرار اي دائما
عن صورة ذلك القياس المنتجة لا بسبب مادة مخصوصة فان من الضروب العقيمة
ما ينتج في بعض المواد ويكون السبب في النتيجة لا الصورة بل المادة والضروب العقيم
من القياس هو ما ينتج في مادة موجبة وفي مادة سالبة ليس يجب ان يكون النتيجة
بل لزوم النتيجة يكون ضروريا والقياسات الشرطية فليس المسلم ذا النتيجة فان
المسلم فيها هو ما يكون فيه صدق او كذب والصدق والكذب يعرض للمقدمة

كما هي بالمسلمة انما هي حال النسبة بين المقدم والتالي لا اجزائه الذي هو النتيجة
فان قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود هو المسلم فالنتيجة احد جزئي
المسلم غير النتيجة ثم من القياسات ما يكون كاملا وهو الذي يلزم تسليم النتيجة عنه
من دون تغيير فيه واعتبار اخر فانه كان في المقدمات ما هو بين بذاته لا يحتاج الى
ان يبين كذلك في المقاييس والا ما كان يكون تبيين شيء بقياس ومنه ما هو غير
كامل وهو الذي يحتاج الى تغيير لحجته حتى يلزم عنه ما يلزم واللازم عن القياس
اما ان يكون غير مذكور ولا نقيضه في القياس بالفعل ويسمى ذلك قياسا اقترانيا
حمليا كقولك كل حيوان جسم وكل جسم جوهر واما ان يكون اللازم او نقيضه
مذكورا فيه بوجه ما كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويسمى ذلك استثنائيا
او كقولك في الشرطي كلما كان الانسان حيوانا كان الحيوان كذا ثم كل قياس اقتراني
بسيط حملي فانه يوجد فيه شيء مشترك مكرر ويسمى الحد الاوسط مثل ب في قولك كل
ج ب وكل ب د والنتيجة انما تحصل من اجتماع الطرفين كقولك فكل ج د وما
صار منها في النتيجة موضوعا او مقدما مثل ج في هذا المثال يسمى الاصغر وما كان
محمولا او تاليا مثل د ههنا يسمى الاكبر والمقدمة التي فيها الاصغر تسمى الصغرى
والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى وتاليفهما يسمى اقترانا وهيئة التاليف من كيفية
وضع الحد الاوسط عند الحدين الطرفين يسمى شكلا والقرينة التي يجب عنها لذاتها
قضية اخرى تسمى قياسا وتلك القضية ما دام لم يساق اليها بالقرينة تسمى مطلوبا

فاذا

فاذا الزمت تسمى نتيجة والقسمة توجب ان يكون الحد الاوسط اما محمولا على
الاصغر وموضوعا للاكبر او بالعكس او محمولا عليهما او موضوعا لهما جميعا فالقسم
الاول يسمى الشكل الاول والثاني يلقبا لانه بعيد عن الطبع قياسيه والقسم
الثالث يسمى شكلا رابعا والقسم الرابع يسمى شكلا ثالثا وعم الاشكال الثلاثة
انه لا قياس عن جزئيتين ولا عن سالبة صغرى وجزئية كبرى والنتيجة تتبع
اخس المقدمتين في الكم والكيف واما عن سالبتين ففيه نظر سنشرحه لك
فالشكل الاول لما كان صغراه موجبة صار الحد الاصغر فيه داخلا فيما يقال عليه الاوسط
فاذا كان في الكبرى ايجاب كلي على كل ما يقال عليه الاوسط او سلب كلي عن كل ما يقال
عليه الاوسط كيف قيل دخل فيه الاصغر فان لم يكن كليا امكن ان يقع الاصغر
اذا الحكم على الاوسط كان حملا جزئيا يكون الاوسط اعم من الموجب ويكون الحكم
في البعض الذي هو خارج عن الاصغر بايجاب او سلب فيكون الحكم على ما
ليس للاصغر فاذا يجوز ان لا يكون هو البعض الذي عليه الحكم سواء كان
ضروريا او ممكنا واما اذا لم يكن الاوسط محمولا على الاصغر فنجد امورا تحمل
على كليهما وهما متباينان وامورا تسلب عن كليهما وهما متفقان فلا يلزم
ان يكون الحكم على الاوسط حكما على الاصغر فان كان الاكبر ضروريا فذلك
ابعد لا مر اذا كان الحكم ضروريا على الاوسط ويكون الاوسط موجودا للاصغر
لم يجب ان يتعدى الى الاصغر حكم الاكبر اذ يجوز ان يكون الاوسط اعم من

الاصغر فلا يكون الحكم من الاكبر على الاوسط على ما يحمل من الاوسط
على الاصغر فتبين انه اذا كانت الصغرى سالبة والكبرى جزوية لم ينتج
وجميع المطالب يتبين في الشكل الاول فالضرب الاول منه من كليتين موجبتين
ينتج كلية موجبة كقولك كل ج ب وكل ب ا فبين ان كل ج ا ومثاله من الحدود
كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث والضرب الثاني من كليتين
والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولك كل ج ب ولا شي مما هو ب ا فبين
انه لا شي من ج ا ب ومثاله كل جسم مؤلف ولا شي من المؤلف بقديم فلا شي من
الاجسام بقديم والضرب الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية
مثاله بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا ومثاله من المواد بعض الفصول دو مقا
وكل مقادير كمية فبعض الفصول كمية والضرب الرابع من جزئية موجبة صغرى
وكلية سالبة كبرى ينتج سالبة جزئية مثاله بعض ج ب ولا شي من ب ا
ينتج لا شي ليس كل ج ا ومثاله من المواد بعض الفصول كمية ولا شي مما هو
كمية بكيفية فليس كل فصل بكيفية وقد يلزم نتايج القياسات الثلثة من هذه
عكوسها فان جعلت هذه القياسات على قياسات تلك العكوس لم
يكن كاملا بالقياس اليها بل انما يتبين بالعكس ثم يجب ان تعلم انه اذا كانت
المواد ضرورية في الشكل هذا الشكل فسبيل النتايج سبيل ما ذكرنا من المطلقات
لا يتغير في الضروريات حكم واما اذا كانت المواد ممكنة فضروبه ما تعلم

الاول كل ج ب بالامكان وكل ب ا بالامكان فبين ان كل ج ا بالامكان وذلك لان
ج داخل بالقوة تحت ب فانها ما بالقوة ما لب والقوة يراد بها هاهنا غير ما يراد
بها في الشكلين الاخيرين اعني الثالث والثاني فان هناك يراد بالقوة ان الاصغر
انما يدخل تحت الاوسط بالقوة اي انما يكون تحته بعد العكس او بعد بيان وهاهنا
اي بالامكان تحت الاوسط وجميع ما قيل في هذا الضرب وانه غير كامل قياسا
على الضروب التي في الشكلين الاخيرين فهو باطل فان القوة هاهنا غير التي هناك
بالقوة وهاهنا بالفعل واعتبار بالفعل والاعتبار بالحكم وفرق بين ان يحكم بالفعل
اذ الحكم هناك بالقوة وهاهنا الحكم بالفعل على شي هو في نفسه بالقوة وبين ان
يحكم على شي حكما بالقوة هو في نفسه اما بالقوة واما بالفعل والضرب الثاني
من كليتين والكبرى سالبة كقولك كل ج ب بالامكان ويمكن ان لا يكون شي من ب ا
فيمكن ان لا يكون شي من ج ا والضرب الثالث بعكس ذلك وهو ان يكون الكبرى موجبة
ومثاله لا شي من ج ب بالامكان وكل ب ا بالامكان فهذا ما كان صغراه سالبة وكبراه
موجبة ولم يصرح بان ج بالقوة تحت ب وبالقوة انه ليس تحت ب بانه
بان الاول اذا كان قد حكم شي يلزمه قوة الدخول ولم يحكم بقوة الدخول وكان
غير كامل فكان الذهن يلتفت الى يخطره بالبال ويتامل العلم المطلوب به فان
مطلوبه هو ان يعلم ان ج تحت ب بالقوة وانما يعلم ذلك من مقدمة كلية بعد ذكرها
ويخطرها بالبال وهو ان كل ما هو بالامكان الحقيقي ليس كذا فهو بالامكان

الحقيقي ليس كذا فهو بالامكان الحقيقي ايضا كذا فاذا خطر ذلك بالبال وتامله
وصدق ان ج يدخل بالقوة تحت ب وبان هذا الضرب انما يكون بالعكس الذي
يخص الممكن وهو ان يكون الحدود بحالها والجهة بحالها لكن قد يغير الكيفية
فنقل الايجاب الى السلب ونقل السلب الى الايجاب فاذا فعلنا ذلك بالصغرى
صار بالامكان كل ج ب وبالامكان كل ب ا فبالامكان كل ج ا فبالامكان ان لا يكون
شيء من ج ا فهذا بعكس وعلى هذا سائر ما بعده والضرب الرابع من سالبتين
كليتين ممكنتين ينتج ممكنة سالبة بعين بعكس الصغرى الى الايجاب وهذا العكس
يسمى قلبا وللسالب تركب ضروبا اربعة من جزئية وكلية كبرى سالبتين او موجبتين
وموجبة وسالبة او سالبة وموجبة وليس اذا وجب عكس الامر امكانا قلبا
يخرج عن الامكان كان القياس صحيحا وقولنا امكانا قلبا هو انه اذا قلب الامكان
الاكثري جاز من العكس امكان اقلي واذا قلب امكان اقلي جاء بالقلب امكانا اكثريا
الشكل الثاني هذا الشكل يظهر فيه ان الاوسط منه محمول على الطرفين وخاصيته
ان لا ينتج الا سالبة كلية او سالبة جزئية وان يكون الصغرى مخالفة للكبرى
في الكيفية وان يكون الكبرى كلية اما الشرط الاول فلان المحمول الواحد بالايجاب
كالجسم يحمل على متباينين كالحجر والحيوان فيكون النتيجة سالبة وعلى متفقين
كالانسان والضاحك فيكون النتيجة موجبة وهذا هو العقم اعني ان
يكون النتيجة تارة موجبة وتارة سالبة وقد يسلب عن المتباينين اعني

ان

ان يوخذ المقدمتين سالبتين كالانسان والفرس وعن متفقين كالانسان
والفرس وعن متفقين كالانسان والناطق واما الشرط الثاني وهو ان
يكون الكبرى كلية فانها اذا كانت جزئية وحمل الاوسط على بعضه وسلب عن شيء
يجوز ان يكون الاكبر جنسا للاصغر ضروري الايجاب له ويحكم على بعضه ما يحمل
او سلب يكون ذلك البعض غير الاصغر فاذا حكم بخلاف ذلك على الاصغر لم يجب ان يكون
الاصغر مباينا للاكبر والاوسط خاصة للاكبر وبالقياس الى الاصغر لا يوجد في كله فان
اوجب الاوسط على بعض الاكبر وسلب عن الاصغر لم يجب الا سلب الاكبر عن الاصغر
او يكون الاوسط عرضا عاما للاصغر والاكبر فيوجد للاصغر كله ولا يوجد في بعض
الاكبر كالبياض للققنس والانسان ثم لم يجب الا سلب الاكبر عن الاصغر واعلم
انه اذا كان السالبة الكلية الماخوذة في مقاييس هذا الشكل مطلقة على حسب
ما يفهم من السلب الكلي المطلق بها بحسب الامر في نفسه سواء كان بالمعنى
العام او بالمعنى الخاص فانه لا يأتلف منها قياس في هذا الشكل وذلك لان القياس
في هذا الشكل انما يتم كما ستعلم بعكس او خلف والقياسات في هذا الشكل
غير كاملة وانت تعلم ان المطلق اذا لم يكن بشرط الدوام اذا الدوام غير الضروري
كما عرفته لم ينعكس وانه لا يمكن ان يوخذ هذا المطلق بعض من المطلق والخلف
ثم بالمقصص فليستعمل نحن السالبة على النحو المشهور فان ذلك انجع للغرض
ولنذكر الضروب المنتجة فالضرب الاول من كليتين والكبرى سالبة ينتج

الا ايجاب الاكبر عن الاكثر وكرر

كلية سالبة مثال كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا برهانه لانا نعكس
الكبرى فيصير لا شيء من ب ا فنستعمل القياس على هذا النظام كل ج ب
ولا شيء من ب ا فلا شيء من ج ا وهو الضرب الثاني من الشكل الاول و
من طريق الخلف انه ان كان قولنا لا شيء من ج ا كاذبا فليكن بعض ج ا
حقا وكان لا شيء من ا ب ينتج من الشكل الاول ليس كل ج ب وكان المأخوذ
في هذا القياس كل ج ب مادون الاحالة في هذا القياس كل ج مادون
الاحالة في هذا القياس لما كان التأليف منتجا لسلب المقدمات كاذبة
والعاملة لا شيء من ا ب كانت موضوعة حقا فبقي ان السبب هو كذب قولنا
بعض ج ا فلا شيء اذن من ج ا والضرب الثالث من كليتين والصغرى سالبة ينتج
سالبة مثاله لا شيء من ج ب وكل ا ب فلا شيء من ج ا وبيانه هذا بان نعكس
الصغرى وهو لا شيء من ب ج فنستعمل على ما نقول وهو كل ا ب ولا شيء من
ب ج ينتج لا شيء من ا ج نعكس النتيجة فيصير لا شيء من ج ا وبالخلف وهو
انه ان كان ما ذكرناه غير حق فليكن بعض ج ا وكل ا ب فبعض ج ب فكان
لا شيء من ج ب والضرب الثالث من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية مثاله
بعض ج ب ولا شيء من ا ب فليس كل ج ا بيانه بعكس السالبة وانه ان كان كل
ج الذي هو نقيض النتيجة صادقا ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ب وكان بعض
ج ب والضرب الرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية مثاله ليس كل

ج ب وكل ا ب فليس كل ج ا وبيانه هذا لا يتبين بالعكس اذا السالبة الجزئية لا تنعكس
والموجبة تنعكس جزئية ولا ينتج قياس من جزئيين فبيان ذلك يكون بالخلف والا
اما الخلف فنقول انه ان لم يكن النتيجة كاذبة فليكن كل ج ا وكل ا ب فكل ج ب و
كان ليس كل ج ب واما الافتراض فانه يتم بقياسين من الشكل بعينه قياس من الشكل
الاول وصورته كما نقول في هذا الموضع انا نفرض بعض ج الذي ليس ب وليكن د
فلا شيء من د ب وكل ا ب فلا شيء من د ا كما عرفته في الشكل بحكم الكبرى الثاني
وليكن بعض ج د فنستعمل على ما نقول بعض ج د ولا شيء من د ا فبعض ج ليس ا
ويشبه ان يكون في الافتراض في الشكل الاول في الموجب منهما وفي الثاني
موخرا واما الضروري فسبيله ما ذكرنا في المطلق الا ان البيان يختلف
في الضرب الرابع وذلك لانا بينا هاهنا ذلك الضرب بالخلف ولا يمكن استعمال
الخلف هاهنا فانه يجب ان يوخذ النقيض من باب الممكن فيكون القياس من ممكن
عامي ومن ضروري ونحن بعد لم نعرف هذا الضرب من القياسات فبقي
ان يكون بيانه بالافتراض بان نقول ليس كل ج ب وبالضرورة كل ا ب
ينتج بالضرورة ليس كل ج ا فليس بعض ج الذي ليس هو ب بالضرورة
وليكن د فاذا كان بالضرورة لا شيء من د ب وبالضرورة كل ا ب فبالضرورة
لا شيء من د الذي هو بعض ج ا وبعض ج د ولا شيء من د ا فبعض ج ليس ا
واما الممكن فانه لا قياس في هذا الشكل من ممكنتين فانه يمكن ان يكون طبيعتان

متفقان يحمل احدهما على الاخرى كالحيوان على الانسان ثم يسلب عن احدهما شي هو
الوسط بالامكان ويوجب على الاخرى فيكون النتيجة لا محالة موجبة ويمكن ان
يكون كذلك طبيعتان مختلفتان كالانسان والفرس ولمكن الحد الاوسط في
جميع ذلك الحركة فيكون النتيجة سالبة وهذا هو الخلط ثم لا يمكن ان يستعمل في
هذا العكس اذ قد عرفت ان السالبة الممكنة لا تنعكس ولا ايضا الخلف لانا
ان وضعنا بعض ج ا وكل ج ب بالامكان لم يكن مناقضا للسالبة الكلية الممكنة
فلا يمكن ان يتبين به شي واما ان اخذ نقيضها وهو ليس يمكن ان لا يكون شي
من ج ب وذلك يصدق اما لان بعض ج اما بالضرورة ا وبعض ج بالضرورة
ليس ا فلنا بعض ج اما بالضرورة فاما ان ناخذ صغرى او كبرى ولكن ان اخذ صغرى
ولنضف اليه ويمكن ان لا يكون شي من ا ب يمكن ان يكون كل ا ب فينتج بعض ج بالامكان
هو ب او ليس ب وهذا هو الذي كان وضع اولا ونجعلها كبرى ونضيف اليها
مقدمة ج ب فينتج من الثالث بعض ب ا وليس ا وكيف ما كانت جهته فلا يناقض
شيا من المقدمات فاذن لا يمكن ان يتبين بالخلف ولا بالافتراض فقد عرفت انه
ثم تقايسين احدهما من الشكل بعينه والثاني من الشكل الاول فاذن لا [illegible]
في الشكل الثاني من الممكنتين فلا يمكن ان يتبين بالافتراض واما الشكل الثالث
فخاصيته في القياس ما علمت وفي ما حاجة انه لا ينتج الا جزئيا وشرطه في
نتيجته هو ان يكون الصغرى موجبة واحدى المقدمتين كلية واما وجب ان يكون

اخرى

احدى المقدمتين فيه موجبة لانه لو كانتا سالبتين لجاز ان ينتج تارة موجبة
وتارة سالبة اذ قد يسلب امران وهما الطرفان عن شي واحد وهو الاوسط
ويكون الامران تارة متفقين واما وجوب كون الصغرى خصوصا موجبة
فلانه اذا سلب شي اعني الاصغر عن امر اعني الاوسط او سلب عنه
لم يجب ان يوجد له ما يوجد للاخر اعني الوسط واما انه لا بد من كلية فلانه
قد يتفق ان يكون الطرفان مثل الانسان والفرس والوسط كالحيوان
ثم كل واحد منهما مسلوب عن الاخر وقد يتفق ان يكونا مثل قولك بعض الحيوان
ضاحك وبعضه ناطق ثم كل ناطق ضاحك وبعض الاجسام حيوان وبعضها
انسان وكل انسان حيوان وبعض الاجسام حيوان وبعضها حجر ولا شي
من الحجر بحيوان فلنعد الان الضروب الاول من كليتين موجبتين ينتج جزئية
موجبة مثاله كل ب ج وكل ب ا فيلزم من هذا ان كل ج ا فانه يجوز ان يكون
ج اعم من ب ويكون الموجود كل ب اما مساويا لج واما دون ج في العموم ولكن
يجب ان يكون بعض ج ا وذلك بالافتراض وسمي ذلك البعض هو ب فهذا هو
الافتراض وبعكس الصغرى فيكون بعض ج ب وكل ب ا وبالخلف انه ان لم يكن
بعض ج ا فنقيضه وهو لا شي من ج ا فاذن لا يكون كل ب ج ولا شي
من ج ا فلا شي من ب ا وقد كان كل ب ا هذا خلف الضرب الثاني من كليتين
والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية مثاله كل ب ج ولا شي من ب ا فيلزم

من هذا ان لا شيء من ح ا وبما كان ح اتم منها لكن ينتج فليس كل ح ا بالافتراض
وبعكس الصغرى ولنفعل ان لم يكن كذلك فكل ح ا ولا شيء من ب ا فلا شيء من
ح ب هذا خلف الضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى وكلية موجبة كبرى
مثاله بعض ج ب وكل ب د ينتج بعض ج د اما البرهان من الضرب الاول والضرب
الرابع من كليتين موجبة صغرى وجزئية موجبة كبرى مثاله كل ب ح و
وبعض ب ا فبعض ح ا [illegible] بان تعين البعض الذي هو من ب و هو د
انه يمكن ذلك د فيكون كل د ا لكن د ب وكل ب ح فكل د ح لكن
كل د ب وكل ب ح فكل د ح وكان كل د ا فبعض ح ا ويتبين بعكس
الكبرى ثم بعكس النتيجة فيكون بعض ا ب وكل ب ح فينتج بعض
ا ح فينعكس بعض ح ا ويتبين ايضا بالخلف لانه ان كان لا شيء من ح ا وكل ب ح
فلا شيء من ب ا وكان بعض ح ا الضرب الخامس من كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة (لبد)
كبرى مثاله كل ب ح وليس كل ب ا فليس كل ح ا لا يتبين بالعكس اذ الكبرى لا تنعكس
لانها سالبة جزئية والصغرى تنعكس جزئية بل يتبين بالافتراض بان نفرض البعض الذي
من ب وليس هو ا فليكن د فيكون لا شيء من د ا ثم نقول كل د ب وكل ب ح فينتج من
هذا الشكل بعض ح د ثم نقول فاما ا من الشكل الاول وهو بعض ح د ولا شيء من
د ا فينتج بعض ح ليس ا وبالخلف لانه ان كان كل ح ا وليس كل ب ا فينتج ليس كل
ب ح هذا خلف الضرب السادس من جزئية موجبة صغرى وسالبة كلية كبرى مثاله

بعض

بعض ب ح ولا شيء من ب ا فليس كل ح ا ويتبين بعكس الصغرى بان يقال بعض
ح ب ولا شيء من ب ا فليس كل ح ا او بالخلف والا فكل ح ا وكان لا شيء من ب ا
فلا شيء من ب ح وكان بعض ب ح واما الضروري فسبيله سبيل المطلقات فليس
كل الا في الضرب الخامس بيانا بالافتراض [illegible] بالافتراض وصورة الضرب
كل ب ح بالضرورة وبالضرورة ليس كل ب ا ينتج بالضرورة ليس كل ح ا فلنعين
وبعض ب الذي هو ايضا بعض ح الذي هو من ب ليس ا فليكن ذلك البعض
من ح ليس ا بالضرورة فيكون صورة القياس كل د ب وكل ب ح فكل د
ح فيؤلف قياس اخر وهو كل د ح ولا شيء من د ا فليس كل ح ا واما في الممكن فلنذكر
الضروب المنتجة فالضرب الاول كل ب ح بالامكان وكل ب ا بالامكان فبعض
ح ب بالامكان لان الصغرى تنعكس بالامكان الاعم كما عرفت وتسمى كبراها ممكنة
حقيقية والعبرة في النتيجة بالكبرى فيكون النتيجة ممكنة حقيقية ولذلك لما كانت الكبرى
سالبة ممكنة ينتج جزئية سالبة ممكنة حقيقية وان كانت الموضوعات سالبة انقلبت
السالبة الصغرى موجبة جزئية فانتج ما ذكرنا في الضرب الاول فان كانت الصغرى
جزئية فلذلك سواء كانت موجبتين او سالبتين فان جعلت الصغرى كلية والكبرى
جزئية وهما موجبتان لم يجب من طريق العكس ان يكون النتيجة ممكنة حقيقية اذ لا
يمنع العكس ان يكون ضرورية كما عرفنا اذ ليس يجب ان يكون عكس الممكن ممكنا حقيقيا
لكن الافتراض يبين ان النتيجة يجب ان يكون ممكنة حقيقية ومثاله كل ح ب بالامكان

وبعض ج ا بالامكان فليفرض ذلك البعض الذي هو ايضا بعض ب وليكن د
بالامكان فيكون كل د ا بالامكان وكل د ب فيصير بعض ا ب بالامكان وكل د ب
فيصير بعض ا ب بالامكان وكذلك ان كان السالب الجزوي سالبة اذا كانا سالبتين
بان يجعل السالب موجبا ويكون البيان ما ذكرناه في الاشكال الثلاثة استعملنا
في المنطق المحصورات لان المهملات في قوة الجزئية ولا تصلح في الشكل الاول الا مقدمة
صغرى فان جعلت المقدمتان كلتاهما مخصوصتين فان الكلام لا يكون علميا
ولكن كان قولا يلزم عنه مخصوصة ففي الشكل الاول شرطه واحد وهي
ايجاب المقدمة الصغرى فقط واما في الشكل الثاني باختلاف الكيفين مع ان
المقدمتين مخصوصتين ثم يرجع الى الاول ويبين بالخلف فقط واما في الشكل الثالث
فالشرط ايجاب الصغرى والبيان بالعكس وللشكلين الثاني والثالث خاصية
واحدة وهي ان بعض السوالب الطبيعية منها والسابق الى الذهن اولا منها هو
ان يكون احد الامرين منهما موضوعا والاخر محمولا فان عكس لم يكن طبيعيا وكان غير
السابق الى الذهن مثال ذلك ان نقول ليس السماء بثقيل او خفيف وليست
النفس بمائتة وليست النار المحدودة بمرئية فان عكوس هذه لا شيء من الخفيف
والثقيل بسماء ولا شيء من المائت بنفس ولا شيء من المرئي بنار وهذه وان كانت حقة
فانها ليست الامر الطبيعي والسابق الى الذهن فان النار اولى بان يكون موضوعا
فيسلب عنها المرئي من ان يكون المرئي موضوعا ويسلب عنه النار وكذلك في غيرها

وفي الجزئيات هذه احوالها فاما اذا وضعنا الانسان والحيوان وسود اجزيا
كان الاولى ح ان يكون الحيوان موضوعا في القضية والانسان محمولا لا عكس وان كان
حقا مثل قولنا بعض الحيوان انسان وقولنا الانسان بعض الحيوان والسالب في
مثل هذه الاشياء انما يستقيم على هيئة الشكل الثاني والجزئي يستقيم على هيئة الشكل
الثالث هذا والسوالب في التعاليم تجري على الضرب الثاني من الشكل الاول فلهذا لا
يتشوش العقل في التصديق بتلك البراهين فلنتكلم الان في القياسات
المختلطة والعبرة للكبرى على ما ستعرفه ولنبدأ بالضرب الاول من الشكل الاول من
كليتين موجبتين صغراهما مطلقة وكبراهما ضرورية مثاله كل ج ب بالاطلاق و
كل ب ا بالضرورة فيحدث كل ج ا بالضرورة اذ قد عرفت ان معنى قولنا كل ب
ا ايضا ان كل ما يوصف بب او يوضع لب ويكون ب وقتا ما فذلك الشيء موصوف با
دائما في كل وقت [illegible] وكذلك اذا كان سالبا فيكون ب الموضوع [illegible] كيف
وضع به داخلا في هذا الحكم الضرب الثاني كذلك ولكن الكبرى مطلقة ينتج مطلقة
مثاله كل ج ب بالضرورة وكل ما هو ب فهو ا بالاطلاق فكل ج ا بالاطلاق فكل ج ا
بالاطلاق لانه حكم على كل ما هو ب بالضرورة او بغير الضرورة انه ا بالاطلاق ولكن
ههنا شيء يجب ان يعلم انه اذا كانت الكبرى مطلقة ووقت اطلاقها ما دام ذات
الموضوع موضوعا او موصوفا به فالنتيجة تكون ضرورية لان ج ب دائما وقد وضع
ان ب ما دام ب فهو ا ج دائما فههنا قد يكون النتيجة ضرورية والكبرى مطلقة

المختلطات

مثاله الثلج ابيض بالضرورة وكل ابيض فانه مفرق للبصر دائما مادام ان لم يكن المنتجة
ضرورية لم يأتلف قياسا وذلك لانه ان كانت الصغرى ضرورية والكبرى وجودية
صرفة من جنس الوجودي يعني مادام ذات الموضوع موجودا ما يوصف به لم ينتظم
قياس صادق المقدمات لان الكبرى تكون كاذبة لانا اذا قلنا كل ح ب بالضرورة
ثم قلنا وكل ب فانه يوصف بانه ما دام موصوفا بب لا دائما حكمنا بان ما يوصف
بب يوصف به وقتا ما لا دائما وهذا خلاف الصغرى بل يجب ان تكون الكبرى
ان كانت من هذه حتى يصدق وح تكون نتيجتها ضرورية لا منع الكبرى
وانما تكون ضرورية لا منع الكبرى وانما تكون ضرورية لان ح يدوم ب فيدوم
ا بالضرورة لان الوسط انما يكون حينئذ مشتركا فاذا كان لهذا الاعتبار
فالواجب في بيان ان نشترط فيه انه مادام موصوفا بب لا دائما بل مادام
موصوفا بب من دون وقت حتى يصح ان يدخل تحته ما هو من شأنه ولا دائما
لم يدخل تحته حينئذ ح الضرب الثالث صغراه موجبة مطلقة كلية وكبراه سالبة
ضرورية ومثاله كل ح ب بالاطلاق ولا شيء من ب ا بالضرورة ينتج لا شيء من
ح ا الضرب الرابع عكسه في الضرورة والاطلاق مثاله كل ح ب بالضرورة
والاطلاق ولا شيء من ب ا بالاطلاق ينتج لا شيء من ح ا بالاطلاق فتجه على ما
عرفت الضرب الخامس صغراه كلية موجبة مطلقة وكبراه كلية موجبة ضرورية و
الضرب السادس عكسها في الضرورة والاطلاق الضرب السابع صغراه جزئية

موجبه

موجبة مطلقة وكبراه ضرورية سالبة كلية والثامن عكسها في الضرورة والاطلاق
والتاسع تابعة للكبرى في الجهة واعلم ان الجزئية المطلقة لا تمنع الضرورة
ولا الجزئية الضرورية تمنع الاطلاق بان الجزئيتين اذا كانتا لا تمانعان
في السلب والايجاب فكيف تمانعان في الضرورة والاطلاق واما الشكل الثاني
فالحق فيه انه اذا اختلف القضيتان في الضرورة والاطلاق الخاص وكانتا كليتين
فحمل الاوسط بالضرورة على كل واحد من اي طرف كان ثم قيل على كل واحد من الطرف
الاخر بغير الضرورة فكان احد الطرفين حكم الاوسط على كل موصوف به هو انه
دائم له وعلى الاخر انه ليس دائما له اي لكل واحد منه كان الحكم سلبا او ايجابا فان
الطرفين متباعدان يجب سلب كل واحد منهما من الاخر بالضرورة وكذلك ان
كانت الصغرى جزئية فان البعض الذي فيها مسلوب عن الطرف الاكبر اذا كان
ذلك البعض مخالفا له في الحكم وانت جعلت الدوام جزءا من المحمول كقولك كل ما يقال
له ح فهو شيء يسلب عنه دائما انه ب وليس شيء مما يقال عليه ا فهو شيء ذلك النفي
يسلب عنه دائما انه ب ينتج ليس ا ب وذلك بالضرورة واما اذا اخذت المطلقة عامة
فاذا اخذ من سالبتين او موجبتين في هذا الشكل لم ينتج فانه على ان يصدق هذا
المطلق على الضروري وفي تلك المادة لا يجب نتيجة لان القياس يصير مركبا من الضروريين
متساويين في الكيفية وقد عرفنا ان الشكل الثاني يجب ان يختلف المقدمات
واما في الشكل الثالث فالضرب الاول من كليتين موجبتين والكبرى ضرورية كقولك

كل ب ج بالاطلاق وكل ب ا بالضرورة فبالاضطرار بعض ج ب يتبين بعكس الصغرى
الضرب الثاني عكس هذه الجهة ويكون النتيجة الاطلاق العام وذلك لانا اذا
عكسنا ينتج بعض ا ج بالاضطرار ثم ينعكس بعض ج ا وانت تعرف ان الضرورية
ينعكس مطلقة عامة الثالث من كليتين والكبرى سالبة ضرورية كقولك كل ب ج
مطلقا وبالاضطرار لا شيء من ب ا فبالاضطرار ليس كل ج ب يتبين بعكس الصغرى
الضرب الرابع بخلاف هذا والنتيجة بالاطلاق العام بسبب ما ذكرنا في الضرب
الثاني الخامس ان يكون التاليف من صغرى موجبة جزئية مطلقة وكبرى كلية
ضرورية سالبة والنتيجة ضرورية السادس ان يكون الكلي الضروري صغرى
والنتيجة مطلقة ويتبين بالافتراض بان نعين البعض من ب الذي هو د ولكن
والسابع بعض ب ج بالاضطرار وكل ب ا بالاطلاق ينتج مطلقا عاما لما ذكرنا
الثاني الثامن كل ب ج بالاطلاق وبعض ب ا بالضرورة ويكون النتيجة ضرورية
ويتبين بالافتراض التاسع ان يكون السالبة الكلية اضطرارية فيكون النتيجة لا محالة
اضطرارية كقولنا بعض ب ج وبالاضطرار لا شيء من ب ا ويتبين بعكس الصغرى
ان بالاضطرار ليس كل ج ا العاشر ان يكون الصغرى موجبة كلية اضطرارية
والكبرى سالبة كلية مطلقة والنتيجة مطلقة يتبين بالعكس وبالخلف ولعلو قولنا
كل انسان بالضرورة حي وليس كل انسان بمستيقظ ويتبين ايضا بالافتراض
الحادي عشر ان يكون الصغرى موجبة جزئية اضطرارية والكبرى سالبة كلية

مطلقة

مطلقة الضرب الثاني عشر ان يكون الصغرى كلية موجبة مطلقة والكبرى جزئية
سالبة اضطرارية والنتيجة اضطرارية مثاله من الحدود كل ذي رجلين حي بالاطلاق
وليس بالضرورة كل ذي رجلين متحركا والنتيجة ليس كل حي متحركا بالضرورة
في نسخة اخرى كل ذي رجلين متحرك بالاطلاق وبالضرورة بعض ذي رجلين
ليس بانسان ينتج كل متحرك انسان فالمراد ذلك الاطلاق واعلم ان هذا لا
لا يمنع صدق قولنا بعض ما هو متحرك فهو بالضرورة ليس انسانا كالفرس
والسماء فالعبرة للكبرى في الجهة فليتأمل اختلاط الممكن والمطلق في
الشكل الاول فالضرب كل ج ب وكل ب ا بالامكان فظاهر ان كل ج ا بالامكان
والثاني كل ج ب ويمكن ان لا يكون شيء من ب ا فظاهر انه يمكن ان لا يكون شيء
من ج ا واما ان كانت الكبرى مطلقة والصغرى ممكنة فالنتيجة ممكنة حقيقية وهذا
لا يبين الا ببيان وهو ان نفرض الصغرى الممكن موجودة مطلقة فانه وان كان
كاذبا لم يكن محالا ثم ان لزم المحال من القياس المؤلف عنه لم يكن لاجل الاستحالة فنقول
اذا كان كل ج ب بالامكان وكل ب ا بالاطلاق كان كل ج ا بالامكان والا فليكن غير
ممكن وغير ممكن هو بالضرورة ليس يكون ولا محالة ان هذا هو الممكن العامي حتى
يلزمه من باب الضرورة ما ذكرنا فلنأخذه موجودا اذ ليس ذلك محالا بل فرضنا ب
ان يكون كذبا فنقول بالضرورة ليس كل ج ا وبالاطلاق كل ج ب ينتج من الشكل الثالث
بالضرورة ليس كل ب ا وكان بالاطلاق كل ب ا هذا محال لزم لا عن التاليف

ولا عن الكذب الغير المحال بل عن المقدمة الضرورية وقد يمكن ان يبين بوجه آخر
من الخلف وهو ان يقال بالضرورة ليس كل ج ا وكان كل ب ا بالاطلاق فينتج من
الشكل بالضرورة ليس كل ج ب وكان ممكنا ان يكون كل ج ب هذا خلف والعرض
الذي بعد ا وهو ان يكون الكبرى سالبة مطلقة ومثاله كل ج ب بالامكان ولا شيء
من ب ا بالاطلاق فلا شيء من ج ا بالامكان العام وبيان ان يكون الامكان هاهنا
حقيقيا لانه ان لم يكن قولنا لا ضرورة في ان يكون او لا يكون ج ا صادقا فليكن كون
ج ا او لا كون بالضرورة صادقا ونقول ما علمناه وقد اوردنا في التعليم الاول من الحدود
فقال مثالا ضروريا بامكان الاطلاق فظن ان النتيجة ضرورية فوجه ايضا تقديم
وتاخير كما نورده في اللفظ والصواب الذي يجده هو انه يمكن ان لا يكون شيء من ج ب
وكل ب يصح ان لا يكون شيء من ج ا يعني يرجع السالبة في الصغرى الممكنة الى الموجبة
ثم نعكس النتيجة ولذلك ان كانت من سالبتين كليتين بان يرجع الصغرى سالبتها
على موجبتها ثم نعكس النتيجة فان جعلت الصغرى سالبة مطلقة لم ينتج منها قياس
والعلة فيه ان السالبة في الضروريات الممكن يصح ان يرجع على الايجاب وفي المطلق
لا يصح وقد كان لا يأتلف من الضروريات السالبة في المطلق قياس واذا جعلت الصغرى
موجبة جزئية مطلقة والكبرى ممكنة كلية موجبة كانت او سالبة فالعبرة للكبرى بلا
شك فان كانت الصغرى ممكنة جزئية موجبة والكبرى مطلقة فالنتيجة على
ما سلف لك في باب الكلي وان كانت الصغرى سالبة جزئية ممكنة يبين بالعكس

الى

الى الايجاب ثم نعكس النتيجة واما اختلاط الممكن والضرورة في الشكل الاول اما
اذا كانت الصغرى ضرورية والكبرى ممكنة فلا شك في ان النتيجة يكون ممكنة بسبب القول
على الكل واما اذا كانت الكبرى ضرورية فانه يجب ان يكون النتيجة ضرورية ولنبين هذا
هذا بوجه قريب الى الافهام فنقول كل ا اذا كان كل ب ا بالضرورة اي كلما يقال
له ب فذلك الشيء دائما هو ا اي اذا قيل له ب كان دائما ا لا ما دام موصوفا بانه ب بل
ما دام ذاته التي الموصوفة بانها ب موجودة واذا صار ج فانه يكون حينئذ
ب ا ولذلك بعد كونه ب او بعد زواله بعينه ومثال هذا كل انسان يمكن ان يتحرك
وكل متحرك جسم بالضرورة فلما كان متحرك ما دام ذاته موجودة يجب ان يكون دائما متحرك
موصوفا بانه جسم وكان الانسان عندنا متحرك صادقا عليه انه جسم بالضرورة
اي ما دام ذاته موجودة كيف كانت حاله يلزم ان يكون وان لم يتحرك جسما ما دام
ذاته موجودة لا عندما هو متحرك فقط وهو قبل الحركة جسم وبعدها جسم لا انما استفيد
هذا عندما يتحرك فان الشيء لا يستفيد امرا من امور عند وجوده يكون ذلك الامر حاصلا
قبل وجوده حتى لو لم يوجد لم يكن له ذلك ولذلك ان كانت الكبرى سالبة ضرورية
فان النتيجة سالبة ضرورية لما بيناه واثبت نفوذ المقاييس الجزئية من هذه و[illegible]
للكبرى فاما ان كانت ممكنة فالنتيجة ممكنة ضرورية فالنتيجة ضرورية واما اختلاط
الممكن والمطلق في الشكل الثاني فالحق انه لا قياس منه لما عرفت من امتناع العكس
في المطلقات الحقيقية وفي الممكن اذا كانت سالبة الا ان يوجد المطلقة بحسب

ينتج ضرورية وح يكون الاختلاط اختلاطا اخر بالحقيقة واما اختلاط الممكن
والضروري ضرورية سالبة ولو عن سالبتين او موجبتين اذ كيف كانت بعد ان
يكون الكبرى كليا في اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الثالث واما الحق في
هذا الاختلاط فهو ان النتائج كلها ممكنة حقيقية وان كانت غير ضرورية ممكنة
حقيقية وان كانت غير ضرورية ممكنة عامة وتبين ذلك بعكس واما ما يحتاج
الى عكسها فالافتراض والاصادت الممكنة عامة ويجب ان يكون السالبة المطلقة
عند العكس كبرى اذ قد عرفت ان الصغرى اذا كانت سالبة لم ينتج واما الاختلاط
من الممكن والضروري في الشكل الثالث فالنتيجة تابعة للكبرى فان الكبرى بعينها
كبرى الشكل الاول اما بعكس او افتراض وقد علمت ان الكبرى في الاول اذا كانت
ضرورية فالنتيجة ضرورية وحيث لا يحتاج الى عكسها فالبيان يكون بالافتراض
واما ان كانت الصغرى سالبة ضرورية فلا ينتج   في القياسات
الشرطية وفي تحليل الاقترانات المنتجة للشرطيات واقترانها من شرطيات
وحمليات ينتج حمليات لا يخلوا اما ان يقع الاقتران بين متصلتين او يقع بين
منفصلتين او يقع بين متصل وحملي والشركة في الحدود او يقع بين حملي ومنفصل
او يقع بين متصل ومنفصل اما الاقتران الكائن بين المتصلات فنتايجها شرطيات
متصلات وهذا اما يكون الشركة بينها في جزء تام اعني مقدما او تاليا او جزء
غير تام اعني جزء مقدم او جزء تالي ولنؤخر الكلام في هذا القسم الاخير فان

حكمه وحكم الاقتران الكائن من متصل ومنفصل حكم واحد ونشرح ذلك
فاما اذا كان الاشتراك في جزء تام فاما ان يكون المقدم في احدهما تاليا في الاخر
كقولك كلما كان اب فج د وكلما كان ج د فه ز وهذا نشابه الشكل الاول في
الحمليات وسلبه وضروبه في الانتاج وشرائطه كما كانت في الشكل الاول
في الحمليات وسلبه وضروبه في الانتاج وشرائطه كما كانت في الشكل الاول
وقد يكون الشركة بينها في التالي كقولك ان كان اب فج د وليس البتة اذا
كان ه ز فج د وهذا الشكل الثاني في الحمليات واحواله في الانتاج كاحوال
الحمليات وقد يكون الشركة في المقدم كقولك كلما كان اب فج د وضروب
هذا الضروب شكل الثالث في الحمليات ويكون صورة النتيجة في الشكل الثاني
سلبا ليس البتة اذا كان اب فج د وفي الشكل الثالث قد يكون اذا كان اب
فج د في الاقتران الكائن من المنفصلات فاما هذا الاقتران فلا يمكن في جزء تام
بل هو في جزء تال او مقدم فليكن ح على هذا المثال اما ان يكون هذا العدد
زوجا واما ان يكون هذا العدد ثم باصل الزوج ... وهو جزء غير
تام ونصفه لاجزاء الانفصال في المنفصلة الثانية فنقول اما ان يكون كل
زوج زوج الزوج او زوج الفرد او زوج الزوج والفرد فينتج منه كل عدد
اما فرد واما زوج الزوج واما زوج الفرد واما زوج الزوج والفرد
اما شريطة الانتاج فان يكون الصغرى وهي مثل المنفصلة الاولى موجبة

كانت جزئية او كلية ويكون الجزء المشترك فيه موجبة والانفصال في الكبرى
كليا والقراين بحسب تأليف الصغرى مع الكبرى اثنى عشر وذلك لان الكبرى
اما ان يكون سالبة واجزاؤها سالبة او سالبة وبعض اجزائها سالبة و
بعضها موجبة او موجبة على احد الاقسام الثلاثة فيكون ستة اقسام ضرب
في قسمين وهذان القسمان ان يكون الكبرى جزئية والصغرى كلية او
الصغرى جزئية والكبرى كلية على ما وجه والقسم الاخر ان يكون الصغرى
كلية موجبة فانه لا بد ان يكون في مثاله اخر اما ان يكون ب واما ان يكون
ح وليس البتة ح اما ء واما ه فاما ان يكون ب واما ان لا يكون اما
ء واما ه في الاقتران الكائن ومتصل فالشرطي في الثاني
هذا ما يكون على صورة الاشكال الثلثة فالذي يكون على صورة الشكل
الاول هو الذي يكون نسبة الثاني الى الحملي فيه نسبة الكل الاول
في الحملي وشرطه ان يكون المتصلة موجبة ان يكون الثاني موجبا والحملي
كليا وان كانت المتصلة سالبة لم يصح ان يكون الثاني موجبا وصح
سالبا والحملي يكون كليا لا محالة ويجوز ان يكون الثاني والحملي كلاهما
سالبتين فالضرب الاول من ذلك كلما كان اب فكل ج ه وكل ز ء فكلما
كان اب فكل ج ء والضرب الثاني كلما كان اب فكل ج ء ولا شيء من
ز ه فكلما كان اب فلا شيء من ج ه وضروب هذا الشكل ستة عشر ضربا

وهي مذكورة في الكتب البسيطة واما الشكل الثاني والشرط في انتاجه او
الكبرى المتصلة الموجبة كمثل ما في الحمليات واما اذا كان سالبة فان تبقي الثاني
والحملي في الكيف فمثال الضرب الاول كلما كان اب فج د ولا شيء من ء ى فكلما كان
اب فلا شيء من ج ء وضروبها ستة عشر واما الشكل الثالث اما ان كانت المتصلة
موجبة فالشرط في الحمليات وان كانت المتصلة سالبة وجب ان يكون الثاني سالبا
فالضرب الاول كلما كان اب فكل ج د وكل ج ه وكلما كان اب فبعض ء ه وضروب
هذا الشكل اربعة وعشرون ضربا واما اذا قلت الحملي وجعل مكان الصغرى كان
ايضا اشكالا ثلثة واما ان كان المتصلة موجبا فيجب ان يكون حال الحملي مع الثاني
على احدى الشرايط التي في الحمليات فصح شرطها ما لم ينتجه الثاني والحملي
لو كانا حمليتين واما ان كان سالبا فيجب ان يكون فالجزء ما فالضرب
الاول كل ا ء وكلما كان اب فكل ء د والثاني كل ز ه فكلما كان اب فلا شيء
من ء د وكلما كان اب فلا شيء من ز وكلما كان اب فلا شيء من ز د وضروب
هذا القياس مشروحة في الكتب البسيطة واما الشكل الثاني اما ان كان المتصل
موجبا فالشرط كما كان في الحمليات واما ان كان سالبا فيجب ان يكون الثاني
حوتيا موافقا للحملي في الكيفية ومثاله كل ز ه وكلما كان اب فلا شيء من ه
فكلما كان اب فلا شيء من ز د وضروبها ستة عشر شكلا الشكل الثالث
لا تغادر من شرائطها ما قيل في الحمليات الا انه يجوز ان كانت المتصلة سالبة

ان يكون الثاني والحملي كلاهما جزئيين ومثاله كلما كان اب فكل ر د وكلما
كان اب فبعض ه ر   في الاقتران الكائن من حملي ومتصل والشركة
في المقدم ولا يكون الحملي الا في مكان الصغرى هذه القياسات اقل استعمالا
في العلوم والغرض ان يعلم بالنظر القريب ان الشكل الاول خاصة في الانتاج انه ينتج
جميع المطالب المتصلة ويكون النتيجة كلية كلي المقدم لا محالة ان كان المتصل
كليا سواء كان كلي المقدم او جزئييه واما اذا كانت الشرطية جزئية كانت
النتيجة جزئية كانت النتيجة جزئية ومقدمها في الكلي والجزئي كمقدم الشرطي
واما في السلب والايجاب فالنتيجة كالشرطية دائما ومقدمها كمقدمها في هذا
الشكل وغيره فالضرب الاول من كلية موجبة حملية وكلية موجبة شرطية كلية المقدم
مثاله كل ح ب وكلما كان ح د فكل د ر ينتج فكلما كان كل د ب فه ر وضروبها
في الكتب البسيط وهي اربع واما الشكل الثاني وهو ما كان الشركة في شيء هو
موضوع المقدم ومحمول الحملي وخاصيته في الانتاج انه ينتج دائما جزئية كلية
المقدم ولا ينتج اذا كان مقدم الشرطي جزا وجزئية اربع الضرب الاول كل ح ب وادا
كان كل ب ا ف ر ينتج قد يكون اذا كان كل ح ا ف ر وهذا الشكل هو ما كانت الشركة
في شيء هو موضوع المقدم محمول الحملي واما الشكل الثالث وهو ان يكون الشركة
في محمول المقدم ومحمول الحملي فخاصيته في الانتاج انه ينتج دائما جزئية ولا ينتج الا ان
يكون المقدم الشرطي كليا سالبا وجزئية ايضا اربع وضروبه ما كان الشركة

في محمولها ولا بد في جميع الاشكال من ان يكون الحملية كلية موجبة وان الحملية يكون
صغرى ومثاله كل ح ب وكلما كان لا شيء من اب فه ر ينتج قد يكون اذا كان
لا شيء من ح ر فه د   في الاقتران الواقع بين منفصل
وحملي واحد انما يكون هذا اذا كانت الحملية هي الصغرى ويكون موجبة ومحمولها
موضوع في الانفصال كله ويكون الشرطية كلية وعلى قياس الشكل الاول
ويكون تاليفها اربعة ونتائج الاربعة المتصلة المطالب الاربع المتصلة
ويتبع النتيجة الكبرى في الكيفية والصغرى في الكمية فالضرب الاول كل
اب ودائما كل ب اما ح ودائما كل ب اما ح واما ا ينتج كل ا اما ح اما ء
الضرب الثاني كل ا ب ولا يكون البتة اما ح واما ء ويتنج كل الا يكون
البتة اما ح واما ء وعلى هذا   في الاقتران الواقع بين منفصل
وحمليات وقد يقع بين منفصل صغرى وحمليات كبرى ويكون حمليات
بعدد اجزاء الانفصال ويكون شيء مشترك لكل حملي مع كل جزء ويكون
جميع اجزاء الانفصال مشتركة في شيء وقد يكون على سبيل تاليف الشكل
الاول ويسمى الاستقراء التام كقولك كل متحرك اما ان يكون حيوانا واما
ان يكون نباتا واما ان جمادا وكل حيوان جسم وكل نبات جسم وكل جماد
جسم فاذن كل متحرك جسم يجب ان يكون المنفصل واجزاؤها موجبة
والحمليات كليات وقد يكون على سبيل الشكل الثاني والشرط بين اجزائه

واجزاء الحمليات هو الشرط الكائن بين حمليتين في الشكل الثاني ومثاله
كل متحرك اما ان يكون حيوانا واما ان يكون نباتا واما ان يكون جمادا
ولا شيء من المعقولات بنبات ولا جماد ولا حيوان ولا يكون على سبيل

الشكل الثالث — في الاقتران الواقع بين متصل ومنفصل

في جزء تام ينبغي ان يكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى والمنفصلة
موجبة واحدهما لا محالة كلية وما لم يكن كليتين لم يكن النتيجة كلية ويجوز
ان يقال انها مع متصلة اما ان جعلت النتيجة متصلة فان يجعل نقيضه
غير المشترك فيه من المنفصل تاليا للمقدم المتصل مثاله ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود واما ان يكون النهار موجودا والليل موجودا
فان كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا واما ان جعلت النتيجة منفصلة
وهو الاولى علت منفصلة بين مقدم المتصل والغير المشترك فيها من المنفصل
مثاله اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا وهي نتيجة
القياس المذكور وقياسات هذا الاقتران مذكورة في الكتب البسيطة

في الاقتران الواقع من متصل ومنفصل في جزء غير تام

يجب في الطبيعي منه ان يكون المحمول التالي موضوعا في اجزاء الانفصال
والتالي كليا موجبا مع الانفصال على الباقي من التالي من موضوعات
التالي ويكون النتيجة متصلة منفصلة التالي مثاله ان كان هذا

الش

الشيء كثيرا فهو ذو عدد وكل ذي عدد اما زوج واما فرد ينتج ان كان هذا الشيء
كثيرا فهو اما زوج واما فرد ويكون ضروريه ثانيه لان الانفصال قد يكون كليا
وقد يكون جزئيا والمنفصل احد القضايا الاربعة وكل اقتران امكن بين حمليتين او شرطيتين
فان مثله يمكن بين متصل وبين تلك الشرطية اذا كان جزء الشرطي متصلا مثل
المتصل هنا ذكر في مقدم ادناه

في القياس الاستثنائي

القياس الاستثنائي مؤلف من مقدمتين احديهما لا محالة شرطية ذات مقدم وتال والثانية
يجوز ان يكون حملية او شرطية لكنها بالحمل وضع احد الاجزاء الشرطية او نقيضها
فاذا وضع لزم منه وضع او رفع الجزء الثاني وهذه التي بوضع تسمى المستثنى
والمستثناة يلزمه النتيجة والشرطية الموضوعة يدل على اللزوم او العناد وكان
موضوعها في القياس الاستثنائي سبعها موضع الكبرى من الاقتراني اما ان كان الاستثناء
من المقدم فيجب ان يستثنى عينه لا نقيضه والا لم ينتج مثاله ان كان الوتد يمشي فهو
يحرك رجليه فان قلت لكن الوتد ليس يمشي لم يلزم ان يحرك او لا يحرك رجليه
واما ان كان المستثنى من التالي فيجب ان يكون نقيض التالي لا عين التالي والا
لم ينتج مثاله ان قلت زيد ليس يحرك رجليه ينتج ان زيد ليس يمشي وان استثنيت
فقلت لكن زيد يحرك رجليه لم يلزم شيء والمستثنى من عين المقدم ينتج عين التالي
والمستثنى من نقيض التالي ينتج نقيض المقدم

في الاستثنائي والشرطية

منفصلة اما ان كانت ذات جزوين فاما استثنيت عينا ينتج نقيض الثاني و

وانها استثنيت نقيضه انتج عين الباقي مثاله هذا العدد اما زوج واما فرد لكنه
زوج فليس بفرد ولكنه فرد فليس بزوج لكنه ليس بزوج فهو فرد وان كان احد
الجزئين اذ كلاهما سالبا لم ينتج الاستثناء النقيض كقولك اما ان لا يكون هذا
الشخص حيوانا واما ان لا يكون نباتا لكنه حيوان فليس بنبات لكنه نبات
فليس بحيوان وان كانت المنفصلة ذات اجزاء كثيرة متناهية فانها ان استثنيت
نقيضه انتج الباقي على انفصالها وانها استثنيت عين الشيء نقيض البواقي
ولا ينتج لك تعيين كل واحد منها الاستثناء نقيض الجميع غيره مثاله ان كل عدد
فهو اما زوج الزوج واما زوج الفرد واما زوج الزوج والفرد او فرد اول
او فرد مركب فان قلت لكنه زوج الزوج انتج انه ليس كذا واما كذا فان قلت
لكنه ليس بزوج الزوج انتج فهو اما زوج كذا واما زوج واما فرد كذا واما
فرد كذا الى ان يبقى جزء واحد فليس الا كذا واما كذا ان يكون على حكم
ما قلناه واما ان كانت الاجزاء غير متناهية فلا فائدة في استعمالها لان
دفع الكل بوضع الواحد لا يمكن ووضع الواحد لدفع الكل لا يفيد لا ان
ان كان الغرض هو ما يوضع بوضعه ليس من القياس على انه ينتج وان
كان الغرض ما يوضع فذلك غير حاصل عند التصور والتوهم وقد يمكن ان
يرد الاستثنائي المتصل الى الحملي بان يجعل المستثنى وسطا كما يقول
فيما يكون شركا والمستثنى عين المقدم وان كان هذا انسانا فهو حيوان

لكن

لكنه انسان فهو اذن حيوان بان يقول هذا انسان وكل انسان فهو حيوان
فهذا حيوان واما اذا لم يكن فيه الشركة كما تقول ان كانت الشمس طالعة فالنهار
اذن موجود فنقول هذا الزمان وقت فيه الشمس طالعة فهو نهار فهذا
الزمان نهار فان قيل هذا الزمان غير مذكور في الاستثنائي قلنا ان القول
يتضمن الزمان فكانا نقول ان كانت الشمس طالعة في هذا الزمان واما المثال
مع استثناء نقيض التالي ففيما فيه شركة كقولك ان كان هذا حجرا فليس بناطق
لكنه ناطق فليس بحجر فنقول هذا ناطق ولا شيء من الناطق بحجر فهذا ليس بحجر
واما ما ليس فيه شركة كما تقول ان كان الانسان ناهقا فالحمار ناطق لكن الحمار
ليس بناطق فالانسان ليس بناهق فنقول عند رده الى المستقيم الانسان
ناطق ولا شيء مما هو ناطق بناهق فالانسان ليس بناهق

في قياس الخلف صورة قياس الخلف من اقتراني متصل وحملي جميعا فانه
المؤلف من اقتران متصل وحملي معروف في باب القياسات الشرطية ومن
استثنائي يستثنى فيه نقيض التالي فينتج نقيض المقدم الذي هو ان الدعوى
كاذبة ومثاله هذا في دعوى موجبة كلية ان كانت كل ا ب كاذبا فليس كل
ا ب صادقا وكل ج ب فالاتفاق صحيح فيحصل هذا مقدمة قولنا ان لم يكن
كل ا ب وهو شرطي متصل وهو احدى مقدمتي القياس وقولنا كل ج ب
حملي وهو احدى مقدمتي القياس وقد علمت في باب القياسات الشرطية ان

ان هذا على صفة الشكل الثاني ونتيجته انه ان كان كل ا ب كاذبا فليس كل ا
الذي اخذناه من القياس قولنا ان كان كل ا ب كاذبا فليس كل ا ب صادقا
واقتصرنا على ان قلنا ليس كل ا ب وكل ج ب كانت النتيجة من الشكل الثاني
ليس كل ا ج واذا اضيف الى هذا الشرطي حتى ان كان كل ا ب كاذبا فليس
كل ا ج لكن قولنا ليس كل ا ج محال باتفاق من الخصم فقولنا كل ا ب كاذبا محال
فهو اذن كل ا ب حق وهو الدعوى اي الاول فقد بان ان قياس الخلف
يبين الدعوى بابطال نقيضه بان يلزم النقيض محال وان ذلك يكون
بقياسين احدهما مؤلف من اقتراني متصل وحملي والثاني من استثنائي
يستثنى نقيض التالي فيبطل به المقدم والمستثنى هو نقيض النتيجة و
من هذا الاستثنائي نقيض المقدم ولو كان معلوما لزوم قولنا ليس
كل ا ب لقولنا ان كان كل ا ب كاذبا لكان القياس استثنائيا بسيطا و
لكنا احتجنا ان نبين لزوم هذا التالي لذلك المقدم فبينا بالقياس الذي
ذكرناه والمطلوبات الاربعة كلها الا الكلي الموجب يمكن ان تتبين من كل شكل بالخلف
واما الكلي الموجب فانه تبين من الشكلين الاخيرين فقط لانك اذا اردت ان تبين
صدق قولنا كل ا ب بكذب نقيضه وهو قولنا ليس كل ا ب اولا ان كان لو
كل ا ب كاذبا فنقيضه وهو قولنا ليس كل ا ب اما صادقا ويجب من هذه المقدمة
صادق ومن مقدمة اخرى مسلمة بنقيضه بعد الاستحالة وتلك المقدمة لا

في الشكل الاول لان هذا الناقض لا يجوز ان يكون الصغرى لا لفاجرة
ولا يمكن ان توجد الضد بدل النقيض اذ ليس ينفع في انتاج المطلوب واما
السالبة الكلية فتبين في الشكل الاول بان ناخذ نقيضه وهو الموجبة الجزئية و
نضاف اليه الكبرى فينتج محالا ولا يمكن ان يضاف اليه المقدمة الاخرى وهي الصغرى
فيكون الكبرى جزئية والسالبة الكلية الكبرى يتبين في الشكل الاول مادة كل مقدمة
هي كبرى لا غير واما الموجبة الجزئية فانا اذا اخذنا نقيضها وهي السالبة الكلية لم يمكن
ان نضيف اليه مقدمة الا الصغرى في انتاج المحال واما السالبة الجزئية فانا اذا اخذنا
نقيضها في الشكل الاول امكن صغرى وكبرى معا لانه كلي موجب
اما الكلي الموجبة فانها اذا اخذنا نقيضها وهو ليس بعض الم يمكن
الا ان يضاف اليه كبرى كلية موجبة لان الشكل الثاني يجب ان يكون الصغرى مخالفا
للكبرى ويجب ان يكون الكبرى كلية واما الكلية السالبة فانه اذا اخذ نقيضها وهو
بعض ب الم يمكن ان يضاف اليها الا كبرى سالبة كلية لما ذكرنا واما الجزئية
الموجبة فنقيضها وهي السالبة الكلية يمكن ان يضاف اليه صغرى وكبرى لان هذا
المضاف اليه في الجزئيين معا يكون كلية والكلية يصح في الشكل الثاني صغرى وكبرى
كيف كانت اذا اخذ الضد في هاتين فيطلب لم يجب بطلان الضد بانه يصح
ان يكذبا معا لما عرفت ولكنه لم يصح الا ان يكون صغرى لا لفاجرة و الكبرى
في الشكل الثاني يجب ان يكون كلية

واما الكلية الموجبة فانها اذا نقيت واخذ نقيضها وهو السالبة الجزئية لم تصلح
الكبرى لان الصغرى في الشكل الثالث يجب ان تكون كلية موجبة واما الكلية السالبة
فنقيضها وهو الموجبة الجزئية تصلح الكبرى وصغرى واما الجزئية فنقيضها
اذا اخذ لم تصلح الا كبرى لانها سالبة كلية واما السالبة الجزئية فنقيضها تصلح
كبرى وصغرى فاذن لا تتبين الموجبة الا بالضروب التي كبراها سالبة هي نقيض النتيجة
واما السالبة فتتبين بوجهين من الشكل الثالث والفرق بين المستقيم والخلف
ان المستقيم يقصد في اول الامر فيقيس على الشيء الذي يريد ان يبينه واما
الخلف فانه يقصد في اول الامر ان ينتج شيئا غير المطلوب فاذا بان كذبه عاد
انتج كذب ما هو بسببه فانتج صدق نقيض ذلك ويتبعها خلاف غير ذلك
فلهذا اذا اردت ان ترد الخلف الى المستقيم عكست القياس فاخذت نقيض
المحال وقرنته بالصادق وانتج لك نقيضه وهو المطلوب يعني نقيض
النتيجة المحال ويضاف الى المقدمة الصادقة فينتج المقدمة الاخرى وهي
المطلوب وهذا هو حين تحلل القياس المحال وقرنته بالصادقة فانتج
لك نقيضه وهو المطلوب فاذا كان القياس الاحرى الذي في قياس
الخلف من الشكل الاول سالبا كليا مثال ان كنا اردنا ان نبين انه
لا شيء من ب ا واخذنا نقيض هذا وهو ان بعض ب ا فلابد
من ان تكون هذه صغرى والتي تضاف اليها اما قولنا او كل ا ح او لا

شی

شيء من ا ح لانها كليتان حتى ينتج لك المحال فان اخذ موجبا كان بعض ب ح
واخذ بانقيضه ليرد الى استقامة عاد الى الشكل الثاني وذلك لان نقيضه لا شيء من
ب ح وكان كل ا ح وان كان سالبا كان ليس كل ب ح وكان نقيضها كل ب ح
واضفنا اليها لا شيء من ا ح كان ايضا الشكل الثاني واما ان كان المطلوب سالبة
جزئية واخذ بانقيضها وهي الكلية الموجبة فان اضفنا اليها كبرى موجبة او كبرى
سالبة كانت بعينه لما قلنا اي موجبة في رجوعه الى الشكل الثاني ومثاله اما ما
نقيضه وهو كل ب ح وكان لا شيء من ح ا فينتج من الشكل الثاني ليس كل ب ح
او نقول كل ب ح وكان كل ح ا فينتج كل ب ا ونقيضه ليس كل ب ا وكان كل ا ح
فينتج من الشكل الثاني ليس كل ب ح فان تركب واضفنا اليها صغرى موجبة
جزئية او كلية فان النتيجة تكون موجبة لان الكبرى موجبة ونقيضها اما كلية
سالبة ان كانت النتيجة موجبة جزئية واما جزئية سالبة ان كانت موجبة
كلية ومع ذلك يمكن ان يبين بأخذ ان نقيض النتيجة بالصغرى على تأليف
الشكل الاول الا ان يكون النقيض والصغرى جزئيين او لا ينتج من جزئيين
قياس واما الموجب الكلي مثل قولنا كل ا ب فانه لا يمكن ان يبين في الشكل الاول
لما ذكر واما الجزئي فيبين بالشكل الاول وذلك بان يأخذ نقيضه ولا يمكن
ان يكون نقيضه الا كبرى الاول لانه سالب كلي ويجب ان تكون الصغرى موجبة
فلا يمكن ان يبين برد القياس الى المستقيم الا من صغرى ونقيض النتيجة وهما موجبتان

والشكل الثاني يجب ان يكون الصغرى مخالفة للكبرى في الكيفية واما رد الخلف
الى المستقيم في الشكل الثاني فانه اذا عكس قياسه الخلف لا الى الاستقامة
رجع الى الشكل الاول في كل موضع اما الكلي الموجب فلانه ان اخذ نقيضه فصار
صغرى يحتاج الى ابطال الصغرى وقد بان ان ذلك بالشكل الاول وكذلك
الكلي السالب لان نقيضه ايضا لا يكون كبرى واما الجزئي الموجب فان نقيضه
يصلح صغرى وكبرى فيصلح في الاول والثالث وكذلك في الجزئي السالب فان
جميع قياساته يمكن ان تعكس الى الاول واما الشكل الثالث فان موجباتها
كلها تبين في الشكل الاول وسالباتها في الشكل الثاني واما الموجبتان فقد ذكرنا
ان نقيضها في الخلف يكون كبرى واما ان قلنا في الخلف في الشكل الثالث
فيبطلان بالشكل الاول وذلك لان النتيجة يكون سالبة جزئية وابطالها
يكون بالشكل الاول واما السالبتان فان نقيضها يكون صغرى وكبرى لانه
يكون اما موجبة جزئية او موجبة كلية والنتيجة يكون موجبة جزئية ونقيضه
يكون سالبة كلية فيمكن ان يبطل في الثاني ايضا واعلم ان كل قياس
تم بمقدمتين فيكون كل قياس مقدمتان وثلاثة حدود والنتيجة انما يكون
نصف المقدمة فاذا بين للمطلوب مقدمات كثيرة فهناك قياسات
مختلفة بعضها يبين فيها صغرى القياس المؤلف على المطلوب وبعضها
تبين كبراه وهذه تسمى قياسات مركبة وقد يكون استقصائيا وذلك يكون

اجزائها

اجزائها ولكن بين تركيب القياس لما يكون المقدم والنتيجة في كل قياس شيئا
بل ذلك يسمى تكثير القياس واما تركيب القياس فان يكون القياسات المجموعة اذا
حللت الى افرادها كان ما ينتج كل واحد منها شيئا اخر الا ان ينتج بعضها مقدمات
لبعض وقد احصرت وربما يصرح لها تكون القياس القريب من المطلوب
الاول قياسا من مقدمتين وانما دخلت القياسات لتبيين المقدمتين ثم القياس
المركب قد يكون موصولا وهو ان لا يطوى فيه النتائج بل يذكر مرة بالفعل نتيجة
ومرة مقدمة كقولك كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا ثم نقول كل ج ا وكل ا د فكل
ج د وعلى هذا القياس وقد يكون مفصولا وهو الذي فصلت منه النتائج و
لم يذكر كقولك كل ج ب وكل ب ا وكل ا د فكل ج د وفي الاستثنائيات التي يطويها
المحدثون شرطيا وهو باطل بل هو قياس مركب واضرده على انه مفرد كقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار موجود فالاعشى يبصر
والشمس طالعة فاذن الاعشى يبصر فقد طويت منها نتيجة وهي النهار موجود
ومن ذلك النتيجة بلزوم التالي وهو الاعشى يبصر ان كل ما يبين بشكل
واحد فهو اصعب اثباته مما يبين في اشكاله والذي يبين بضرب واحد من شكل
واحد اصعب اثباته من الذي يبين بضروب والكلي الموجب يبين بضرب واحد
من شكل واحد فاثباته صعب وابطاله سهل لان نقيضه يبين في الاشكال
الثلثة وستة ضروب وهذا يبين بشكلين في ثلثة ضروب وابطاله بستة

اوجه وثالثها الكلي السالب لانه يبان في شكلين فقط بثلاثة ضروب و ابطاله
بوجهين بضده وهو في شكل واحد وبنقيضه ويتبين في الشكلين باربعة
ضروب ثم الجزئي الموجب ثم الجزئي السالب فهو اسهل الجميع اثباتا واصعبها
ابطالا والكلي بالجملة اصعب اثباتا من الجزئي لان الكلي ان صح صح الجزئي و
الذي تحته ولا ينعكس واسهل ابطالا لان ضده ونقيضه معا يبطلانه
والجزئي لا يبطله الا النقيض في اكتساب المقدمات اعلم
انه كما ان البصر منا لا يبصر ما عنده الا بعد حضور نور كالشمس او النهار و
يبصر المنير دون حضور شيء اخر كذلك لا يعقل شيئا الا بعلة موجودة للشيء بحسم
لا في داخل العالم ولا خارجه يسمى العقل الفعال نسبته وذلك ان عقولنا كنسبة
الشمس الى ابصارنا وبالحقيقة لولا ما كان يحس ولا يبصر ولا يدرك ايضا والتعليم
كالروية الى ان التعلم يكون بيننا ويعقول والروية يعلم يكون بينك وبين نفسك
والتعلم والروية سببا لان يتصل لهذا العقل الفعال عقولنا ويفيض بواسطة
نوره منه المعقولات وهذا العقل هو معقول بذاته كما ان المبصر يبصر بذاته
ومنه يفيض الاوليات بغير وسط ولسببه انه اذا كان ج ب و ب ا
فج ا والا كان فلا نجد عليه والتأنيات والافكار يجري من عقولنا مجرى ملاوا
العين من ابصارنا اذا كانت ذبلة والروية هي اكتساب المقدمات في ما
التصديق ونحن بالطبع كلما عرفنا نحو اكتساب المقدمات على الوجه المذكور

في

في هذا الباب الان ندري كيف تعينها وهذا الباب يبين لنا تعذر اكتساب
المقدمات لا في العلوم وحدها وكذا الامر في الاداء المشهورة ما يجري مجراها في
اكتساب المقدمات وقد علمت ان المطالب اربعة وان الموجبة الكلية يتبين في
الشكل الاول بان ملحوق واما لاحق هو ملحوق ايضا ومثاله كل ج ب وكل ب ا فب ملحوق
وج لاحق وملحوق واللاحق فقط وان السالبة الكلية يتبين في الشكل الاول و الثاني
اما في الاول فملحوق ولاحق غير ملحوق وغير لاحق لكن ما يكون غير لاحق يكون غير
ملحوق لان هذا هو صفة السالبة الكلية وسواء كان غير لاحق او غير ملحوق فانه
ينعكس ويتبين ايضا في الشكل الثاني فاعتبر ايضا هنا امر الكلية السالبة فيها
كما اعتبرت هنا واما الموجبة الجزئية فبين ملاحق لبعض الشيء ملحوق من الاخر
كما نقول بعض ب ا فا لاحق لبعض ب وكل ا ج فا ملحوق وذلك يكون بالشكل
الاول او ملحوق شيئين حتى يكون صورة الشكل الثالث كقولك كل ب ج
وكل ب ا فب ملحوق من ا وج او كل ب ا وبعض ب ج فاذا عرفت المحمولات
والموضوعات امكنك ان تستخرج الحدود الوسطى بانفسها وذلك هو اكتساب
القياس فلنضع الحدين اعني موضوع النتيجة ومحمولها ونضع خواصها وحد
كل واحد منهما ثم ما يلحق كل واحد منهما من الاجناس والاعراض الذاتية
وغير الذاتية العامة لها ولجنسها وايضا الاشياء التي يحمل عليها الطرفان
فان هذا صورة الشكل الثالث ويصح ان يكون الطرفان موجبتين و

وكذلك الاشياء التي لا يمكن ان يوجد لكل واحد منها او لاحدها ولا يطلب بالعكس
اي ولا يستعمل ما لا يمكن ان يلحقه الشي كما ذكرنا فانها واحدا واحدا السالبة الكلية
ينعكس كنفسها واما المحالات فبطلان جميعا لان محمولاتها التي وموضوعه الحقيقي
متميزة في الايجاب واذا عرفت اللواحق والمحمولات فاما فوق ما يدخل في
المهية وما لا يدخل فيه وايضا ما هو لاحق بحسب الراي المشهور فان المشهورات
لا يكتفى بها في البراهين ويجب ان يطلب هذه الامور كلها فان القياس
يكون بها واذا وجدت الجنس لواحق كلية ومسلوبات عنه غير لاحق له فاعلم
انها كذلك للحد المطلوب لواحقه واما لا يلحقه الحد الذي يلحقه ذلك الجنس
واطلب خواص ذلك الحد الذي يخصه دون جنسه ولا تشتغل بخواص الاجناس
المتوسطة التي هي لحد ما لا يلحقه لما تحت الحد بل يكفيك ان تنظر هل الحد
لاحق له فان اللاحق لاحق ولا تطلب ما هو لاحق للطرفين فان الموجبتين
في الشكل الثاني لا ينتجان فان كان المطلوب موجبة كلية فانظر هل شي واحد
بعينه لاحق ومحمول فان وجد انعقد قياس وان اردنا ان شيء موجبة جزئية
كفانا ان نجد شيئا موضوعا لكليهما فان هذا يكون الصورة الشكل الثالث ان
وان اردنا ان شيء سالبا كليا طلبنا هل فيما لا يلحق احدهما شيء يلحق الاخر اعني
الطرف الاخر فيكون بيانا من الشكل الاول واما السالبة الجزئية فتبنى بالضرب
الرابع من الشكل الاول ويكون الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة

كلية

كلية فيكون بيانه كغير المحمولة من الاخر لاحق لبعض غيره كقولك بعض ج ب ولا شيء
من ا ب اذ ب غير محمول من اللاحق لبعض ج واما في الشكل الثاني فيبين بضرب
تبر كان في ان يكون ملاحق لبعض الشيء غير لاحق لشيء من الاخر كقولك بعض ب ج
ولا شيء من ا ج فيكون ج لاحقا لبعض ب وغير لاحق لشيء من ا وكذلك بالعكس و
اما في الشكل الثالث فلثلثة ضروب اولها الضرب الثاني كقولك كل ب ج ولا شيء
من ب ا فب هو يلحق من احدى الطرفين غير ملحوق من الاخر والضرب السادس
كقولك بعض ب ج ولا شيء من ب ا فيكون ب غير ملحوق من احدى الطرفين وهو ج
او بعض ب يلحق من الطرف الاخر وهو ج والخامس كقولك بعض ب ا وبعض ب
ليس ج فيكون بعض ب ملحوقا من احد الطرفين وهو ا وبعضه غير ملحوق من الاخر
وهو ج واما اللوازم فلا ينفع فان تطلب لاحقا للطرفين فيكون موجبتين من الشكل
الثاني او غير لاحق ولا للطرف فيكون سالبة من الشكل الثاني او موضوعا لمحمول المطلوب
وهو غير لاحق للطرف الثاني فيكون الصغرى سالبة واعلم ان القسمة غير داخلة
في اكتساب القياس وهو لا يوجد نعتقد به فان الحد الاكبر في كل قياس يكون اعم
من الاوسط او مساويا له وفي القسمة يكون الحد الاكبر اخص كقولك كل انسان
حي واما مايت واما ازلي فكل واحد من المايت والازلي اخص من الاوسط
والنتيجة ان كل انسان اما مايت واما ازلي ثم ياخذ مسلما ان كل انسان مائت
واما ازلي ثم ياخذ مسلما ان كل انسان مائت او برهان فان اخذ مسلما فالقسمة

غير منفردة واما ان يتبين بقياس حملي فيكون القياس بعيدها ذلك الا القسمة
او باستقنا انه ليس باذلى فيكون شى متوسط بين الانسان والاذلى يسلب
عن احدهما ويحمل على الاخرى فليكن ح وان كان القياس اى كان كل انسان ح ولا
شى من ح باذلى فيبقى قوة ان كل ح مائت وبالجملة فيكون القياس غنيا عن القسمة
فيكون المطلوب غنيا عن القسمة   فى تحليل القياس تحليل القياس هو
ان تحد القضية المطلوب وينظر فى القول المنتج له هل تجد فيه شيا مشاركا فان
وجدت ما نظر هل هو محموله او موضوعه فاذا وجدت فقد وجدت الصغرى و الكبرى
ووجدت الاوسط قياسا ما لطلب او للمعترضين دون الحدود فاعدد او اعدد حدا
القياس واعرف الصغرى والكبرى فتذكر النتيجة وبالجملة فى القاعدة فى تحليل القياس
هو الاعتبار بالمطلوب فاذا كان المطلوب موجبة كلية فاطلب على ترتيب الشكل الاول
واذا كانت سالبة كلية مع الاول والثانى فاذا كانت موجبة جزوية فهى الاول والثالث
والسالبة الجزوية فى الاشكال الثلث وبالجملة فان تحليل القياس انما يصعب بسبب
ما يقع فيه من التركيبات وتداخل الاقيسة وحذف احدى المقدمتين والاقتصار
على الاخرى والتحريفات فى الالفاظ عما تقتضيه من ترتيب المقدمات والاوسط
وادخال ما لا يحتاج اليه فكثيرا ما يقال اذا كان ب ح لان ب ا فلذلك ا ب فيكون
الصغرى وربما يقال لان ا ح فيبين والكبرى فاعتبر مثل ذلك والمحمول الاكبر
والاصغر انه اذا كان موضوع النتيجة فى المقدمة كان صغرى وان كان محمول النتيجة

كان

كان النتيجة كبرى ومثال ذلك اذا كان البيان على ان الانسان جوهر هو ان
الانسان حيوان كان هذا صغرى القياس واذا قال لان الحيوان جوهر كان كبرى
القياس فاذا صادفت الصغرى فاطلب الكبرى وتعرفه ومن جملة المغالطات لا
تبطل بالجوهر فيبطل ان اجزاء الجوهر جوهر هذا تبين بان ما يقال ان اجزاء الجوهر
جوهر وهذا يبين بان قالوا ان اجزاء الجوهر تبطل بابطال الجوهر وما تبطل
ببطلان الجوهر فهو جوهر فاذن اجزاء الجوهر جوهر وتذنيبه لبعض الناس ان
صورة القياس ان اجزاء الجوهر يبطل ببطلانه الجوهر فيتبين من الشكل الثانى
ان ليس شى من اجزاء الجوهر ليس بجوهر على ان هذا ليس نفس النتيجة بل انما يكون
تمام القياس بان يضاف الى هذا انما ليس غير جوهر فجوهر وكذلك اذا قلنا
ايضا ان كان انسان موجود له فالحيوان موجود له فان كان الحيوان موجودا
له فالجوهر موجود له فاذن الانسان جوهر وهذا لازم عنه لا على سبيل القياس
وحين كان هذا القول لزمه شى بالاضطرار حسبوه قياسا والقياس و
ان كان هو ما يلزم عنه شى بالاضطرار قياسا وتدفع الحجة من جهة
مشابهة التاليف للتاليف القياسى من غير استيفاء الشرط كقول القائل
زيد هو متوهم زيدا والمتوهم زيدا يمكن ان يكون اولا والغلط فى هذا
ان الكبرى ليس بكلية ومما يغلط ايضا الحدود التى يصرف الاسامى فربما
كانت اجزاء من المحمول كقولنا فى الدار يوجد ربما يوجد مكان الاسم قول

ومكان القول اسم فاحذر ان يظن ان القول المأخوذ مكان الاسم حدود كثيرة
او مقدمات كثيرة وربما يقع في المسامحة الكثيرة في اللفظ خلاف كثير في المفهم
وفرق بين قولك اللذة وحدها وبين قولك اللذة هي الخير واذا اختلفت قياس
واخذت الحدود فلا تشتغل الحدود وان تحل كلها الى شرط واحد بل ربما كان من
الاشكال مختلفة وربما كان وربما يكون في احدها اسم وفي الاخر اسم واخر
في الحدود احدهما قول وراع الفرق بين العدول والسلب فلا تأخذ المع
المعدولة على انها سالبة وكثيرا ما تأخذ الصغريات معدولة فتظن على انها
سالبة وتستعمل ذلك في حلال الحدود وراع قياس المساواة وهذه امثلة
في تحليل القياس مثال قيل في كتاب النفس لما تبين ان جميع القوى الحيوانية
لا فعل لها الا بالبدن ووجود القوى ان تكون بحيث تفعل فالقوى الحيوانية
اذن انما تكون بحيث تفعل وهي بدنية فلا بقاء لها بعد البدن في حين ذلك
يعدم مع عدم البدن فتحليل هذا القياس جميع القوى الحيوانية اشياء فعلها
بالبدن فان تشخصه فيه يجمع القوى تشخصها بالبدن وفي تشخيص الكبرى كلما
كان فعله بالبدن فهو شيء تم فعله بشيء آخر وكل شيء تم فعله بشيء آخر فتشخصه
بذلك الشيء فكل ما كان فعله بالبدن فتشخصه بالبدن وكل ما كان تشخصه
بالبدن فوجوده في البدن وكلما كان وجوده بالبدن فهو يعدم مع عدم البدن
وكل ما كان تشخصه بالبدن فيعدم مع عدم البدن في الصغرى كل ما كان تشخصه

بالبدن

بالبدن فهو شيء تشخصه بشيء آخر وكل شيء تشخص بشيء آخر فوجوده فيه وبعبارة اخرى
هذه القوى اشياء تصدر عنها افعال موجودة فهذه القوى موجودة ثم نقول هذه
القوى موجودة وكل موجود فانه يكون متشخصا فهذه القوى تشخصها بما يصدر عنها
افعالها بالبدن وكل ما يصدر عنه فعله بالبدن فتشخصه فيه فتشخص هذه القوى
بالبدن وكل موجود فيه موجود هذه القوى في البدن وكل ما وجوده في البدن فلا
بقاء له بعد البدن فهذه القوى لا بقاء لها بعد البدن مثال في تحليل اقتباس الشكل الاول
من كتاب اقليدس نريد ان نجعل مثلثا متساوي الاضلاع على خط اب فنجعل النقطة
ا مركز الدائرة نديرها على بعد ب وكذلك نقطة ب مركز الدائرة نديرها على بعد
ا ونجعل النقطة التي تتقاطع عليها الدائرتان نقطة ح ونفصل بينه وبين ب بخط
مستقيم وكذلك منه وبين ا بالخط المستقيم فنقول انا قد عملنا مثلثا متساوي الاضلاع
على خط اب برهان ذلك ان خط اب مساو لخط اح لانهما خرجا من المركز الى
المحيط وكذلك خط ب ا مساو لخط ب ح وخط اح وب ح متساويان لان
كل واحد منهما مساو لخط اب فهذا القياس يؤلف من ادلة مقاييس كلها من
الشكل الاول احدها ان خطي اب واح خطان مستقيمان خرجا من المركز الى المحيط
وكل خطين مستقيمين خرجا من المركز الى المحيط متساويان ينتج ان خطي
اب واح متساويان والثاني ان خطي ب ا وب ح متساويان والبرهان
عليه كما تقدم والثالث ان خطي اح وب ح مساويان لخط اب والاشيا

المساوية لشيء واحد متساوية مثل ان خطي اب بح متساويان والرابع الخطوط المحيطة لشكل ا ب ح متساوية وكل شكل يحيط به ثلثة خطوط متساوية فهو مثلث متساوي الاضلاع مثل ان مثلث ا ب ح متساوية الاضلاع فهذه هي المقاييس الاربعة التي يأتلف منها هذا القياس ثم على هذا القياس تحليل ساير الاقيسة المركبة مثال ذلك الاخر كان المولود شبيه والديه بسبب عام لهذا لهما فاما ان يكون منيا واما ان يكون دما لكن ليس دما والا كان لا يشبه الاب فهو مني والاولاد يشبهان والديهم جميعا والذين يشبهون والديهم فلهم اصل ومبدأ هو المشبه لهم بوالديهم فالاولاد لهم اصل ومبدأ يشبههم بوالديهم ثم قال لكن ليس بسبب دم الطمث فهو بسبب المني فالقياس الاول مولف من ثلاث مقاييس احدها انه ان كان الولد يشبه والديه فانما يشبههما بسبب عام لهما فلا يخلوا ما ان يكون شبههما بسبب المني او بسبب دم الطمث فينتج من هذا ان كان الولد يشبه والديه فهو اما بسبب دم الطمث او بسبب المني ثم يجعل النتيجة مقدمة فيقول الولد يشبه والديه فهو اما بسبب دم الطمث فهو اذن بسبب المني وهذا في السير قياسان احدهما ينتج بالاستثناء والاول وهو انه لو كان الولد يشبه بسبب الدم لكان لا يشبه الا امه او كان يوجد للذكر دم الطمث ثم يستثني نقيض التالي وقياس اخر وهو ما اذا كان الشبيه بالوالدين بسبب المني كان واحدهما منيا واما القياس الاخر فتحليله مشابهة الاولاد للوالدين اما ان يكون

بسبب

بسبب اصل ومبدأ للذكر والانثى وكذلك فاما ان يكون الدم او المني لكن ليس دما فانه لو كان دما لتشبه دايما امه فاذن هو المني مثال قال ان الانفس الانسانية اما تتشخص بوجه نوعها باعراض لاحقة ليست لازمة والا لاشترك فيها جميعا كانه قال لو كان تتشخص نفس ما من النفوس الانسانية باحوال لازمة لكان وجب ان يكون جميع النفوس مشتركة في تلك اللوازم لكن ليس الامر كذلك فعدا استثنى نقيض التالي ووجب نقيض المقدم وهو انه ليس تتشخص النفس بسبب لازم دايما اذ كيف يلزم هذا التالي المقدم فانك تجعله اوليا وقد يكون لزوم التالي للمقدم فانك تعلم اوليا وقد يكون لزوم التالي للمقدم بيان ان هذا المكان ليس يحتاج الى قياس فقد حللنا قياسات اخرى كتاب البرهان بتحليل وستورد في التحليل

في لوازم النتايج المقاييس التي تنتج الكليات تنتج الكلي والجزئي منها وعكسها المستوي وعكس النقيض اذا كان النتيجة كل ب ا كان عكس نقيضه ما ليس ا ليس ب والجزئية الموجبة تنتج عكسه وعكس نقيضه واما السالبة الجزئية فليست تنتج شيئا لانها لا تنعكس واعلم ان القياس الكلي في الشكل الاول اذا تام بالفعل على حد الاصغر تام بالقوة على ما تشاركه تحت الاوسط اعني كل موضوع مثلا للاوسط وعلى كل موضوع للاصغر فاذا احضرت هذه الموضوعات في الذهن انعقدت قياسات اخرى في الحقيقة كانها للقياس الاول لاتصالها بها في الذهن معا والوجه الاول يكون

نتيجة مع نتيجة والثاني نتيجة يجب نتيجة واما الشكل الثاني فيستتبع النتيجة
ما تحتها لا معها لان الاكبر بالفعل غير معقول على الاوسط واما القياسات
الجزئية فلا تستتبع نتايجها ما تحتها كما كان الحال في الكلي وذلك لانه
حيث كانت النتيجة كلية كان حكم النتيجة حكم الكبرى فكان يصح ان يكون
ما تحتها صغرى وان كان الكبرى يجب ان يكون كلية واما اذا كانت النتيجة
جزئية فلا يصح ان تقام مقام الكبرى واما التي مع النتيجة فيمكن اذا كانت
الجزئية في الشكل الاول فلا تستتبع ما تحتها لحكم الجزئي ان يكون في الحال
في الشكلين الاخيرين كذلك وخصوصا والحكم على الاوسط غير متعين
اي غير موضوع بالفعل شيئا وبالجملة فانما يكون التي مع النتيجة اذا كانت
نسبتها الى الكبرى واحدة وانما يكون تحتها اذا كانت النتيجة يصح ان تصير
كبرى   في نتاج الصادقة من مقدمات كاذبة لما كان القياس
كالمقدم والنتيجة كالتالي وجب من وضع المقدم وهو صحة القياس
اي صدق مقدماته وصواب تاليفه ان يكون النتيجة صادقة لا محالة
وليس يجب من فساد المقدمات وفساد التاليف كذب النتيجة لا محالة
كما ليس يجب من رفع المقدم بطلان التالي مثلا اذا كان هذا ابيض فهو
جسم لكنه ليس بابيض لا يلزم انه ليس بجسم فاذن يصح ان يكون من
مقدمات كاذبة نتيجة صادقة لان المقدمات اذا وجبت اما ان كانت صادقة

لذاتها

لذاتها وعارضة لتلك المقدمات الكاذبة اما في الشكل الاول فاما ان يكون احد المقدمتين كاذبة او كلاهما
فان كانت الكبرى وحدها كاذبة بالكل والقياس كل امتنع ان تكون النتيجة صادقة وذلك لان ضدها
يكون صادقا وينتج ضد تلك المقدمات صادقا فلا يصدق النتيجة الاولى واما ان كانت الصغرى
كاذبة بالكل امكن ان ينتج صادقة ومثاله ان يكون ج وب نوعين تحت جنس واحد لكن فيكون
ب الحد الاصغر والحد الاكبر فيكون حملا على ب لذاته صادقا ما دام كل ب ج وكان كاذبا
وقيل كل ج ا صدق ان يقال ب ا وفي السالبة اذا كان ج وب نوعين متباينين
وكان سلب ا عن ب صادقا في ذاته فقيل كل ب ج وكان كاذبا ولا شيء من ج ا ينتج لا شيء من
ب ا والنتيجة صادقة مع كذب الصغرى ثم اعتبر هذا في الوقت وعلى ضروب هذا الشكل والشكلين
الاخر   في بيان الدور وهو ان يوجد النتيجة وعكس احدى المقدمتين فينتج المقدمة
الثانية مثل قولك كل ج ا فاذا اخذت كل ج ا وكل ا ب حتى يكون عكس الكبرى ينتج كل ج ب وان اخذت
كل ج ب حتى يكون عكس الصغرى وكل ج ا ينتج كل ب ا وانما يمكن هذا اذا كانت الحدود في المقدمات
متعاكسة متساوية [illegible] فلا يعسر الكبرى وذلك في الموجبة مثل قولنا كل انسان متفكر وكل متفكر
ضحاك وكل انسان ضحاك وايضا كل ضحاك متفكر وكل متفكر ضحاك حتى يكون منعكسا بعضها
على بعض واما في السالبة فالعكس فيها ان يكون المسلوب خاص السلب عن الموضوع فلا يسلب
غيره كما كان في الايجاب خاص الايجاب على الموضوع فلا يوجب عن غيره ومثاله هذا لا شيء
من الجوهر بعرض فالعكس الخاص الذي يخص هذا الموضوع هو ما ليس بعرض فهو جوهر وهذا
بالحقيقة لازم العكس فان العكس ههنا لا شيء من العرض بجوهر ويلزمه [illegible] هذا

كان يلزم عكس مقدمة نحو يلزم المقدمة ايضا واما الجزئية السالبة فكقولنا ليس بعض
ج ا وعكسه كلما كان بعضه ا فهو ج وان كانت احد المقدمتين منعكسة دون الاخرى
كانت هي التي ينضم الى النتيجة في انتاج الاخرى ولا يكفي ولنمثل مثالا من الشكل الاول
وعليك ان تستقري الضروب بحلا فيه من ساير الاشكال فالضرب الاول من الشكل
الاول انه مقدمة انعكست بحث مع النتيجة المقدمة الاخرى لكن ان كانت المنعكسة
كبرى بقيت كبرى في القياس او الصغرى بقيت صغرى في القياس الثاني فان كانت
الكبرى سالبة كقولنا ولا شيء من ب ا وعكسه الذي يخص هذا الموضع ان كلما ليس
المحوب وانت تعلم انه اذا كانت الكبرى سالبة كانت النتيجة سالبة ولا يمكن ان
يجعل النتيجة صغرى لان النتيجة تكون سالبة والصغرى في القياس يستحيل ان تكون موجبة
فنقل ج من السلب الكلي الى العدول فنقول كلما هو ج ليس ا وليس كلما المحوب كلما
ج ب فليس ب العدولي في الشكل الاول للموجبات لا يخرج من الشكل الاول جعله
ولا حالا واما السوالب فقد يكون البيان من الشكل الاول كما ذكرنا ولكن يحل كانه من
الثالث كانه اذا قلت المقدمة السالبة فقلت كلما لا يوجد فيه الوجود فيه ب فقد
حصل ب او ب محمولين واما الشكل الثاني فانما اذا استقرئته كان البيان فيه
الشكل الاول عند التحصيل وان كان في الشكل الثاني واما على الوجه الذي يحل
والشكل الثالث واما في الشكل الثالث فانه يمكن ان يكون البيان المعنى عند ان
كان يحل انه في ضروب ما كان من هذا الشكل يعني بالرجوع الى الشكل الاول نتيجة ج

الى

الى عكس النتيجة فان بيان الاول فيه اما خفي واما معدوم اذا كان من شرط بيان الاول
ان يكون بعكس مقدمة او اضافتها الى النتيجة في انعكاس القياس عكس القياس
هو ان يكون يوجد مقابل النتيجة اما نقيضها واما ضدها ويضاف احدى المقدمتين
فينتج مقابل المقدمة الاخرى دون الضرورة اذا اخرج احد المقدمتين بطلت الاخرى
فان كانا سالبين فالنتيجة لم تبطل الا ان الحكم في احد المقابلين الضاد والمناقض يختلف
فلنضع مثالا من الشكل الاول لكن كل ج ب وكل ب ا فالنتيجة كل ج ا فان اخذنا
الضد وقلنا لا شيء من ج ا وكان كل ب ا انتج من الثاني لا شيء من ج ب وكان كل ج ب
فاخذ الضد وانتج ضد الصغرى فان اخذنا النقيض انتج نقيض الصغرى ويكون ايضا
من الشكل الثاني وان اضفنا اليها الصغرى فقلنا لا شيء من ج ا وكل ج ا وكل
ج ب انتج من الثالث وليس كل ب ا فاذن لا سبيل الى انتاج مضاد للكبرى لا
لانه الا بالثالث والثالث لا ينتج عاما كليا فاذا تأملت ضروب المقاييس في الاشكال
الثلاثة وجدت انعكاسات القياس من الشكل الاول يكون الى الثاني والثالث لكن
اذا اريد ابطال الكبرى كان من الثالث او الصغرى كان من الثاني واما في الثاني
يبطل صغراه بالاول وكبراه بالثالث وبالثالث صغراه بالثاني وكبراه بالاول
في القياسات من مقدمات هذا القياس هو قياس مولف من مقدمتين
مشتركتين في الحدود توجدان مختلفين في الكيف ومن حيث تبديل الاسم في بعض الحدود
حتى لا يفطن للحيلة فيه مثلا يوجد لا انسان من هو انسانا ومرة فيه ينتج ان الشيء الذي

هو ذلك الشيء يستعمله المغالطون على سبيل التبكيت وربما استعمل في الجدل بان يسلم
قول ثم يبين نقيضه من اصول اخرى فيوجد الشيء ونقيضه الاول اعني نقيضه المسلم
ويعمل قياس من مقابل يبين ان الشيء الذي هو ومثال هذا ان يقول كل انسان
انسان ناطق ولا شيء من البشر بناطق ينتج من هذا لا شيء من الناس ببشر وهذا
القياسات لا يمكن ان يكون في الشكل الاول لانه يأخذ في الثاني الموضوع كشيئين
والمحمول واحدا او يأخذ في الثالث المحمول كشيئين والحد واحدا ويأخذ في الثاني
المحمول والموضوع واحدا في المصادرة على المطلوب الاول المصادرة
على المطلوب الاول هو ان يجعل المطلوب نفسه مقدمة في قياس يراد فيه انتاجه
لكن يقول ان كل انسان بشر وكل بشر ضحاك فكل انسان ضحاك فالكبرى هنا والنتيجة
شيء واحد ولكن ابدل الاسم احتيالا ليوهم المخالف فان مقدمة جعلت هي النتيجة
غير بل اسمها فالمقدمة الاخرى يكون طرفاها معنى واحدا اذا اسمي مترادفين
كقولنا الانسان بشر وكقولنا الانسان انسان هذا اذا كانت المصادرة على
المطلوب الاول بقياس واحد واما في الاكثر فانما يقع ذلك في قياسات مركبة
متتالية بان يكون المطلوب تبين بمقدمة تلك المقدمة اتضحت بقياس بعض
مقدماته المطلوب وكلما كان البعد كان من القبول اقرب مثل الشكل الذي في
كتاب اقليدس ان الخطوط المتوازية اذا وقع عليها خط قاطع كانت الزوايا
كذا وكذا ومن مقدمات برهان ذلك ان الخطين اذا وقع عليهما خط مستقيم

الزوايه

الزوايا التي من جهة واحدة معادلة لقائمتين لم يتلاقيا وهو موضوع
في مصادرات كتاب اقليدس فان رام احد ان يبين هذا بان يقول انهما ان
التقيا كان مثلث من الخطين والخط الواقع وكانت الزوايا الثلث اعظم من
قائمتين هذا خلف فاذن لا يلتقيان فقد صادر على المطلوب الاول من حيث
لا يشعر لان كون الزوايا في السلب اعظم من قائمتين انما يبين بعد صحة كون
زوايا الخطوط السلبية مثل الاحوال فيكون عرف تساوي الزوايا في الخطين
بزوايا المثلث وتساوي زوايا المثلث لها فيكون استعمل كون زوايا
الخطين مع الخط الواقع عليهما مقدمة في بيان نفسه ثم ما يلزم انه كيف يمكن
في كل شكل في انه كيف يمكن ان يقع في شيء واحد علم وظن
معا بل ان الانسان الواحد قد يعلم الشيء يعلم لا يخصه بل يعمه وغيره
ويجهله فيما يخصه فلا يعلمه البتة ويعتقد في خاصته واما او ظنا باطلا و
هو لا يشعر وقد يعلم الانسان شيئا على وجه ويجهله على وجه والسبب في
ذلك ان يعلم كليا ويجهل جزئيا تحته او يكون عند العالم ذلك الجزئي بالقوة
بحيث ذلك الكلي او يكون يجهل النتيجة بسبب جهله بالقرب منها عن المقدمات
التي عنده وقد كان بعض المغالطين باب سقراط بان قال له المطلوب عندك
بالقياس معلوم او مجهول فان كان معلوما فالطلب محال وان كان مجهولا
فكيف تعرفه اذا وجدته وهل يمكن ان تطلب ما لا تعرف لا تعرف عنه مخرجا في

في ذلك سقراط واعتمد في ذلك ان اورد مسئلة من اقليدس وبرهن
عليه ولم يعلم ان الشبهة بعد باقية فان الشبهة في ذلك الشكل كالشبهة و
افلاطون ان قال بان التعلم تذكر والجواب في هذا ان المعلوم لو
كان معلوما من كل جهة لما كان يطلب ايضا فهو معلوم لنا من وجهين
هو انه متصور والثاني انه معلوم لنا بالتصديق به بالقوة وانما
هو معلوم لنا بالتصديق مجهول لنا من حيث هو مخصوص بالفعل فاذا سبق
منا العلم بان كل ما هو كذا فهو كذا بعطوه عقل او حس او غير ذلك من الوجوه
فقد لحظنا بالقوة علما ما اشيا كثيرة فلما شاهدنا بالحس بعض تلك الجزئيات
من غير طلب علمنا في الحال بالفعل بحسب العلم الاول وهذا انحا
من وجه ما مثل ما يقال فانا نعلم المطلوب بالتصور اولا كما نعلم الابق بالتصور
اولا ونعلم ما قيل للمطلوب كما نعلم الطريق قبل معرفة مكان العبد الابق بالتصديق
اولا ونعلم ما قبل المطلوب ما يوصل الى معرفته بالتصديق كما نعلم الطريق قبل
معرفة مكان العبد الابق فاذا سلكنا الى المطلوب وكان عندنا منه تصور
سابق وطريق يوصل اليه وانتهينا اليه فانه يكون قد ادركنا المطلوب كما اذا
سلكنا الطريق الى الابق وكان عندنا منه تصور سابق له وطريق يوصل اليه
فاذا انتهينا اليه عرفناه ولولا ما كان لنا لما شاهدنا الابق البتة ولكن تصورنا له علامة
كل من يكون على تلك العلامة فهو القائم انظم الى ذلك علم واخر لا يكتسب بل

اتفاقا

اتفاقا بمشاهدة او بكسب وطلب وامتحان وتصرف فوجد تلك العلامة
على عبد علمنا وامر اتفاقا فيكون العلامة كالحد الاوسط في القياس واقتباسنا
لتلك العلامة في عبد كحصول الصغرى عندنا وعلمنا ان كل من تلك العلامة فهو
ابق كحصول الكبرى فيما عندنا وجدان الابق كالنتيجة وهذا الابق ايضا لم
يكن معلوما لنا من كل وجه والا لما كنا نطلبه فان كان معلوما لنا من جهة
التصور ومجهولا من جهة المكان فنحن نطلبه من جهة ما هو معلوم فاذا علمنا وظفرنا
به حدث لنا بالطلب علم فيه لم يكن واما حدث باجتماع شيئين المعلم احدهما
السبيل وسلوكها اليه والثاني بوقوع الحس عليه كذلك المطلوب المجهول
يعرف باجتماع شيئين احدهما شيء متقدم عندنا وهو ان كل اب اذ هو نظرا
لسبب الاول في مثال الابق والثاني امر واقع في الحال وهو معرفتنا ان ح. ب
بالحس وهو نظير السبب الثاني في مثال الابق فكان الشيئين هناك
موجبان الادراك الابق فكذلك الشيئان هاهنا موجبان لادراك المطلوب
وليس باصدره عليه سقراط ان كل ما نعلم فلا نعلم اذا اصيب بسلم بل
كل من ما جهل من كل وجه فلا نعلم اذا اصيب وهاهنا مثال اخر حقا وهو
ان الانسان يعلم ان كل اثنين هو عدد زوج ولا يعلم ان الاثنين الذين
في يدي زيد هو زوج او ليس بزوج وربما نودي الا يعلم ان الاثنين زوج وهذا
الجهل لا يناقض فيه وذلك انا نعلم ان كل شيء يكون اثنين فهو زوج ولم نعلم

ان كل شيء زوجا وجهنا علم ان هذا الشيء انسان علم انه زوج بعلة الاول الكلي
فيكون هنا علما كليا لا يناقض الجهل الجزئي وبالجملة فان كل شيء عليه ادلم بعلة
فهو زوج ادلم بعلة وكل شيء عليه فاما نعلم انه زوج وما اشبه القياس الجدلي
ما له نسبة وجدلا نعرف اسمه ونجهل عينه بوجه ويعرف عينه واسمه وقد يمكن
ان يعلم الشيء بالقوة ويجهل بالفعل بان يكون نفس انما يعلم المقدمة الكبرى الكلية
بل الصغرى ايضا ولا يعلم النتيجة وذلك لان العلم بها شيء واحد غير العلم بالنتيجة
ولكنه علة للعلم بالنتيجة وليس علة كيفما اتفق بل اذا اقترنا بالفعل عند الذهن
واما اذا كانا معلومين على الافتراق ولم يخطر بالبال معا من جهتين نحو النتيجة
فليستا علة بالفعل فلا يلزم معلولها وهو العلم بالنتيجة بالفعل مثل ان يكون انسان
يعلم ان كل بغلة عاقر علما على حدة ويعلم ايضا ان هذا الحيوان بغلة ويراه منتفخ
البطن فيظنها حاملا ولو اقترن عنده العلمان لما كان يظن هذا الظن وقد
يمكن ان يتناقض العقل والوهم فان الوهم يتبع الحس وكل شيء يخالف المحسوس فاما
ان يمنع الوهم وجوده واما ان يحيل وجوده على نحو وجود المحسوسات فهذا لما كنا
نعقل ان الفلك متناه لا الى خلاء ولا الى ملاء وكلما نتوهم وراءه ملاء او خلاء بلا
نهاية ونعقل ايضا ان كل مبدأ غير مشار اليه ولا له مكان ولا هو في زمان لكن الوهم
يوجب وجوده على احد هذه الاحوال البتة

في الاستقراء والتمثيل

وغير ذلك هنا من الاحتجاجات تشبه بوجه ما من جهة الصورة القياس

وجب ايرادها في جملة في هذا الكتاب واحدها يسمى القول الاستقراء و
هو الحكم على كلي بما يوجد في جزئياته الكثيرة كما يحكم على كل حيوان بانه يحرك عند
المضغ فكه الاسفل لان الثور والفرس كذلك وربما اختلف فلم يحصر مثلا ان
اخر كل حيوان طويل العمر فهو قليل المرارة لان كل حيوان طويل العمر فهو مثل الانسان
والفرس والثور قليل المرارة فكانه قيل الانسان والفرس يجري القياس كافي التمساح
والاستقراء غير موثوق به في اكتساب اليقين والمبين الموضوعات المبين له الحكم كالكلي
المحمول او المسلوب يكون مثل الطرف الاكبر وتلك الموضوعات كالطرف الاصغر و
الكلي المحمول عليه كالاوسط فيكون قد بين باحد الطرفين وجود الطرف الاخر
للواسطة ويكون ما حقه ان يكون حدا اصغر قياسا اصغر وما حقه ان
يكون اوسط قياسا اصغر الى غير ذلك مثلا الحد الاوسط صغرى وهو الانسان
وفرس وبغل والحد الاوسط وهو بحيوان طويل العمر والحد الاكبر وهو قليل
المرارة فان اردنا ان نسيغ هذا على سبيل الاستقراء قلنا ان كل طويل العمر قليل
المرارة فلنا الاوسط اصغر والاصغر اوسط وجعلنا الاكبر بحاله فقلنا كل حيوان
طويل العمر فهو انسان او فرس او بغل ثم قلنا وكل انسان وفرس وبغل فهو قليل
المرارة فكل حيوان طويل العمر قليل المرارة والاستقراء انما يضطر في اثبات الحكم على الكليات
التي ليست من محمولها وموضوعها واسطة واما التي موضوعها واسطة فانه
اذا كان هناك واسطة كان وجه البيان القياس مثلا الواسطة لا الاستقراء

فقد بان من هذا ان الاستقراء يخالف القياس من جهة ان الشيء الذي يجب ان
يكون القياس حدا اصغر يصير في الاستقراء واسطة فيتبين بما يجب ان يكون حدا اكبر
للواسطة او كان القول قياسا وفي القياس لا يكون هكذا وايضا القياس اقدم واتم بين
بالطبع واما الاستقراء فابين واقدم عندنا واكثر ما نكتسب الاوليات بالاستقراء واما
التمثيل فهو الحكم على غايب بما هو ماخوذ في مثال الشاهد وربما اختلف واوقعه ما يكون
الممثل به والمشترك فيه علة للحكم في الشاهد وليس يتوثق فربما كان علة الحكم في الشاهد
لاجل ما هو شاهد وربما كان المشترك معنى كليا ينقسم الى جزئيين فيكون علة الحكم
او الحاضر احد الجزئيين ههنا خلاف غير ما ذكرنا على ما تقتضيه هذا اذا كان الحكم
كليا واما اذا كان الحكم جزئيا كان المثال حينئذ قياسا من الشكل الثالث مثلا البيت
جسم والجسم محدث فبعض الجسم محدث وهو صحيح واما لا يكون صحيحا اذا طلبت
نتيجة كلية واهل زماننا يعرفون التمثيل قياسا ويسمون المحكوم عليه فرعا والذي
اصلا واما اسم الجامع فيه معنى وعلة ومثال هذا ما يتمسك به متكلموا الوقت في اثبات
الحدوث للسما قياسا على حدوث البيت فاخذوا السما فرعا والبيت اصلا وللبيت واحد
صفات له كالهيئة والشكل بنفسه وكونه جسما مصورا ووجوده فقالوا ليس
حدوثه لانه موجود والا كان كل موجود حادثا ولا لكذا ولكذا فاذن هو لانه جسم مصور
وكل جسم مصور فهو محدث فالسما محدث وانت تعلم ان تحصيل الجهود عن هذه
السامات غير موثوق به فربما كان في بعض الامور مطردا ولا يوثق ان يكون في

بعضه

بعضه غير مطرد وهب الامر كذلك فما الذي دلهم على ان كل حادث له سبب
او ان الاسباب لا يصح ان تتسلسل غير نهاية والسبب في هذا ان لزوم هذا
الشيء ليس من صورة القياس كما عرفت للمظهر عقيب هذا البيان بل للمادة
بعينه فربما يكون الحكم على الذي احزناه اصلا ليس من قبل السبب فربما يكون
لهذا الحكم لاجل انه بيت حتى لا تنفك عنها شيء ما يحتاج فيه الى بيان ولو كان لهم
لما احتاجوا الى هذا التخبط والتحير فانهم يقولون انه لو كان للبيت صفة اخرى
لكنت تعرفها واما اعرفها بسببها فعل قائم بنصب العين وانت تعلم ان الفعل
اذا كان بالخلاء تبصره كل من يكون بحذائه وصفات الشيء قد يخفى بعضها على
بعض الناظرين وربما يكون الاختلاف لا من افراد صفات البيت بل من تركيب
صفة مع صفة وهذا لم يشتغل به احد ولا سبيل الى الاستقصاء به كالاعداد اذا
ثمانية وسبعة كان حكم المجموع منها غير حكم كل واحد منها والرابع ان كل واحد من
هذه الصفات ربما ينقسم الى اقسام يختلف كل واحد من الاقسام حال الشيء
في الصفة الكلية لمثل هذا الاشياء نعم ان طريق التمثيل غير وثيق في افادة اليقين
وان كان عند العوام حقيقيا ثم احسب ان الامر في هذا المثال بعينه كما قيل
ممن يدري ان الحكم مستمر في جميع المواضع ومن جملة ما ضمنه نسبة القياس
الضمير وهو قياس يذكر صغراه فقط ويطوى الكبرى واما لظهورها واما لاستغناء
عنها كقولك في التعاليم خطان خرجا من المركز الى المحيط فهما اذن

متساويان حوف الكبرى واما الاخفاء كذب الكبرى اذا صرح بها كقول الخطاب هذا لا نسان
مطوف بالليل فهو اذن مخبط ولو صرح بالكبرى بطلا ماكان تحت عن النقيه من جملة
الراى وهي مقدمة كلية محمودة في ان لذا كامن او غير كاين وموجود او غير موجود و صواب
او غير صواب دنوص دانما في الخطابه فعل واذا عول بها قياس فهي الاغلب تودد تلك
المقدمة على الها الكبرى ويطوى الصغرى كقولك ايجاد يحسدون والاصدقا مالا فون
ومن جملة الدليل وهو في هذا الموضع قياس اضمارى وحدة الاوسط شى اذا
وجد في الاصغر وربما يجد وجود الشى للاصغر دايما كيف كان ويكون على نظام
الشكل الاول لو صرح بمقدمته في مثاله هذه المرأة ذات لبن فهي اذن قد
ولدت وربما يسمى القياس نفسه دليلا وربما يسمى الحد الاوسط دون جملة
العلامة وهو قياس اضمارى حد الاوسط اما اعم من الطرفين حتى لو
صرح بمقدمة كان قياسا من موجبتين في الشكل الثاني كقولك هذه المرأة
مصفار فهي اذن حبلى بانك لو صرحت بمقدمته كانت صورته هذه المرأة مصفار
والحبلى مصفار واما اخص من الطرفين حتى لو صرح بمقدمته كان من الشكل
الثالث كقولك الشجعان ظلمة لان الحجاج كان شجاعا وصورته لو صرح المقدمتين
الحجاج شجاع والشجاع ظالم ومن جملة القياس الفراسى وهو شبيه
بالدليل من وجه والمثل من وجه والحد الاوسط فيه هيئة بدنية وحد
للانسان المتفرس فيه ويحوان اخر غير ناطق ويعتقدان من شان تلك

الهيئة

الهيئة ان يتبع قواها فتبعه حلوما ويكون صورته اربعة حدود التمثيل
مثل زيد كالاسد وعريض الصدر الموجود لهما وهو مسلم والشي عنه الموجود
للاسد وهي مسلمة والذين بالجدة فيقال ان زيدا عريض الصدر وكل
عريض الصدر شجاع من المنطق في تعليم البرهان

المقالة الثالثة

ويشتمل على بابين الباب الاول في البرهان الغرض من هذا الباب ان نعلم
كل مجهول فانما يتوصل اليه من علم سابق سواء كان ذلك المجهول من باب التصور
او التصديق وان نعلم اقسام مبادى العلوم ومقدماتها واحكام موضوعات
المقدمات ومحمولها وان نعلم موضوعات العلوم ومسايلها وموضوعات
المسايل ومحمولاتها واقسام المطالب واقسام البرهان واحكام كل
قسم ولوازم قسمي البرهان وكيفية اكتساب الحد واصناف الاوليات
في كل علم مكتسب فكره او حاصل بغير اكتساب يكون قسمان
احدهما التصور والاخر التصديق والمكتسب من باب التصديق يحصل
بقياس ومن باب التصور بالحد والرسم وعدد صناعات المقاييس
بحسب عدد المواد هو البرهان والجدل والخطابة والسفسطة و
الشعرى لكن السوفسطائي والشعرى من جملتها لا بد ان يكون حاصلا من
معلوم والبرهان من جملة ما يكون مؤلفا من يقينيات لانتاج يقيني واليقين
هو ان يتصور ان الشي كذا ويتصور معه بالفعل او بالقوة القريبة

من الفعل انه لا يمكن ان لا يكون كذا والتعيين بالحقيقة تابع لهذا التصور الثاني
لانه هو بعينه واليقينيات اما اوليات واما تجربيات واما محسوسات
واما متواترات وكل هذا يتبين بالبرهان وما سوى هذه المقدمات
ما عددناه فيما تقدم ولا يدخل في البرهان وكما ان التصديق بالشيء يتفاوت
بحسب المقدمات فكذلك التصور ايضا يتفاوت بالحد والرسم فان الحد
اقوى من الرسم والحد هو الدال على الماهية والمعنى بالماهية كمال حقيقة
الشيء التي لها هو لا ما هو والتصديق تسبقه لا محالة تصورات فان معاني
المفردة متصورة غير مصدق لها وكذلك الالفاظ المركبة التي تركيبها
تركيب تقييدي والاقوال الجازمة وجودها وعدمها في الاعيان كما
هو متصور في النفس اي كما حصلت فيها صورة معقول من نسبة او قرب
من حد بها في النفس كذلك الحال في الوجود في الاعيان وتوجبه ما في نفس
الامر وكل تعليم وتعلم فهمي قد يسبق لا سبقا زمانيا بل سبقا دائما حتى الصنائع
ايضا فان الحادة لا يمكن ان يتعلم بعد سبق المعرفة بالحسب والمعنا وما
يجري مجراها والتعليم والتعلم الذهني لا يكون الا بعد قول قد تقدم مسموع او معقول
وقد يجب ان يكون ذلك القول المعقول اولا يعقل بوجه يؤدي في العلم بما بعده ان
لم يكن بالفعل فبالقوة وفي التصديق يتقدمه معقولات تعلم تصور المطلوب
وتصور القول الذي يتقدمه في المرتبة والتصديق بالقول الذي مقدمته

في المرتبة واما التصور فيجب ان يتقدمه تصور اجزاء الحد والرسم والشيء
الذي اذا وقع التصديق به كان تصديقا بالقوة لشيء اخر فهو اما ملزومه كقولك
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان وجود الشمس طالعة هو ملزوم
وجود النهار واما معانده والمعاند اذا علم بالفعل كان ذلك علما بالقوة
لمعانده واما موضوعه فقد وضع ذلك اما موضعه فقد رفع ذلك وذلك من شرطي
منفصل واما كلي فوقه واما جزئي تحته او معه فان الكلي اذا علم وجود حكم له
فان ذلك علما بالقوة بالجزئي الذي تحته بطريق القياس والجزئي اذا حكم
عليه كان ذلك ظنا بالقوة على الكلي الذي فوقه وذلك يكون بالاستقراء و
الجزئي اذا علم وجود حكم له ظن بالقوة انه كذلك في جزئي لنا وكذلك في
معنى ذلك بالتمثيل والعلم بان الاوسط موجود للاصغر ليس علما بالقوة بان
الاكبر موجود له اذا كان الاكبر مجهولا بان يكون الاكبر للاصغر ليس بل هو حاصل
في كون الاوسط للاصغر ولكن اذا فرضت حال الاكبر والاوسط والاصغر و
كان الاوسط حاصل الوجود للاصغر وانت تنظر هل الاكبر للاوسط لينتج
منه الاكبر للاصغر فانه اذا بان انه للاوسط بان في الحال انه للاصغر
ايضا من دون سبق زماني بل ذاتي فيكون العلم بوجود الاكبر للاصغر
في المطالب المطالب بالقسمة الاولى ثلثة مطلب
ما ومطلب هل ومطلب لم ومطلب ما ينقسم قسمين احدهما طلب معنى

الاسم كقولك ما الخلا وما العنقا، والثانى طلب حقيقة الذات كقولنا
ما الحركة وما المكان ومطلب هل على قسمين احدهما كقولك هل الشى
موجود او ليس بموجود وهذا هو الهل البسيطة والثانى ان يقال
هل الشى موجود كذا وليس بموجود كذا كقولك هل الانسان موجود
حيوانا وهو الهل المركب ومطلب لم ايضا على قسمين احدهما طلب
علة اعتقاد القول والتصديق به فى قياس ينتج مطلوبا والثانى علة
الامر فى نفسه وعلة وجوده فى نفسه ومطلب لم هو بالقوة ايضا
مطلب ما لانك اذا قلت لم ح ب فكانك قلت ما السبب فى ان ح ب
او ما الوسط فى ان ح ب الا انه مطلب بالقياس الى حد الاوسط ويكون
بالقوة ومطلب الان داخل تحت هل المركب ومطلب ما الذى
هو بحسب الاسم متقدم على جميع المطالب ومطلب الذى بحسب حقيقة
الذات فهو متاخر من مطلب هل البسيطة فان شرح الاسم يجوز ان
يكون معدوما واما مطلب ما حقيقة الذات فلا يصح الا بعد اثبات الذات
وهو بالحقيقة الحد وما لم يثبت الامر كان ذلك شرحا لاسم فاذا ثبت
وجوده كان حد الحقيقة الذات وحدود ما يوضع فى اوائل العلوم و
صغار يثبت وجوده فى ذلك العلم انما يكون تحديده على سبيل شرح الاسم
لا على سبيل تحديد الذات فاذا ثبت كان شرح الاسم حدا له ومطلب بحسب

الاسم

الاسم موجود وبحسب حقيقة الذات علم كان الحس موجود والعقل علم واما
مطلب لم فانه على كل حال متاخر عن مطلبى ما وهل ولكن مطلب لم بحسب الاعتقاد
وربما كان متقدما عند المحققين على مطلب لم الذى بحسب الامر فى نفسه وكثيرا ما
يعلم ان ح ب بقياس ولا يعلم العلة فى نفس وجوده فى ذاته وكثيرا ما يتفق
ان يكون الحد الاوسط فى القياس وهو علة الاعتقاد علة الامر فى نفسه
وهو ان لكل واحد من الصناعات وخصوصا النظرية مبادى وموضوعات
ومسائل والمبادى هى المقدمات التى منها يبرهن تلك الصناعات ولا يبرهن
عليها فى تلك الصناعة اما الواضحة واما الجلالة شانها من ان يكون يبرهن
فيها وانما يبرهن فى علم فوقها واما الدون شانها من ان يكون يبرهن فى ذلك
العلم بل فى علم دونه وهذا قليل والموضوعات هى الاشيا التى انما يبحث الصناعة
عن احوال المنسوبة اليها والعوارض الذاتية لها كالمقادير فى الهندسة والجسم
من جهة ما يتحرك ويسكن فى العلم الطبيعى وبدن الانسان من جهة ما يصح ويمرض
فى علم الطب والمسائل هى القضايا التى محمولاتها عوارض ذاتية لهذا الموضوع او
لانواعه او عوارضه وهى المشكوك فيها المبحوث عنها فى العلم والمبادى منها البرهان
والمسائل لها البرهان والموضوعات عليها البرهان والغرض فيها علة البرهان الاعراض
الذاتية والذى لاجله ذلك هو الموضوع والذى له الاعراض والذى ينبه وهو المبادى
والمقدمات وبالجملة فالعلوم لها مقدمات ولها مباد ولها مسائل تبنى فى ذلك

العلم وكل من المبادي والمسائل موضوع ومحمول والغرض في هذا الفصل ان
نبين محمولات المبادي ثم نتكلم في الموضوعات في المسائل في الكلام في
المبادي والمقدمات المبادي تعم على وجهين اما مبادي خاصة بعلم مثل اعتقاد
وجود الحركة للعلم الطبيعي واعتقاد امكان انقسام كل مقدار الى غير النهاية للعلم
الرياضي واما مبادي عامة وهي على قسمين اما عامة على الاطلاق لكل علم كقولنا
كل شي اما ان يصدق عليه الايجاب او السلب واما عامة لعدة علوم مثل قولنا
المساوية لشي واحد متساوية فيشترك فيه علم الهندسة وعلم الحساب وعلم الهيئة وعلم
اللحون وغير ذلك ثم لا يستوي ماله تقديرنا اذا المساواة ولا يقال لغير ما هو
كم او ذو كم والمبادي التي موضوعاتها موضوع الصناعة او انواع موضوعاتها
او اجزاء من موضوعاتها او عوارضها الخاصة فهي المبادي الخاصة بالصناعة ما
كانت محمولاتها خاصة بالموضوع او بجنسه او غير خاصة به ولا بجنسه
مثل او مثل المساوات او اللامساوات في مقدمات من الهندسة
والعدد فان كان استعمالها في الصناعة تخصصها لان المساوي في الهندسة
يساوي مقدارا وفي العدد مساوي عددا وكلاهما خاص بالصناعة ومعنى الصناعة
العلم الذي نتكلم فيه والمضادة في مقدمات من العلم الطبيعي والخلقي على ذلك
الوجه بعينه فان المساواة غير خاصة بموضوع الهندسة ولا موضوع الحساب
ولا المضادة ايضا موضوع العلم الطبيعي ولكن ان كان محمولين على موضوع

العلم

العلم او نوع من موضوعه او جزء من موضوعه في المبادي خاصة كقولنا كل عدد
زوج ينقسم بمتساويين فهو زوج كان المحمول خاصا بنفس الموضوع واما اذا كان الموضوع
في المبدا خارجا عن موضوع الصناعة او اعم منه فهو مبدا غير خاص والمبادي العامة
تستعمل في العلوم على وجهين اما بالقوة واما بالفعل واذا استعملت بالقوة لم تستعمل
على انها مقدمة وجزء قياس استعملت بالقوة فقيل ان لم يكن كذا فنقيضه هو
كذا حق ولا يقال لان كل شي اما ان يصدق عليه السلب او الايجاب لان هذا
مستغنى عنه الا عند تبكيت المغالطين والمماكسين واذا استعملت بالفعل
خصصت اما في جزئيها معا اعني الموضوع والمحمول كقولنا في تخصيص هذا
المبدا المذكور في العلم الهندسي كل مقدار اما مشارك واما مباين فقد خصصنا
الموضوع الذي كانت في المبدا العام بالمقدار وخصصنا الايجاب والسلب
بالمباين والمشارك وقد تخصص الموضوع ولا تخصص المحمول كما تخصص
في قولنا الاشياء المساوية لشي واحد متساوية بان نقول المقادير المساوية
لمقدار واحد متساوية فخصصنا الشي بالمقدار وتركنا المحمول على حاله
والمبادي الخاصة بمسائل علم ما على قسمين اما ان يكون خاصة بحسب ذلك
العلم مطلقا يجب ان يكون غير ذات وسط لكنه يوضع في ذلك العلم وضعا
ويكون لذاتها وسط في علم قبله او بعده وكلي المبداين ينقصان في ان كل
واحد منهما احد طرفي القضية بعينه ولا يكون الطرف الاخر بها مبادا لقرينة

والمقدمة التي لا وسط لها تسمى العلم المتعارف والواجب قبوله وما بعد ذلك
ما يلقى في اقتناص العلوم تلقيناً فإما أن يكون حداً ويسمى وضعاً وإما أن
يكون قضية فما يكون عند المتعلم فيه ظن تصديقه يسمى أصلاً موضوعاً وما يظن
المتعلم خلافه ويكون عنده ظن مقابل له سميت مصادرة وقد يعبر عن
المحدود بحدود تحاكي صيغها قضية كما يقال الوضع ما لا ينقسم والنقطة
شيء لا جزء له وليس الغرض في هذا التصديق بل الدلالة على شرح الاسم
والأمور الموضوعة في مبادي العلوم منها معان مركبة والمفردة إما
أن يكون أعراض موضوع الصناعة أو يكون داخلاً في موضوع الصناعة
مقوماً له فما كان من أعراض موضوع الصناعة فهو المطلوب في الصناعة
فلا يصح أن يوضع وجوده فإنه لو كان بيناً وجوده لما كان يطلب في الصناعة
ولكنه يجب أن يوضع شرح اسمه في المبادي وما كان داخلاً في موضوع
الصناعة فلا بد من أن يفهم حقيقته ويعرف بوجوده فإنه إن لم يفهم حقيقته
لم يمكن أن يتعرض شيء من أمره وإن لم يتكلم بوضع وجوده فكيف يطلب وجود
الشيء له والمركب الذي في العلوم قضية يجب أن يوضع وجوده لا محالة وهذه
القضية إما أولية وإما مصادرة وإما أصول موضوعة ولما كان المقاييس البرهانية
يجب أن يوقع بها التصديق بسبب مبادي البرهان يجب أن يكون تصديقنا بالمبادي
آكد وأولى من تصديقنا بالنتيجة لا بسبب بعض في النتيجة بل أعني أن يكون شأن

متساويان

متساويان في معنى واحد لكن أحدهما له الأمر في نفسه أولاً والآخر بعده وإذا
صدق بأحد الأمرين قبل وبالآخر بعد كانت النفس تصدق بالثاني متبعة للأول
ولا تصدق بالأولى لفقره إلى الثاني ونقول موضوع الصناعة يجب أن
يوضع في مبادي العلم بشرح اسمه ويحكم بأنه موجود والسبب في هذا أن
إثبات موضوع الصناعة لا يكون في تلك الصناعة الأخرى بل إلى صناعة أخرى
وأما الأعراض الذاتية التي تعرض لموضوع الصناعة المطلوبة في الصناعة فلا
يصح أن يوضع وجودها لأنه لو كان وجودها صحيحاً لما كان مطلوبة في الصناعة
ولكن يجب أن يفهم معانيها بشرح أسمائها وبعبارة أخرى المبادي الموضوعة
في حدود العلوم إما أن يكون قضايا وإما أن يكون حدوداً لشرح أسمائها
وأما أسماؤها يوضع بحدود وتصدق بوجودها فأما القضايا فإما أن يكون
أولية ومحسوسة وإما أن يكون مصادرات لأنها غير صحيحة عند المتعلم
يحتاج إلى تصحيح في علم آخر ولكن المتعلم لا ينكرها فأما ما يوضع بحدودها فقط
وشروح أسمائها فهي الأعراض الذاتية المطلوبة في ذلك العلم وأما ما يوضع
بحدودها ويصدق بحدودها فهي موضوعات العلوم وأجزاؤها وأنواعها
وذلك لأن هذه إن لم يكن معلومة ولا مصدقاً بها فكيف يطلب لها الأعراض الذاتية
في سائر المقولات وامتناع وجود الحدود فيها وبيان الضرورة في كتاب البرهان
وقد تبين أن المبادي يتسلسل إلى غير النهاية أو يدور أعني أن تبين الأول بالثاني

والثاني فلان الاول بيانات هم موصوفة في الكتب المشروحة ونحن نقول ان الحق
ما هي المقدمات الى الاوليات فانه اما ان يكون كل شيء مجهولا او يكون كل شيء معلوما
اما بلا برهان او ببرهان لكان كل برهان ولو كان كل شيء يعلم ببرهان ولكن ليس كل
شيء مجهولا ولا كل شيء معلوما ببرهان فكيف يكون على كل شيء برهان وقد علمت
ان البرهان قياس والقياس يكون بواسطة بين حدين ولا يصح ان يكون الواسطة
بغير نهاية فلو كان بين ج وب متوسطات بلا نهاية للزم منه محالان احدهما
ان يكون بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات بعدد ما بين الطرفين حتى
لا نهاية له مع وجود الترتيب فيكون البعض المحصور مثل الكل الحاصر وهذا محال
والثاني ان المتوسطات وان كانت تذهب الى غير نهاية فكل واحد من حاشيتي
ما دان الواسطة بينهما لا محالة فيكون بعض المقدمات لا واسطة له وهو
الذي في الوسط وتلك هي مبادي البرهان لا محالة وقد وضح ان كل علم فانما
يبنى بوسط فيكون بعض ما هو مبدأ البرهان غير معلوم لانه ليس معلوما بواسطة
هف ثم كيف تعلم هذا الدعوى ان كانت الاولى بغير نهاية فقد بان هذا
ان جميع المقدمات تنتهي الى مقدمات يعلم بذاتها لا بوسط واما ابطال قول
القائل بالدور فبان يعلم ان لو كان جميع المقدمات كلها بالدور لكان مصادرة على
المطلوب الاول لكان يعلم الشيء بذاته ويجب ان يكون مقدمات البرهان ضرورية
والضرورية ههنا قد يعني به ما كان الحكم لا دائما موضوعا لا ما دام موجودا فقط بل

مادام

ما دام موصوفا بما وصف به كقولنا كل ابيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق
للبصر لا ما دام ذاته موجودا فقط بل ما دام ابيض فان كثيرا من اشكال كتاب القياس
غير موجودة ثم لا يصح من البرهان عليها والقول على الكل في المقدمات البرهانية
ليس ما ذكرناه في كتاب القياس بل ان كل واحد مما يوصف بالموضوع في كل
زمان يوصف به لا في كل زمان مطلقا فانه موصوف بالمحمول او مسلوب عنه المحمول
مثلا في كل ا ب فانه ما دام موصوفا ب ب وفي جميع اوقات وصفه ب ب فانه
ا وذلك لان المقدمات ههنا يجب ان يكون ضرورية والضرورية بشرط كلية
تستدعي شيئين احدهما ان واحدا من الموضوع ليس الحكم عليه بالحمل موجودا او دائما
ان من الموصوف بالموضوع ما ليس يوصف في زمان ما بالمحمول وقد يحلي
جهة الضرورية في العلوم من المقدمات استقامة الى الذهن والعادة
في اعتبار مقدمات البرهان من جهة تقدمها وعليتها وسائر شرائطها اعلم
ان مقدمات البرهان علل النتيجة والعلل اقدم بالذات فمقدمات البرهان
اقدم بالذات وكذلك هي اقدم عندنا من النتيجة واعرف عندنا من جهة ان النتيجة
لا تعرف الا بها والاقدم عندنا هو الاشياء التي نحسها اولا والاقدم في الطبع هو
الاشياء التي اذا رفعت ارتفع ما بعدها من غير انعكاس والاعرف عند الطبيعة
هو الاشياء التي تقصد الطبيعة تحصيلها في الوجود فالمحسوسات الجزئية اقرب
مادام الكليات الجنسية كانت الكليات الجنسية اقدم بالطبع لانه يرتفع بارتفاعها

ما بعدها واعرف عند عقولنا لان العقل يدرك اولا المعنى العام ثم منه يتوصل
الى ما بعده ولهذا انا نجد اكثر الناس مشتركين في معرفة الاشياء بنوع اعم و
الكليات النوعية اقدم عند الطبيعة لان الطبيعة قصدها في ايجاد الانواع
لا الشخص المعين الا فيما يجري مجرى الشمس التي نوعها في شخصها ومعنى الشخص
هو ما يمنع نفس تصوره وقوع الشركة فيه فمن الموجودات ما يتشخص بذاته
ولا تشخص لغيره ذاته وهو واجب الوجود بذاته ومنها ما يتشخص بلوازم
ذاته ونوعه كالشمس ومنها ما يتشخص باعراض غريبة كزيد فان الاعراض
التي تشخصه يوجد في عمرو ولو كان المقصود الشخص المعين يوجد في عمرو ولو كان
المقصود الشخص المعين لانتقص نظام الوجود بعدم ذلك الشخص كما انه لو كان المقصود
الطبيعة العامة لتم الوجود بوجود جسم كيف كان فتبين ان المقصود ايجاد طبايع
النوعيات اشخاصها في الاعيان فاذا قايسنا بين الامور العامة والخاصة في
العقل وجدنا الامور العامة اعرف عند العقل واذا قايسنا بينهما في الامور المقصودة
في الطبيعة الكلية وجدنا الامور النوعية عند العقل لم تجد لذلك التشخصات عند العقل
مكان تقدم ونحوها الا ان تنزل القوة الحاسة فيكون التشخصات اعرف
عندنا من الكليات فان التشخصات ترتسم في القوة الحاسة ثم تنتقش منها العقل
الطبايع العامة على ما سنعرفه في علم النفس فاذا ابتدانا من الامور العامة و
سلكنا الى ما بعدها من الانواع كنا مبرهنين واذا ابتدانا من المحسوسات و

سلكنا

سلكنا الى الكليات مستدلين ونحن نبين الفرق بين الاستدلال والبرهان
من جهة تبيين العلل والمعلول والمركب والبسيط فان اجزاء المركب اقدم في الطبع من المركب
والمركب اعرف واقدم عند الطبيعة من اجزائه فان الطبيعة تقصد المركب واذا
سلكنا من الاجزاء الى المركب كنا مبرهنين وبالعكس نكون مستدلين واما العلل الاخرى
كالفاعل المطلق والغاية فانها اقدم في الطبع واعرف ايضا عند الطبيعة لان الطبيعة
تفعل ما تفعل لاجل الغاية واذا كان السلوك في التعليم من مبادئ هذه العلل الى ما بعدها
كان برهانا وبالعكس كان استدلالا في الذاتي بحسب هذا المكان وهي كون
المقدمات اولية ومناسبة المقدمات البرهانية يجب ان تكون ذاتية ونعني بالذاتي
شيئين احدهما ان يكون المحمول ماخوذا في حد الموضوع مثل الحيوان في حد الانسان و
الثاني ان يكون الموضوع ماخوذا في حد المحمول او جنس الموضوع او موضوع الموضوع
ومثاله الجسم الذي هو موضوع الابيض بالقياس الى ما يعرض للابيض من حيث هو ابيض
او موضوع جنسه كموضوع اللون بالقياس الى الابيض فالاول من القسم الثاني كالفطوسة
التي توجد في حدها الانف والثاني كالمثلث الذي يوجد في حده السطح وانما سمي هذا
ذاتيا لانه الخفي خاص فتبين من موضوع الصناعة وهو ينبغي ذلك الذي او لموضوع الصناعة
فلا يكون داخلا عليه غريبا عنه واما ما يوجد في حده جنس موضوع المسئلة فان كان
ذلك الجنس اعم من موضوع لم يستعمل في الصناعة على الوجه العام بل خصصت موضوع
الصناعة كالمناسبة التي تخصص بالمقادير الهندسية وبالعدد في علم العدد واما ما

خرج من موضوع الصناعة فلا يعتد به نعم ان كان خارجا من موضوع المسئلة وليس
خارجا من موضوع الصناعة وليس يوجد في حد موضوع المسئلة بل جنسه اعم منه
ولكن يوجد في حد موضوع الصناعة في اول الامر فهو مما يدخل في البرهان والمقدمة
الاولية وجهين احدهما ان يحصل التصديق بها في اول الامر مثل ان الكل اعظم من الجزء
والثاني من جهة ان الايجاب والسلب فيها لا يقال على ما هو اعم من الموضوع اما الاول
فمثل قولك كل مثلث فزواياه مساوية لقائمتين فان هذا لا يحمل على ما هو اعم من المثلث
حملا كليا وليس من شرط الاول بالمعنى الثاني ان لا يكون بينه وبين الموضوع واسطة
فان بين المثلث والعارض المذكور حدودا او وسائط كلها اقرب منه بل الشرط
ما ذكرنا ومثل هذا يسمى مقدمة محمولة اولا والمقول على الكل في البرهان ان
يكون محمولا على كل واحد في كل زمان واولا ولم يكن في كتاب القياس هذه
الشرائط في المقول على الكل لان الوجود كان هناك اعم من هذا وما كان من الاعراض
الذاتية ليس بخاص للنوع الذي وجد له فهو ذاتي للنوع بان جنسه يوجد
في حده وذاتي للجنس بانه يوجد في حده وقد يكون اجناس الاعراض الذاتية
ذاتية للموضوع مثل ان الزوج زوج لكانه عرض ذاتي واولي للعدد
كذلك جنسه وهو الزوج وقد يكون ذاتية لا للموضوع ولكن لجنسه مثل جنس
الزوج وهو المنقسم بمتساويين ليس عرضا ذاتيا للعدد فقط بل للكم الذي
هو جنس العدد والمحمولات الاولية المقرونة لجنسه التي منها ما هي خاصة كالحد

في بعض الفصول كالحساس للحيوان ومنها ما هو غير خاصة وان كانت اولية كالجنس
ولبعض الفصول مثل الناطق للانسان عند من يرى الناطق شيئا كالانسان
والملك فالجنس اولي غير خاص لان الجنس ليس يحمل على شيء اعم من النوع الذي
تحته ثم يحمل على النوع الا ان يكون جنس الاجناس والحد اولي خاص واما المحمولات
التي هي اعراض ذاتية فمنها اولية خاصة كحال الزوايا للمثلث ومنها اولية غير خاصة
مثل كون الزاوية التي من جهة واحدة مساوية للقائمتين فانه اول للخط الواقع
على الخطين المتوازيين الداخلة مثل الخارجة المقابلة ولكن ليس بخاص لاحدها
واعلم انه قد يكون البرهان اولا على ما ليس بعلى اولي بان الاوسط اذا كان اعم من
الاصغر في القياس بان الاكبر لا يكون حمله على الاصغر اولا ويكون البرهان عليه
لا محالة اولا ثم يكون البرهان على جزئيات الاصغر ماما وقد يجتمع الامران الاوسط
جميعا وذلك حيث يكون الاوسط مساويا للاصغر سواء كان الاكبر مساويا للاوسط
اعم منه وقد يكون العرض الذاتي الاول مساويا للموضوع كمساواة الزوايا
المثلث لقائمتين فانها مساوية للمثلث وقد يكون انقص من الشيء على الاطلاق
مثل الزوج للعدد وقد يكون اخص من وجه واعم من وجه مثل المساواة فانها
اعم من الاعراض الذاتية للعدد لان جنس العدد يوجد في حده وهو الكم
ولكنه اخص من العدد لانه يوجد فيما ليس بعدد كالمقادير وما كان من الاعراض
الذاتية على هذه الجهة وكان الموضوع لا يخلو عنه وعن مقابله فانه تقسيم موضوع

كالموضوع لزوج والفرد في العدد وذلك لان قسمة الاعم الى الاخص اما ان يكون بالفصول
كالحيوان الناطق وغير الناطق ثم الحيوان الناطق بالمايت وغير المايت واما
ان لا يكون بالفصول حيث لا يشعر بالفصل فيكون القسمة مثل هذه الاعراض
لئلا يقع اخلال او نقصان او زيادة فاذا انتهت القسمة الى الانواع الاخيرة
حصلت وتحققت ومتى اراد ان لا يغلط في معرفة ان الحكم اولي كان الحكم متساو
لمعان مختلفة فيجب ان يرفع جملة المعاني الا واحدا ويبطل ذلك الواحد فاذا
ثبت ذلك الحكم مع بطلان البواقي واذا ارتفع ارتفع الحكم مع بقاء البواقي فالحكم
له اولا مثاله تساوي الساقين في مثلث من نحاس واثبت المثلث وحذف كونه ذا ساقين
المثلث متساوي الساقين ثابتا ولو امكن ان يرفع معنى الشكل ويبقى المثلث كان الحكم ثابتا
ولكن لما لا يبقى لان المثلث يرتفع اذا ارتفع الشكل ثم اذا رفعت المثلث وبقي الشكل لم
يبق هذا الحكم فصح من الامتحانين ان الحكم اولي للمثلث لا غير والذاتي بمعنى العموم قد
يكون اوليا كنسبة الجسم الى الحيوان وقد يكون غير اولي كنسبة الجسم الى الانسان
فانه يحمل عليه بواسطة الحيوان كما سنبين وقسمة المسويات الاولية اما ان يكون
بالفصول او الاعراض الذاتية والذي يكون بالاعراض الذاتية والذي يكون
بالاعراض الذاتية اما ان يكون متقابلا كقولنا كل خط اما مستقيم واما منحن واما ان
يكون بغير تقابل كقولك الحيوان اما طائر واما سابح واما زاحف وقد يكون
بعوارض هي للجنس ايضا اولية كقولنا كم اما مساو واما غير مساو او لا يكون

للجنس

للجنس اولية وان كان القسمة بها اولية ومثل هذا انما يعرض للجنس اذا تعين نوعا
كقولك كل عدد اما زوج واما فرد فانهما لا يعرضان اولا للعدد بل ما لم يصير العدد
نوعا مثل خمسة او ستة لم يكن زوجا ولا فردا والذاتي قد يكون بسبب الامكان
كالضاحك بالفعل للانسان وقد يكون بالضرورة كالضاحك بالقوة للانسان ولما كان
واجبا في المقدمات ان يكون ذاتية اولية لزم ان لا يكون من علم غريب بل يجب ان
يكون مناسبة للنتيجة والعلم مناسبة للمعلوم فان تلك المقدمات يكون من العلم
بعينه او من علم مناسبة كما يوضع في اول المقالة السابعة من اقليدس مقدمات
عددية لان العدد مناسبة للمقادير اذ هما من باب الكم وايضا فان المقدمات البرهانية
علل للنتيجة والعلة مناسبة للمعلول بوجه ما ومن هذا تبين انه اذا كان الاوسط
للاصغر ذاتيا والاكبر للاوسط ذاتيا لم يمكن ان ينقل من علم الى علم اخر بل يتبين
كل علم بمقدمات خاصة مثل الهندسة ببراهين خاصة بها والعدد ببراهين خاصة
به ولم يدخل في شيء من العلم بان ينقل او بيان غريب الا في علوم تشترك
في شيء على ما سنبينه فيكون المقدمات مناسبة للنتيجة ولهذا من رام ان يبين
الخروج المستدير اعني دوران الدائرة اوسع الاشكال لم يعرف البرهان حقه
وكان البرهان حوبقا فيحصل من جميع هذا ان المقدمات البرهانية يجب
ان يكون ضرورية واعرف من النتيجة وان يكون ذاتية واولية ومناسبة
وكلية وسنبين ايضا معنى القول على الكل في كتاب البرهان الكلام في الموضوعات

اعلم تقول انه قد يكون للعلم موضوع مفرد مثل العدد لعلم الحساب
وقد يكون غير مفرد بل يكون موضوعات كثيرة تشترك في شئ ساعدته وذلك
الشئ اما جنس كالخط والسطح والجسم للهندسة فانها تشترك في المقدار او مناسبة
كدخول النقطة في موضوعات علم الهندسة فان النقطة وان لم يكن مقدارا
فانها حد ونهاية ويشارك الخط والسطح في هذا واما ان تشترك في غاية
واحدة كموضوعات علم الطب في غاية واحدة كموضوعات علم الطب اعني
الاركان والمزاجات والاخلاط والاعضاء والقوى والافعال فان
هذه موضوعات الطب لا اجزاء الموضوع فانها تشترك في نسبتها الى الصحة
العلم الخلقي في نسبتها الى العادة او تشترك في مبدا واحد الطاعة الشرعية
او لولها الهية وايضا موضوع العلم اما ان يكون قد اخذ على الاطلاق
من جهة هويته غير مشروط فيها زيادة معنى ثم طلبت عوارضها الذاتية
مثل العدد للحساب واما ان يكون قد اخذ لا على الاطلاق ولكن من جهة
زيادة المعنى على طبيعته من غير ان يكون فصلا منوعة ثم طلبت عوارض
الذاتية التي تلحقه من تلك الجهة مثل النظر في عوارض الاكبر المتحرك بل نقول
ان اختلاف العلوم الحقيقي هو بسبب موضوعاتها وذلك السبب اما الا
الموضوعات واما لاختلاف موضوع واحد ولنفصل اقسام الوجه الاول
فنقول ان اختلاف موضوعات العلوم اما على الاطلاق من غير ملاحظة شئ

اصلا

اختلاف موضوعي الحساب والهندسة فليس شئ من موضوع هذا في موضوع
ذاك واما مع ملاحظة مثل ان يكون احدهما يشارك الآخر في شئ وهذا على وجهين
اما ان يكون احد الموضوعين اعم كالجنس والآخر اخص كالنوع او الاعراض
الخاصة بالنوع واما ان يكون في الموضوعين شئ مشترك وشئ متباين
مثل علم الطب والاخلاق فانهما يشتركان في قوى نفس الانسان من جهة
ما للانسان حيوان ثم يختص الطب بالنظر في بدن الانسان واعضائه
يختص علم الاخلاق بالنظر في النفس الناطقة وقواها العملية واما القسم
الاول من هذين القسمين فاما ان يكون العام فيه عموم الجنس او عموم اللوازم
مثل الواحد والموجود ولنوضح الان هذا القسم واما الذي عموم احد الموضوعين
عموم الجنس للنوع فكالنظر في المخروطات على انها مجسمات والمجسمات
على انها من المقادير واما الذي عمومه كالجنس لعارض النوع فمثل موضوع
الطبيعي لموضوع الموسيقي فان موضوع الموسيقي عارض نوع من موضوع
العلم الطبيعي وهو الصوت ومن هذا وهذا القسم قسم يجعل الاخص من جملة
الاعم وفي جملة حتى يكون النظر فيه جزءا من النظر في الاعم ولكن يجعله علما
تحته وذلك لان الاخص اما ان يكون قدها ونوعا وذلك مثل المخروطات
للهندسة فيكون العلم بالموضوع الاخص جزءا من العلم الذي ينظر في الموضوع
الاعم واما ان يكون نظره في الاخص وان كان فصل مقوم فليس من جهة

الفصل المقوم وما يعرض له من جهة نوعيته مطلقا بل من جهة عوارض ذلك
الفصل المقوم ولواحقه مثل نظر الطبيب في بدن الانسان فان ذلك
من جهة ما يصح ويمرض فقط وهذا يفرد العلم الاخص عن العلم الاعم ويجعله
علما تحته واما ان يكون الشيء الذي صار به اخص عن العام ليس يجعله
نوعا بل يفرده صنفا بعارض وينظر فيه من جهة ما صار صنفا وهذا
ايضا يفرد العلم عن العلم الاعم ويجعله علما تحته فالعلم بجزء ان اقسام
الموضوعات المخصصة التي يعلم انها ليس جزءا من العلم بل تحته اربعة
واحدها ان يكون الشيء الذي به صار اخص عرضا من الاعراض الذاتية
ويجعله معينا فينظر في اللواحق التي تلحق الموضوع المخصص من جهة ما
اقترن به ذلك العارض فقط كالطب تحت العلم الطبيعي فان الطب
ينظر في بدن الانسان وكذا لا جزء من العلم الطبيعي لكن الجزء من العلم الطبيعي
ينظر فيه على الاطلاق واما الطب فينظر فيه من جهة ما يصح ويمرض
ويبحث عن عوارضه من هذه الجهة والقسم الثاني ان يكون الشيء الذي
به صار اخص عارضا غريبا ليس ذاتيا ولكنه هيئة في ذات الموضوع
لا نسبة مجردة وقد اخذ الموضوع مع ذلك العارض الغريب شيئا
واحدا وينظر في العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة اقتران ذلك
الغريب به مثل النظر في الاكر المتحركة تحت النظر في المجسمات والهندسة

والقسم

والقسم الثالث ان يكون الشيء الذي صار به الاخص من الاعم عارضا غريبا
وليس هيئة في ذاته ولكنه نسبة مجردة وقد اخذ مع تلك النسبة شيئا واحدا ونظر في
العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة اقتران تلك النسبة به مثل النظر في
المناظر فانه ما خص الخطوط منسوبة بالبصر فصح ذلك موضوعا فنظر في لواحقه
الذاتية وهي لذلك ليست من الهندسة بل تحت الهندسة وهذه الاقسام الثلثة
تشترك في ان الشيء المقرون به العارض الموصوف من جملة طبيعة الموضوع للعلم الاعلى
عليه موضوع علم الاعم بل هو عارض لشيء من انواعه كالنغم اذا نسب الى جوهر
العلم الطبيعي فانها من الصوات وهي من جملة عوارض تعرض لبعض انواعه
موضوع العلم الطبيعي وهو الجسم من حيث هو متحرك وساكن وقد اخذت النغم
في علم الموسيقى من حيث اقترن به امر غريب منها ومن جنسها وهو العدد
فطلب لواحقها من جهة ذاتها وذلك هو الاتفاق والاختلاف المطلوب
في النغم فيجب ان يوضع لا تحت العلم الذي هو في موضوعه يعرض النغم
بل تحت العلم الذي منه ما اقترن به وذلك مثل وضعنا الموسيقى تحت علم
الحساب واما انما لا من جهة ذاته لان النظر في النغم من جهة ذاتها في
عوارض موضوع العلم الاعم او عوارض انواعه وهو الصوت وذلك جزء
من العلم الطبيعي لا علم تحته والفرق بين هذا القسم والقسم الذي قبله اعني القسم
الذي جعلنا مثاله الاكر المتحركة ان ذلك العلم ليس موضوعا تحت العلم الناظر في

العارض المقرون به بل يجب العلم الذي ينظر في تمام موضوعه اذا علم الا
المتحركة ليست تحت الطبيعيات بل تحت الهندسة واما هذا فهو موضوع
تحت العلم الناظر المقرون به لان الموسيقى ليس تحت الطبيعي بل تحت الحساب
والاعتبار في هذا انما يكون الكبرى منه واما الذي عمومه عموم الوجود
والواحد فلا يجوز ان يكون العلم بالاشياء التي تحته جزءا من علم لا
ليست ذاتية له من احد وجهي الذاتي ولا العام يوجد في حد الخاص
ولا بالعكس بل يجب ان يكون العلوم الجزئية ليست اجزاء منه ولان
الموجود والواحد عاما ان يجمع الموضوعات فيجب ان يكون ساير العلوم تحت
العلم الناظر فيهما وهو علم ما بعد الطبيعة والعلم الاعلى والفلسفة الاولى
لانه لا موضوع اعم منهما فلا يجوز ان يكون العلم الناظر فيهما تحت علم اخر واما ما
هو مبدأ لجميع الموجودات فلا يصح ان يكون النظر فيه لعلم جزوي ولا ايضا
يكون نفسه موضوعا لعلم جزوي لانه يقتضي نسبة الى كل موجود ولا يصح
ايضا ان يكون موضوعا للعلم الكلي لانه ليس امرا عارضا فيجب ان يكون العلم
به جزءا من علم هذا العلم كما ان علم النفس من حيث ان النفس مبدأ الحركة
جزء من العلم الطبيعي واما النظر فيما يخصها من حيث هو معادية فانه
يتعلق بالعلم الناظر في المفارقات كذلك النظر في مبدأ جميع الموجودات من
حيث هو مبدأ جزء من العلم الاعلى واما النظر فيما يخصه من حيث هو فانه

يتعلق

يتعلق بالنظر في العلم الذي موضوعه المفارقات وهو العلم الذي ينظر في
الامور المجردة عن المادة ولا يأتي ان جعلنا ان مبادي العلم لا تبين بنفسه ويجب ان تبين
في علم اخر اما جزوي مثله او اعم منه فينتهي لا محالة الى اعم العلوم فيجب ان يكون مبادي
ساير العلوم يصحح في هذا العلم واما موضوع المنطق فهو المعقولات الثانية المستندة الى
المعاني المعقولة الاولى من جهة كيفية ما يتوصل بها من معلوم الى مجهول لا من جهة
ما هي معقولة مطلقا ولها الوجود العقلي فالشيء له معقول كالانسانية ويعرض له من
حيث هو معقول معان كالكلية والجزئية والجنسية والنوعية وهذه ايضا لها من
الوجود في العقل كما بين وهي المعقولات الثانية فيصير موضوعة للعلم المنطقي لا من
حيث وجودها ولا من حيث معقوليتها بل من حيث يتوصل بها من معلوم الى مجهول
الكلام في المسائل اعلم ان المطلوب في العلوم هو الاعراض الذاتية وانما سميت
ذاتية لانها خاصة بذات الشيء او جنسه المساوي له الاطلاق كما نحكم للمثلث من كون …
المثلث مساويه لقائمتين واما بحث المقابلة وهو ان يخلو الشيء عنه او عن مقابله
كما بيناه ولو كانت الاعراض الغريبة يبحث عنها في العلوم لكان يدخل كل علم في
كل علم في علم وصار النظر ليس في موضوع مخصص ولكان العلم الجزوي علما كليا و
لما كانت العلوم متباينة والمسائل اما بسيطة حملية واما مركبة والمركب يتبع البسيط
فيما نورده فنقول كل مسألة بسيطة فهي تنقسم الى محمول وموضوع فللمسائل اذا
جهة الموضوع فنقول ان الموضوع في المسألة الخاصة بعلم ما اما ان يكون داخلا

في حمله موضوعه او في حمله الاعراض الذاتية له والداخل في حد موضوعه
اما نفس موضوعه سواء كان واحد الموضوع او كثير الموضوع كقولك هل الجسم
ينقسم الى لا نهاية وذلك في مسائل العلم الطبيعي واما نوع له كقولنا هل
الهواء المحسوس في الماء يندفع الى ما فوق بالطبع او بالضغط القاسر واما ان
يكون من جملة اعراضه وذلك اما ان يكون من عرض ذاتي له لموضوعه كقولنا
هل حركة كذا مضادة لحركة كذا او عرض ذاتي لانواع موضوعه كقولنا هل
الاضاءة والشمسية معه او عرض ذاتي العرض ذاتي له كقولنا هل الزمان
يعد السكون فان الزمان عارض للحركة التي هي عرض ذاتي للجسم او عرض ذاتي لنوع
عرض له كقولنا هل ابطاء الحركة لتخلل السكون فان الابطاء من عوارض بعض الحركات
دون بعض فان بعض الحركات السريعة كالفلكية لا يبطئ البتة وقد يكون موضوع
المسئلة كنوع من موضوع العلم كما نقول في المسائل المنطقية هل يأتلف من الحمليتين
قياسا وهل يأتلف من الجنس والفصل حد فان الجنس والفصل تحت الموضوع المنطقي
الذي هو المعقولات الثانية وكما نقول في المسائل الطبيعية هل يأتلف من اخلاط
السكرداء مصلح لكذا فان الخلط السكري تحت موضوع الطب وهو طلب الصحة
وكما نقول في مسائل ما بعد الطبيعة هل وجود الجسم وجود جوهري ولنقصد الان
ناحية المحمول فنقول ان الجزء للمسئلة اذا كان المطلوب هو الاسم لا دون [illegible]
الغرض منه الا بحو ذاتي يكون طبيعة جنس او فصلا او ما يجمع منها اذا كان طبعه

محصلا

محصلا فان المحمولات الذاتية التي توجد في حد الشيء يجب ان يطلب الوجود للشيء اذا
خص الشيء كما علمت وان كان يمكن في بعضها ان يبين بحد اوسط لكن ليس كل ما
يحد اوسط فهو قياس فان الاوليات قد يبين بوجه ما بحد اوسط مثل الكل
الحد الاوسط حد المحمول متوسط بينه وبين الموضوع وانما يكون بالحقيقة قياسا
اذا كان يعطي حتى لان والم واما مطلب ان هذا المحمول هل هو حد او جنس او فصل
فهو ما يجوز ان يكون مطلوبا لان كون الشيء طبيعة ما وكونه جنسا او فصلا بحالها
فان الحساس من جهة ما حساس طبيعة ما وبالقياس الى الانسان فصل جنسه
فلنسبه انما يشكل في مثل هذا انه هل هو جنس للانسان او ليس بجنس ولا
يشكل انه موجود للانسان من جهة ما هو معنى من شأنه ان يكون جنسا او فصلا
جنس اذا اعتبر له اعتبار العموم وقد بينه ايضا على وجود دخول امثال هذه
المحمولات المقدمة ببيان من ليس سليم الفطرة كما بينه على الاوليات وايضا قد
يبرهن على وجودها للشيء اذا كان عرف ذلك الشيء بعوارضه ولم يكن محقق
الجوهر يعرف مثلا من جهة ما هو منسوب الى شيء ولم يكن عرف ذاته مثل
ما يطلب هل النفس جوهر او ليست بجوهر والجوهر جنس النفس ولكنا نطلب
هذا اذا لم يكن عرفنا النفس بذاتها ولكنا عرفناها من جهة ما هي مضافة الى
البدن وكمال له وبالجملة اذا عرفناها من جهة انها مبدأ الكمال فلا يكون قد عرفنا
ذاتها فوضعناها ثم طلبنا حمل جنسها عليها بل يكون المحمول في طلبنا ما يحقق

ليس جنسا للموضوع في المسئلة بل هو جنس لشيء آخر مجهول يعرض له هذا الذي
يطلب الحمل حيث لا يكون قد حصلنا معنى الموضوع والمطلوب ويكون بعد عندنا
منهما اسم فقط كما يطلب هل الصورة جوهر فإنا إذا عرفنا بالحقيقة بالجوهر
وعرفنا بالحقيقة بالصورة عرفنا أن الصورة جوهر ولم نحتج إلى وسط
لكن إذا كان عندنا من الصورة خيال ومن الجوهر خيال أخذنا نحتج ونقيس
من غير حاجة إلى القياس وبين أن المقومات يوجد محمولات في المسائل إما فيما
لا يكون موضوعه محصلا وإما فيما كان طبيعة الجنس أو الفصل مثلا معلومة
للموضوع من حيث الطبيعة ولكن لا نعلم هل جنس أو فصل وإما فيما يكون موضوعه
معلوما بنسبته إلى الموضوع أو صفة أو عارض فلا يكون حقيقته معلومة وإما فيما لا يكون
عندنا من الموضوع إلا اسم فقط أو خيال بل المطلوبات والمسائل إذا كانت موضوعاتها
من موضوع الصناعة كانت محمولاتها من الأعراض الذاتية وأجناس أعراضها وإن كان
موضوعاتها من أعراض موضوعات الصناعة الذاتية جاز أن يكون محمولاتها من أجناس
الموضوع وفصوله أعراضه وأعراض أعراضه وأجناس أعراض أخرى وفصول
تلك الأعراض وما يجري مجراها بعد أن يكون الأعراض ذاتية لا غريبة ولذلك يكون
محمولات الصنفين اللذين ذكرناهما من الموضوعات عوارض ذاتية للجنس كما
في علم الهندسة والعدد والعوارض ذاتية لما هو نسبة جنس كالمضادة في
العلم الطبيعي بأن المضادة ليس بجنس حقيقي للأسود والأبيض ولا شيء ما

يتضاد

يتضاد فإن المضادة من عوارض الموجود الذي هو نسبة جنس المتضاد
المضادة إنما لا يكون محمولا في مسائل العلوم الرياضية لأن موضوعات العلم الرياضي
إما غير متحول وإما متشابه الحركة لا مضادة فيها وإن لم يتفق حركاتها من كل جهة و
موضوعات العلم الطبيعي هي الجسم بما هو متحرك وساكن فهي للتغير بين الأضداد لأن
الضد هو للتغير والأجسام الطبيعية واقعة تحت التغير بين الأضداد مثل ما يستحيل الماء
نارا أو الأسود والأبيض فأما إذا كان المطلوب هو اللمية دون الإنية فإنه يصح
أن يحصل مقوم حدا أوسط بين مقوم آخر وإذا كان الأوسط علة لوجود الأكبر
له إذ يكون الأكبر أولا للأوسط وبسببه يكون للأصغر كما يلحق الحيوانية للضاحك
بواسطة الإنسانية فيحصل من جميع هذا أنه يصلح أن يكون أحد المقدمتين ذاتية
بمعنى المقوم والأخرى ذاتية بمعنى الآخر ويصح أن يكون كلتا المقدمتين ذاتية لا
بمعنى المقوم وذلك لأن مقوم المقوم مقوم فكما لا يعني الأوسط إذا كان مقوما للأصغر
فكذلك لا يعني الأكبر إذا كان مقوما للأصغر

في أقسام البرهان الفصل

البرهان على قسمين قسم يكون الأوسط علة لوجود الأكبر في ذاته وعلة الاعتقاد
أن الأكبر موجود للأصغر وهذا القسم برهان لم ومثاله هذه الخشبة مسها النار
وكل خشبة مسها النار فإنه يحترق فهذه الخشبة يحترق فالأوسط في هذا المثال
علة لاحتراق الخشبة وعلة الاعتقاد أن الخشبة يحترق وقسم لا يكون الأوسط علة لوجود
الأكبر في نفسه بل الاعتقاد وجود الأكبر في الأوسط صغر وهذا يسمى برهان إن

فاذا كان الاوسط معلول الاكبر ولكنه يكون علة لوجود الاكبر في الاصغر اذا كان الاوسط
والاكبر معلولي علة واحدة ولكن الاوسط يكون علة لوجود الاكبر في الاصغر فسمي برهانا
ان مطلقا فاما ان كان الاوسط معلولا لوجود الاكبر في الاصغر فسمي دليلا اما مثال ما
كان الاوسط والاكبر معلولا علة واحدة فقولك ان هذا المحموم قد عرض له بول حاير
ابيض في علة الحادة وكل من يعرض له ذلك خيف عليه السرسام فهذا المحموم خيف
عليه السرسام والبول الابيض والسرسام معلولان لحركة الاخلاط الى ناحية الراس
وبالجملة فبرهان ان هو ان يكون الاوسط علة لوجود الاكبر في الاصغر وان لم يكن
علة لوجوده في ذاته واما مثال الدليل فقولك هذا المحموم ينوب حماه غبا وكل من ينوب
حماه غبا فحماه من عفونة الصفراء فان نوبة الغب معلول لكون حمى المحموم من عفونة
الصفراء والوسط اذا كان معلولا لوجود الاكبر في الاصغر فانه يكون في اثبات وجود
الاكبر للاصغر دليلا ويكون في اثبات لمية الاكبر للاصغر برهان ان فاما لم اذا قلت
هذه الخشبة محترقة فقد مسها النار فهذه الخشبة مسها النار كان دليلا ولكن
هذه الخشبة محترقة وكل ما يحترق فله محرق فانه برهان ان لان الشيء ان
محترقا او هو ذو محرق واما اذا قلت هذا الجسم متحرك وكل متحرك فله محرك كان
برهان ان فان الذي انتبه لهذا البرهان هو ان لهذا المتحرك محركا وان ثبت هو
جوهر المحرك كان دليلا وجوهر المتحرك مثل انسان او ريح ومثال ما كان الاوسط
فيه معلولا للاكبر ولكنه يكون علة لوجود الاكبر في الاصغر ان نقول زيد انسان وكل

انسان

انسان حيوان فزيد حيوان لان الحيوان اولا محمول على الانسان ثم على زيد والمثال
قولك الانسان حيوان والحيوان جسم فالانسان جسم فالجسم في الجنس اولا محمول على
الحيوان ثم على الانسان اعني الجسم الذي يحمل وهو الجسم بمعنى الجنس فان الجنس اذا اخذ
بشرط ان ما ليس الا ماله طول وعرض وعمق فقط لم يصح حمله لان الجسم لهذا الوجه
جزء من اجزاء الحيوان وهو الجزء المادي والجزء لا يحمل على الكل واذا اخذ الجسم لا
بمعنى ان يشترط فيه الشرط المذكور بل يجوز ان يكون مع هذه الصفة ذا صفات
اخرى كان جنسا وصح حمله فان الجسم اذا كان كذا صح ان يكون حيوانا او انسانا
او جمادا ولا ما نقض من قولنا ان هذا معلول لشيء ثم يكون علة لوجود ذلك الشيء في
غيره فان حركة النار معلولة لطبيعتها ثم هي علة لحصول طبيعتها عند الشيء الذي حصلت
عنده واعتبار برهان لم وان في القياسات الاستثنائية المتصلة يكون ما يستثنى
لانك اذا قلت ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واستثنيت المقدم كان
برهان لم فان المستثنى هو بازاء الاوسط في الحمليات الا ترى انك لو اوردت
هذا الاستثناء في الحملي جعلت المستثنى وسطا كما ذكرناه في كتاب القياس وان
مثال برهان ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة مع استثناء المقدم وايضا لو كان
العقل يدرك بالجسمانية لكان المعقول له وضع فاذا استثنيت نقيض التالي كان
برهان ان وفي برهان لم لو كان العقل لا يدرك ذاته لكان وجوده في مادة مع استثناء
التالي وبالجملة فالاوسط ليس بالحقيقة علة للوجود المعين فالنفي والاثبات الحلولي

في برهان ان سببا لوجود العلة وهذا محال على ان اليقين قد يكون بالتواتر
وبالتجربة والحس والعلة غير مستغنى عنها بل السبب في افادة اليقين والعلم
اخص نسبة في علم النفس لكن الاوساط وسائر ما يتوصل به الى معرفة المجهولات
معرفات لوجود الشيء ونسبة ان يكون البراهين معرفات ملزومة منه والتجربة وما يجرى
مجراها معرفات فقط ومثال الدور في نوع اخر ان الخشب يمكن ان يقبل الحرارة
وان يقبل البرودة ومع ان قبلها معا من حدها يجب ان يكون هناك ما يرجح قبول
احدهما كنار يلتهب او بتغيره فتغيره لقبول احد الضدين اعلم انه قد يكون
الاكبر للاصغر لا بسبب لكنه لا يكون بين الوجود له والاوسط كذلك للاصغر لا
انه بين الوجود له ويكون الاكبر بين الوجود للاوسط والبرهان الذي يعقد
من هذا يكون يقينيا ويكون برهان ان اذا قلنا كل جسم مؤلف من هيولى و
وصورة وكل مؤلف فله مؤلف كان الاوسط المؤلف والاكبر انه له مؤلف و
الاوسط علة لوجود الاكبر في الاصغر فان كون الجسم ذا مؤلف معلول لكونه مؤلفا
واما نسبة المؤلف الى الجسم فهي نسبة مقوم او لازم ذاتي بلا واسطة و اما
قياس الخلف فانه يفيد برهان ان لانه يبين صدق شيء لكذب نقيضه لا بما
المحال وهذه كلها امور خارجة لكنها في قوة ان يعود الى المستقيم فيكون منه
ما في قوة ان يكون برهان لم واما حال الاصغر من الاوسط في البراهين
فانه يجوز ان يكون علة للاوسط كالنوع لخواصه المنعية عند كون الاوسط

علة للاصغر في ذاته بل في بعض احكامه وخواصه التي هي تابعة للاوسط مثل
كون الزوايا الثلث من المثلث مساوية لقائمتين بالقياس الى الاصغر والاكبر.
ولكن المثلث الاصغر ولكن كون الزوايا الثلث من المثلث نصف ذوات الاربع
بوسائط لكون الزوايا الثلث مساوية لقائمتين ويجوز ان يكون الاصغر من
خواص الاوسط ثم الاوسط يكون علة الحكم على الاصغر واعلم انه لا يصح ان
يستعمل وسط من امر غريب وذلك لانه اذا حصل مثل هذا العارض وسطا كان
الاكبر اما مساويا له واما اعم منه كيف ما كان امرا غريبا عن موضوع الصناعة
وذلك لان ما يسرى سببا قد يقع خارجا موضوع الصناعة فهو ايضا فضلا عما
هو اعم منه واذا كان كذلك لم يكن الاكبر ايضا من الاعراض الذاتية فان كان الاكبر
عرضا ذاتيا وكان الاوسط عرضا غريبا اعم منه كان دليلا على العلامات
في اختلاف العلوم واشتراكها وفي انه ليس على القياسات برهان ولا حد وفي
انه كيف يبرهن على الاشياء الواجبة الوقوع المتكررة بالوجود والاشارة الى كيفية
بواسطة العلل الاربع في مقاييس البرهانية وبان الامر الجلي البسيط والمركب
وكيفية دخول المقدمات في البرهان اعلم ان اختلاف العلوم المتفقة في موضوع
واحد يكون على وجهين اما ان يكون احد العلمين ينظر في الموضوع على الاطلاق و
الاخر في الموضوع من جهة ما ان الانسان قد ينظر في جزء من العلم الطبيعي على
الاطلاق وقد ينظر في الطب وهو علم تحت العلم الطبيعي ولا ينظر فيه على

الاخلاق بل ينظر فيه من جهة ما يصح ويمرض واما ان يكون كل واحد من العلمين ينظر
فيه من جهة دون جهة التي ينظر فيه الآخر مثل ان جسم العالم ينظر فيه المنجم والطبيعي
جميعا ولكن الطبيعي ينظر فيه من حيث له مبدأ حركة وسكون بالذات وينظر فيه المنجم من حيث
ان له كما ما فلهما وان اشتركا في البحث عن كونه ذلك الجسم فهذا يحمل نظره من جهة ما
هو كم وذاك من جهة ما هو ذو طبيعة بسيطة هي مبدأ حركة وسكونه على هيئة ولا
يجوز ان يكون هيئته التي يسكن عليها السكون المقابل للفساد والاستحالة وهيئته
مختلفة في اجزائه فيكون في بعضه داير ولا يكون في بعضه داير لان القوة الواحدة
في مادة واحدة تفعل صورة متشابهة واما المهندس فانه يقول ان الفلك كري
لان مناظره كذا والخطوط الخارجة اليه توجب كذا فيكون الطبيعي انما ينظر من
جهة القوة التي فيه والمهندس من جهة الكم الذي له فيتفق في بعض المسايل
ان يتفقا لان الموضوع واحد وفي الاكثر يختلفان ونقول ان العلوم تشترك واما
ان تشترك في المبادي واما ان تشترك في الموضوعات واما ان تشترك في المسايل
ولسنا نعني المشترك في المبادي المشترك في المبادي العامة لكل علم بل المشترك في المبادي
التي تعم علوما مثل العلوم الرياضية المشتركة في ان الاشياء المساوية لشيء واحد
متساوية وتلك الشركة اما ان تكون على مرتبة واحدة كالهندسة والعدد في
المبدأ الذي ذكرناه واما ان يكون مبدأ الواحد منها اولا والثاني بعده مثل ان
علم الهندسة وعلم المناظر والحساب وعلم الموسيقى تشتركان في هذا المبدأ

وبعده للمناظر وكذلك حال الحساب من الموسيقى واما ان يكون ما هو مبدأ
في علم مسألة في علم آخر وهذا على وجهين اما ان يكون العلمان مختلفان الموضوع
بالعموم والخصوص فيقتبس شيء في علم اعلى ويوجد مبدأ في علم اسفل وهذا
يكون مبدأ حقيقة او يقتبس شيء في علم اسفل وهذا يكون مبدأ حقيقة او يقتبس شيء
في علم اسفل وهذا يكون مبدأ حقيقة او يقتبس شيء في علم اسفل ويوجد مبدأ
في علم الاعلى وهذا يكون مبدأ بالقياس الينا واما ان يكون العلمان غير مختلفين
في العموم والخصوص مثل الحساب والهندسة فان كثيرا من مبادي المقالة
العاشرة من اقليدس عددية مبرهن عليها في المقالات العددية و
هذا لا يمكن اذا لم يكن بين العلمين شركة في موضوع او جنس موضوع و
اما الشركة في المسايل فهو ان يكون المطلوب فيهما جميعا محمولا لموضوع واحد
والا فلا شركة وهذا ايضا لا يمكن ان يكون الا مع اشتراك العلمين في الموضوع
فاذن الشركة العامة الاولية الاصلية التي للعلوم هي على موجب القسم الثاني
وهو الشركة في الموضوع على وجه من الوجوه المذكورة وهي ثلاثة اما ان
يكون احد الموضوعين اعم والآخر اخص كالطب والطبيعي وما اشبههما
واما ان يكون لكل واحد من موضوعيهما شيء خاص وشيء يتناول فيه الآخر
كالطب والاخلاق واما ان يكون ذات الموضوع فيهما واحدة ولكن احدهما
باعتبار من مختلفين فصار باعتبار موضوعا لجزء وباعتبار موضوعا لكل

فان الجسم العام موضوع العلم الجنسية والطبيعي واما نقل البرهان فقد يكون
لا من اصل المبدا على نحو ما ذكرنا وقد يكون كما برهن على المخروط في المناظر برهان
هندسي اذ لوجود المخروط عن الابصار الى البصر كان على ذلك البرهان
بعينه وذلك لان الحد الاوسط يكون من الهندسة والاصغر من الكلام في
المناظر وهذا الصنف المنبه الاشباه دقصورها عن الوفا بما يحتاج ان
يستعمل والا كان من الحق ان برهن على الخطوط الشعاعية كما برهن على
الخطوط الهندسية ثم يجعل تلك المقدمة اوسطا في علم المناظر ومثل هذا
لا يمكن الا ان يكون اصل العلمين تحت الاخر وبالجملة ان يكون في الموضوعين اشتراك
ومن هذا القبيل ان يكون في احد العلمين برهان حده الاوسط علة ما وفي
الثاني برهان اخر حده الاوسط علة اخرى قبل تلك العلة وهو العلة ولكن
الاسفل لم يعط العلة بالتمام ومثاله ان العلم الطبيعي والفلسفة الاولى
يشتركان في النظر في ثبات الحركة الاولى ودوامها لكن العلم الطبيعي يأخذ
الاوسط من الطبيعة التي لا ضد لها والمادة البسيطة التي لا اختلاف
فيها فيصح ان تعرض فسادا او تغيرا والفلسفة يعطي العلة المفارقة
التي هي الخير المحض والعقل المحض والعلة الغائية الاولى التي هي الوجود
المحض فالطبيعي يعطي برهانا لميا ما دامت المادة والطبيعة موجودتين
والفلسفة يعطي البرهان اللمي التام مطلقا ويعطي علة دوام المادة والطبيعة

التي

التي لا ضد لها فيدوم مقتضاها وبالجملة اذا اعطي البرهان من العلل المقارنة
كان من العلم السافل وان اعطي من العلل المفارقة كان من العلم الاعلى والعلل
المقارنة هي الهيولى والصورة والعلل المفارقة هي الفاعل والغاية وقد تعد
العلم الاعلى مقدمات ثابتة في الاسفل من مقدمات بينة بانفسها او بينة
بالحس او بالتجربة فلا يكون البيان في العلم دورا واعلم ان الامور المجردة عن الجسد
والتجريد هي اقرب الى العلوم المجردة كان الامور العامة العقلية اولى بان يكون
مبادي للعلوم الكلية واما العلوم التي ليس بعضها تحت بعض فليس يمكن في مسئلة
واحدة بعينها برهان ان من احد العلمين ومن الاخر برهان لم كما ان العلم الرياضي
يعطي برهان لم قوس القزح بالدليل الذي سمي برهان ان والطبيعي يعطي برهان
لم ولا يتفق في العلوم الجزئية ان يكون على مسئلة واحدة برهان لم من علمين
مختلفين والبرهان يعطي اليقين الدائم وليس في شيء من الفاسدات عقد دائم
لان المقدمات الصغرى في القياسات على الفاسدات لا يكون دائمة الصدق
فلا يكون برهانية فتبين انه لا برهان عليها ولا حد ايضا لما سنوضح
ان البرهان والحد متشاركان في الاجزاء فلا برهان عليه فلا حد له وكيف
يكون له حد دائم بتغيره بالعوارض الغير المقومة واما المقومات فتشترك فيها
والاشياء الواجبة الوقوع المتكررة بالعدد كالكسوف قد برهن عليها من
الاسباب ونحو ذلك ان مثل ذلك قد يدرك بالمشاهدة كما يدرك كسوفان

فان وقت ما بالمشاهدة وقد يعلم من الاسباب فاذا ادركت بالمشاهدة
كانت معرضة للتغير فلم يكن ذلك العلم غير متغير واما اذا ادركت من الاسباب
لم يكن متغيرة وعلى هذا النحو يكون العلم الاول وهو البارى جل جلاله بالموجودات
كلا متغيرة وقد عرفت ان الاسباب اربعة فاعل وغاية وصورة ومادة
فمن الاشياء ما يجمع له هذه الاسباب ومنه ما ليس له الا الفاعل والغاية
والصورة كالعقول الفعالة والعلوم المختصة بمثل هذه يسمى علوم المفارقات
وما يختص بال جمع الاسباب ولكن المادة لا تكون معينة فيه بل يجوز ان تقترن
الصورة باى مادة كانت وهى التى لا يدخل المادة فى حدود صورها كالمثلث
الذى يكون فى خشب وفى ذهب فان ذلك العلم يسمى رياضيا ومنه ما يكون
للصورة مادة معينة لا يمكن ان يوجد الصورة مفارقة لها حدا وقواما
ومثل ذلك يدخل المادة فى حدوده وهذا العلم مخصوص بالعلم الطبيعى لكن
ان يجتمع فيه جميع الاسباب يكون الفاعل والغاية خارجين من موضوع الصناعة
الكن ان يكون عليه برهانان من علتين مختلفين وقد يصح ان يكون الفاعل
والغاية ايضا غير غريبين عن الصناعة كالانسان الذى السبب الفاعلى
فيه اما الانسان او نطفة او قوة فى نطفة فهذه الثلثة لا يخرج عن علم
الطبيعى وسببه المادة اما الاركان او الاخلاط والاعضاء سببه الصورى
النفس وسببه الكمالى وجود الجوهر يمكن حصول مبادى كثيرة ما سالة

حصولا

حصولا متحدا من نفس وبدن حتى يكون من شانه ان يبقى نفسه للسعادة
ومثل هذا الكمال من عوارض الجسم الطبيعى فما كان مثل هذا فلا يمكن ان يكون
عليه برهانان من باب اللم واختلاف برهانان ان دلم فى علم واحد يكون على وجهين
احدهما ان يكون تداخل فى حد القياسين علة بعيدة فيكون تام اللم بالسبب القريب
الغريب ما فى الموجب لمن بعض العلل ان فلان حم لانه انسد مسامه لاى عفن
خلطه فان انسداد المسام علة لحقونة الخلط وعفونة الخلط سبب للحمى وفى
السالب لمن يضع فى جواب من يسأل ان الحايط لا يتنفس انه ليس بحيوان
الا انه ليس بذى رية فان وجود الرية علة متعاكسة للتنفس وسلبها لسلب
النفس والوجه الثانى ان يكون احد القياسين فيه علة دون الاخير وذلك
مثل قياس من يقول ان الكواكب الثابتة بعيدة جدا لانها تلمع وكل منير تلمع فهو
بعيد جدا ثم يقول المتحرات قريبة وكل قريب جدا فانه لا يلمع فالمتحرات لا يلمع على انه
يجوز ان يعلم الان بالمعلول ثم يقلب فيعلم اللم بالعلة فلا يكون دورا لان الاول
لم يطلب فيه لم والثانى لم يطلب فيه ان والجهل قد يكون بسيطا وذلك ان لا يكون
عند الجاهل بالشىء راى لكن يجهل وجود الآلة جل جلاله عن ان يجهل مركبا لمن يعتقد
وجود الجسمية للآلة ويكون قد عرف جل عن ان يوصف ذلك توسط وهذا
الجهل ليس هو عدم العلم فقط بل هو عدم العلم مع وجود راى مضاد للحق
واعلم ان المكتاب الاكثرية كوجود الاصابع الخمسة للانسان فلها لا محالة علل كثيرة

اذا حملت حدودا وسطى او قيست عللا وظنا غالبا اما العلم فان النتيجة
الكثيرة فذلك بيّن واما الظن والغالب فلكون لان الامر اذا صح ان له علة كثيرة
توقع كونه ومن هذا القبيل ما ثبات الشعر على الذقن عند البلوغ على ان لا
فيها ضرورة ما من وجهة فلذلك يتميز وجودها عن وجود نقايضها واما
الاتفاقيات فقد يمكن ان يبرهن عليها انها اتفاقية وانها من جملة الممكنات الاقلية
ولا برهان عليها من جهة انها تكون او لا تكون ولا دلالة لترجيح احد الطرفين فضلا
الكثيرة لا يمكن اكتساب

الحد بالبرهان لانه لا بد من حد اوسط مساو للطرفين لان الحد والمحدود متساويان
وذلك الاوسط لا يخلو اما ان يكون حدا اخر او يكون رسما او خاصة واما الحد
الاخر فان السؤال في اكتسابه ثابت فان اكتسب بحد ثالث فالامر ذاهب
الى غير النهاية وان اكتسب بالحد الاول فذلك دور وان اكتسب بوجه اخر غير
البرهان فلم لا يكتسب به هذا الحد على انه لا يجوز ان يكون لشيء واحد حدان
تامان على ما سيوضح بعد وان كان الاوسط غير حد فكيف صار ما ليس بحد اعرف
وجود المحدود من الامر الذاتي المقوم له وهو الحد حتى يكتسب به وايضا
فهل يكون الحد اما حمل في الكبرى على الاوسط على انه محمول مطلق انتج انه محمول
على الاصغر فقط ولم يعرف من ذلك انه له حد ولم يكن الى ذلك القياس
حاجة فانا نعلم ان حمل الحد واخر انه على المحدود ما لا يحتاج فيه الى برهان وان

حمل على انه حد الاوسط فهو كاذب فانه ليس حد النوع هو بعينه حد خاصة
فليس حد الانسان هو بعينه حد خاصة فليس حد الانسان هو بعينه حد الضحاك
الا ان يقول قائل انه حمل على الاوسط بانه حد لموضوعه اي ان ما هو موضوع
وسط فهو حده فان هذا ايضا كاذب فان الباكي والبجل وسائر الخواص المساوية
يحمل عليها الخاصة وليس حد النوع حدا لها فانه اذا حملت الخاصة او الفصل
حدا اوسط فقلت كل ج ب وكل ب كذا وكذا من طريق ما هو اي يحدد بكذا
وكذا ما يجب ان كل ج فهو كذا وكذا من طريق ما هو لزم من ذلك ان يكون حدا
لخاصة او حد الفصل او حد النوع وايضا حدنا ان الفصل والخاصة وان كانا
يقالان على النوع فانه يحمل لا من طريق انه حد للنوع ولكن من طريق موجود للنوع
وفرق بين ان يكون حدا له فان قيل انه يحمل على الاوسط على انه حد ما هو
موضوع للاوسط وضعا حقيقيا وضع النوع بخاصة فيكون قد اخذ
المطلوب في بيان نفسه فان كان هذا معلوما لما احتيج الى البرهان فانه
اذا قيل كل انسان ضحاك وكل ضحاك حيوان ناطق ميت فكل انسان حيوان
ناطق ميت فاما ان يعني ان كل ضحاك من حيث هو ضحاك كذا وليس الامر كذلك
فان حد الضحاك ليس هو الحيوان الناطق الميت بل هذا حد لشيء ما عرض له
انه ضحاك وهو الانسان واما ان يعني به ان كل ما هو موضوع للضحاك

وضعا حقيقيا هذا اصره وهو الانسان فلو كان هذا بينا لما احتيج الى بيان الكبرى
لما الكبرى بالحقيقة بين اذا كان ذلك بينا والحد لا يكتسب بالقسمة فان القسمة
تضع اقساما ولا يحمل من الاقسام شيء بعينه الا ان يوضع وضعا من غير ان يكون
القسمة فيه مدخل كما انه اذا قسم القاسم فقول ان الانسان اما حيوان واما غير حيوان
ثم يضع انه حيوان ثم يقول والحيوان اما طاير واما زاحف واما ماش والانسان ثم ماش
ثم يقول والماشي اما ان يكون ناطقا او غير ناطق والانسان ناطق فيقول الانسان حيوان
ماش ناطق مثلا والغلط الثاني في هذا انه اذا جمع مفرقا بالوضع فقد يمكن ان يصدق
مفرقا ويكذب مجتمعا او لا يجتمع من مفردات طبيعة واحدة بالذات او وقع الجمع
لا على الترتيب المحمود وايضا فانه قد يجمع فقط ثم يدله على انه حد فليس كل مجمع وان اتى
على الصواب في الترتيب حدا ان لا يقع في القسمة طفرة او يدخل في القسمة ما ليس بدا
فان تكلف بابه وقوع الاحتراز عن هذا فقد جاد ونقض القسمة وان تعدى القسمة
الى القياس بان قسم ثم استثنى نقيض قسم او اقسام فانتج ان الباقي من الاقسام
مجمع اجزاء الحد ثم قاس بان هذا المجموع قول مفصل دال على الماهية مساو وكل ما كان كذلك
هو حد فهو احد مما عرفناه ان القياس الاول ليس بالحقيقة قياسا لان اجزاء الحد بعينه
بانفسها المحدود اذا حصل ذاته في الوهم مجملا فلا يحتاج الى البيان فان ظن ان بيانه
هو برفع سائر الاقسام كان محالا فانه بين من رفع سائر الاقسام او مساو لها في
الخفاء فان الناطق ابين للانسان من انه ليس غير ناطق والاستثناء يحتاج الى ان

يكون

يكون ابين من النتيجة لا مثلها او اخفى منها واما الغلط في القياس الثاني فهو انا ان
طلبنا ان الحيوان الناطق المايت حد الانسان فطلبنا انه قول مفصل مساو للانسان
دال على ماهيته مقسما وبان في الخفاء والموضوع فيكون مصادرة على المطلوب
الاول بالقوة من وجه اذ هو تبسيط الحد الاكبر ولا يكتسب الحد بالاستقراء
لان الاستقراء لا يفيد علما هو كليا فكيف يفيد الحد لان الاستقراء يكون من الجزئيات
المحسوسة وهذه لا حدود لها ولانك اذا استقريت ان الحد حد لكل شخص محل
حد النوع فقد كذبت لا تكل شخص حدا لو كان يصح لا ثبات ذكر الاخر فما كان يمكن ان
ينقل الى النوع كله ولان الاشخاص مختلفة لا بالامور الذاتية بل بالاعراض وان قلت ان
الحد محمول على كل شخص من غير زيادة فليس يوجب هذا ان يكون حد النوع فان
قلت ان الحد حد النوع كل واحد من تلك الاشخاص فقد صادرت على المطلوب الاول
وكان بالاستقراء باطلا وايضا فان الحد لا يكتسب من حد الضد الاخر فليس لكل محدود
ضد ولا ايضا احد الضدين اولى بذلك من حد الضد الاخر وكيف يحد الضد المطلق
الواقع على الطرفين وليس له ضد يقبل ذلك بالجملة فان صاحب الصناعة يجب ان يكون عنده
قانون في معرفة الحد الصحيح وغير الصحيح كما يجب ان يكون عنده القانون في معرفة
القياس وكما انه ليس يبرهن قياس وان القول الذي اورده هو القانون
القياسي فكذلك الحد ليس عليه ان يبرهن على انه قد حد فان الذي يكون كذا
وكذا ليس بقياس او ليس بحد فليس يقبل اذا اورد عليه شيء على انه برهان

بان لم حد البرهان فانه نقول لو سلمت ان هذا حد البرهان لكسب اسم ان هذا برهان
على ان البرهان هو على انه الشى وانه الشى عوض عن جهته فلا يمكن ان يجهل واما
الحد فهو على جهته الشى ولا يصح ان يجهل الشى بل الحد يقتص بالتركيب وذلك
بان نعمد الى الاشخاص الذين لا ينقسم وينظر من اى جنس هى من العشرة التى
ذكرناها فناخذ جميع المحمولات المقومة لها التى فى ذلك الجنس او فى الشى الذى
تقوم مقام الجنس من الامور العامة فيجمع الدالة منها بعدان يعرف انها اول
لانها مثل الجنس فاخذوا الحيوان ثم الناطق فيحرى ان لا يكون فى المجموع شى
مكرر كما نقول جسم ذو نفس حساس ثم نقول معها حيوان فيكون الحيوان
مكررا اعادة بالاجمال والتسمية فاذا جمعنا هذه المحمولات ووجدناها شيئا
مساويا لمحدود من وجهين انتهى فهو الحد اما احد الوجهين فى المساواة فى الحمل
اعنى ان يكون كلما يحمل عليه هذا يحمل عليه ذاك وكلما هو ذاك يحمل عليه هذا
الحمل والثانى المساواة فى المعنى وهو ان يكون دالا على كمال حقيقة ذاته لا يشذ
منها شى فان كثيرا ما تغير الذات يكون تداخل بعض الاجناس وبعض
الفصول فيكون مساويا فى الحمل ولا يكون مساويا فى المعنى كقولك فى حد الانسان انه
جسم ناطق ميت مثلا فان هذا ليس بحد حقيقى بل هو ناقص لان الجنس القريب غير
موضوع فيه وكذا قولك فى حد الحيوان انه جسم ذو نفس حساس من غير ان يقول ومتحرك
بالارادة فان هذا مساويا فى الحمل وناقص فى المعنى ولا يلتفت فى الحد الى ان يكون

قولا وجيزا بل لا يتم الحد حدا بان يعبر على الايجاد ما لم يوضع فيه الجنس القريب
باسمه او بحده ان لم يوجد له اسم فيكون اشتمل على الماهية المشتركة ثم يوفى معه
جميع الفصول الذاتية وان كان الفا بواحد منها كفاية فى التميز فانه اذا ترك
بعض الفصول فقد ترك بعض الذاتيات والحد عنوان الذات وبيان له يجب
ان يقوم النفس صورة معقولة مساوية للصورة الموجودة سماها فى نفوس
لا ان يميز ايضا المحدود والحكماء ولا يطلبون فى الحدود التميز وان يحصل التمييز
بل يطلبون تحقيق ذات الشى ولذلك فلا احد بالحقيقة لما وجود له اما ذلك
و
قول وجيز يشرح الاسم ولذلك يا اخذ الفيلسوف بالحقل دال على الماهية
لم يقل قول وجيز يميز كما جرت عادة الحدس ان يقولوه ولهذا ما ذم بتحديد
من احد فى تحديد الفقر فقط وحد كالحد ليس فى تحديدهم الغضب فانه
شهوة الانتقام لا لانها لم يميزا بل لانها لو لم توفيا كمال الماهية بل لابد ام ان
يحلق كلها بحرمتها وان لم يخل بغير سبب ذاتى فى التحديد فيحصل
من هوان يكون تاليف حد النوع من الجنس القريب والفصل فعلى
هذا يجب ان تنقض الحدود للانواع واما الاجناس لان يوجد الفصول
التى تخص الانواع ويحذف ما يبقى ان كان اسما مفردا فصل باعتبار المحمول
كما نفصل الحيوان بانه جسم حساس نفس متحرك بالارادة وان لم يوجد لها
فهو المطلوب والقسمة ايضا موافقة فى الحد اذا كانت القسمة فى الذاتيات

اعني المقومات فكانت القسمة اتم قسمة من طريق ما هو فان قسمة الحيوان
الى ذي رجلين وكثير الارجل ليست قسمة له من طريق ما هو حيوان بل
من طريق ما هو ماش فانه لكونه ماشيا استعد لهذه القسمة لا لكونه
حيوانا فان الحيوانية لا يكفي لهذا الاستعداد ما لم يحصل لها طبيعة للشيء فلو
كان الحيوان غير ماش لم يستعد لهذه القسمة البتة واذا فعلت هذا
حفظت الترتيب ووجب ان يراعي شرطا ما ثانيا وان يقف في الوسط
بل يقسم ويقسم حتى ينتهي الى الذاتيات التي اذا قسمت ففي عرضيات و
اشخاص فان القسمة من الجوهر اذا انتهت الى الانسان وقف ولم ينقسم
بعد ذلك بالذاتيات وبعد ذلك اما ان ينقسم الشيء الى الاشخاص او الى
فصول عرضية كالكاتب والامي والمحترف والخاصب وغير ذلك انما
كما لا يطلب لم الا بعد مطلب هل كذلك لا يطلب ما الحقيقة الا بعد مطلب هل
وعن كل واحد منها جواب لكن الحقيقي في السؤال عن لم هو الجواب بالعلة
الذاتية التي هي الاوسط وايضا العلة الذاتية مقومة للشيء فهي اذن داخلة
في الحدود في جواب ما هو فيتفق اذن الداخل في الجوابين مثاله لم انكسف
القمر فنقول لانه توسط بينه وبين الشمس الارض فمحا نوره ثم تقول ما
كسوف القمر فنقول هو انمحاء نور القمر لتوسط الارض لكن هذا الحد كالحد
للكسوف ولا يكون عند المحصلين حدا تاما في البرهان بل حدا اي لا

يكون

يكون جزءا من مقدمة البرهان بل جزئين فالذي يحمل منهما على الموضوع
في البرهان اولا هو الحد الاوسط يكون في الحد محمولا بعد الاول
والذي يحمل في البرهان ثانيا يكون في الحد محمولا بعد الاول والذي
يحمل في البرهان ثانيا يكون في الحد محمولا اولا كما تقول في البرهان
ان القمر قد توسط الارض بينه وبين الشمس وكل مستضيء من الشمس
يتوسط بينها الارض فانه يمحي ضوءه فينتج اذن ان القمر يمحي ضوءه ثم تقول
وانمحى ضوءه فينكسف فاذا جاء الوسط ثم الانمحاء وفي الحد التام
يورد اولا الانمحاء ثم التوسط لانك تقول ان انكساف القمر هو انمحاء
ضوءه لتوسط الارض فان جعلت كل واحد من توسط الارض وانمحاء
ضوء القمر حدا اذا كان العنوان كان مميزا فكان حدا تاما وان لم يكن
حدا تاما سمي الذي يكون منها الحد الاوسط القياس مبدأ برهان
كما تقول في مثال آخر ان الرعد صوت انطفاء النار في الغمام
والغضب شهوة الانتقام ويسمى الذي يكون منهما للطرف الاكبر
نتيجة البرهان كقولنا ان الكسوف انمحاء ضوء القمر والغضب
غليان دم القلب وهذا انما يتفق اذا كان بعض الحد التام علة
للجزء الاخر فان اتفق في العلة كتوسط الارض كان الحد يسمى مبدأ
برهان وان اتفق في المعلول كالانمحاء كان الحد يسمى نتيجة برهان

والحد التام هو مجموع جامع الجنس والحد يقال بالتشكيك على خمسة اشياء فمن
ذلك الحد الشارح لمعنى الاسم ولا يعتبر وجود الشيء بان كان وجود الشيء
مشكلا اصل الحد او لا يعلم انه شارح للاسم كتحديد المثلث المتساوي الاضلاع
في افتتاح كتاب اقليدس فاذا صح للشيء وجود علم ح ان الحد لم يكن
بحسب الاسم فقط ويقال حد لما كان بحسب الذات فمنه ما هو نتيجة
برهان ومنه ما هو مبدا برهان ومنه ما هو حد تام مجتمع منهما ومنه ما
هو حد اوسط لامور لا علل لها ولا اسباب واسبابها وعللها غير
داخلة في جواهرها مثل تحديد النقطة والوحدة وتحديد ما اشبه
ذلك فان حدودها لا بحسب الاسم فقط ولا مبدا برهان ولا
ولا نتيجة برهان ولا هو مركب منهما ويقال علة الفاعل ومبدا الحركة
مثل النجار للكرسي والاب للصبي ويقال علة للمادة وما يحتاج ان يكون
حتى يقبل ماهية الشيء مثل سل الخشب ودم الطمث ويقال علة للصورة
في كل شيء يكون فانه لم تقترن الصورة بالمادة لم يكون الشيء و
يقال علة للتمام والشيء الذي نحوه ولاجله الشيء مثل الكن للبيت
وكل واحد من هذه اما قريبة كالعفونة للحمى واما بعيدة واما بالقوة واما بالفعل
واما خاصة كالبناء للبيت واما عامة كالصانع للبيت واما بالذات واما
مثل السقمونيا يسهل فانه يسخن بذاته واما بالعرض مثل السقمونيا

يبرد

يبرد لانه يزيل سخونة الصفراء باسهالها او شرب الماء البارد و
يسخن لانه يجمع السخونة واما يجب ان يعطى في البراهين العلل التي بالذات الخاصة
القريبة التي بالفعل حتى ينقطع سؤال لم والا فهو ناقص بحسب العلل الا
ان يقع حدودا وسطى في البراهين لانتاج قضايا محمولاتها اعراض ذاتية
واما العلل الفاعلة والقابلية فلا يجب من وضعها وضع المعلول واتباعه
ما لم تقترن بذلك ما يدل على ضرورتها علة بالفعل مثل اقتران انفعال الاجسام عن
عن الحرارة الغريبة التي في الابدان بالقوة المبردة التي فيه فانه يجب عن ذلك
التبريد وكذلك يجد في كثير من المواد ولكن كثيرا من الامور الطبيعية يلزم عن
اقتران موادها بفاعليها ان يوجد المعلول ضرورة بل هذا في كلها وكثير منها لا بد
مادتها على الطبائع اي تم الاستعداد الذي يجب ان يوجد الكائن كنطفة الانسان
وكانه لا فرق بين القسمين وهذا يجب ان يكون لغاية كما سنوضح بعد بان
الامور الموجودة في عالم الطبيعة اذا لم تعتبر فيها المواد والفاعل القريبة و
الصورة كانت ضرورة فاذا تحقق وجودهما او لصادفت الضرورة غاية
فلا يمنع اذا استعمال الغاية في براهين مثل ذلك وما لم يكن هذا من الكائنات الغير
الطبيعية فلا مانع البتة من استعمال الغاية في براهينها بل لا بد منها حيث يكون
المعلول انما يجب باجتماع الفاعل والقابل معا فان الواحد منهما لا يكفي حدا اوسط
وما لم يجتمعا فلا لم كانت الاضراس الطواحن عريضة فنقول لان المادة كانت تامة الاستعداد

الاستعداد للفاعل التام القوة ومثل ملاديا ونقول ايضا الاعراض اما ان يدل سببها
الطبيعي وكل ما يراد منها الطبيعي يعرض واما الصورة المادية فلا يحتاج الى شرط في
ادخاله حدا اوسط كما يقول لم هذا الجسم يحترق فيقول لان له الصورة النارية وكان
الغالب في اكثر الامر بعيد اللم دون الان وقد يجتمع في الشيء علل فوق واحد حتى الاربعة
كلها وقد يكون لبعض الاشياء بعض العلل دون بعض فتلك لا يدخل في حدود العلويات
ولا براهينها علة مادية فقد قلنا في العلل ودخولها في البراهين واما في
دخولها في الحدود فلما اوضحنا ان العلل الذاتية دائما كان للشيء علة مساوية او
اعم وكانت ذاتية فدخولها ظاهر واما العلل التي هي اخص من الشيء مثل ان للحمى علل
كالعفونة وكالحركة العنيفة او اشتعال من غير عفونة وللصوت ايضا علل
منها والطفاء والانكسار وخفقة وقرع بعضا وما اشبه ذلك فليس شيء منها
يدخل في الحد ويدخل في البرهان اما في الحد فيطلب الشيء الجامع لها ان وجد
مثل القرع المقاوم الذي هو جامع لانواع الصوت فيكون هو العلة التي
يدخل في الحد واما العلل الخاصة فلحدود انواع الشيء مثل انطفاء النار و
لحدود الرعد لا لحد الصوت المطلق وقد يجد الشيء يجمع تلك الاربع ان
كان ذاتية له كحد القدوم بانه الة صناعية من حديد شكلها كذا لنقطع
الخشب نحتا خاصا والصناعة يدل على المبدا الفاعل والشكل على
الصورة والنحت على الغاية والحديد على المادة وهذه الابواب كلام

طويل

طويل لا يليق بهذا الموضع ان في الكائنات امورا بعضها علل لبعض
في الدور وكذا القياسات التي منها يكون دورا مثل انه لم كان السحاب فقيل
لانه كان فقيل لم كان البخار فقيل لان الارض كانت ندية وفعل فيها الحر فقيل
لم كانت الارض ذات نداوة فقيل لانه كان مطر فقيل لم كان مطر فقيل لانه كان
سحاب فيتبع من هذا انه كان سحاب وان كان هناك وسايط ولكن
لا فرق في البرهان الدوري بين ان يوجد حدا وقع مكررا بلا واسطة
بين طرف مكرر او وقع مكررا او بين طرفي مكرر وسايط لكن المراد
الذي اوردناه ليس في الحقيقة دورا لان السحاب الواقع حدا
اوسط ليس واحدا بالذات بل بالنوع وليس هذا ما يجعل القياس دورا
لان الدوري هو ان يوجد الشيء في بيان نفسه لا ان يوجد مساويه
في النوع في بيانه وهو غيره بالذات وتحليل هذا القياس ان السحاب
شيء سببه البخار وكل شيء سببه البخار فانه يوجد مع وجود البخار
فالسحاب وجد مع وجود البخار والبخار شيء سببه نداوة الارض
وكل شيء سببه نداوة الارض فانه يوجد مع نداوة الارض ونداوة
الارض شيء سببه المطر وكل شيء سببه نداوة المطر فانه يوجد مع
وجود المطر والمطر شيء سببه السحاب وكل شيء سببه السحاب فانه
يوجد مع وجود السحاب العلل التي هي اخص ويكون حدودا

وسطى في البرهان مثل كون السحاب عن تكاثف الهواء بالبرد وعن انعقاد
البخار والزلزلة عن حدوث ريح او انحطام دهدهة او اندفاع سيل
في باطن الارض والرعد عن ريح وعن اطفاء دخان نارى والحمى عن
عفونة ومن حرارة روح بلا عفونة وقد يمكن ان يجمع لهذه العلل معنى عام يحمل
عليها وقد لا يصح لانه يذهب في الامر ذلك الى غير النهاية لكن لا يقف عند
عام لا واسطة بينه وبين تلك الخواص ومعلوم انه لا يمكن ان يوجد علة مساوية
لمحمول الاكبر فما كان من العلل الخاصة لا يوجد بينها وبين الاكبر ما هو اعم منه ومساو
للاكبر فلا يمكن ان يحصل حدودا وسطى الا الموضوعات لها اخص ايضا
من الاكبر فلا يكون علل وجود الاكبر على الاطلاق بل علل وجوده للاخص فالاخص
فان الحمى المطلقة ليست معلولة للعفونة بل حمى هذا الانسان او حمى اصحاب
الغب ولذلك النوع ليس علة وجود هذا الجنس مطلقا بل لما هو تحت النوع
شخص او نوع دونه وما كان يوجد له معنى عام فان حمل الاكبر على الحدود
الوسطى التي هي اخص لا يكون اولا ولكن بتوسط العام مثل ان علة
الشجرة بتساقط ورقها وهي تينة واخرى وهي جوز واخرى وهي كرم
ويكون العلة لانتثار الورق فيها جمود رطوبتها وانقطاعها ولكن
ليس لهذه الوسطيات التي هي تينة وجوز وكرم اولا وكرم اولا
ولكن يعرض الورق بالتين (?) والكرمة والجوز عوارض بلا واسطة

واما انها تجمد رطوبتها فليس لانها تينة او جوز والكرمة عوارض بلا واسطة
بل لانها عوارض الورق وهو تتساقط اوراقها الا لانها تلك ولا الورق ولكن يعرض لتساوي
الرطوبة وجمودها فقد بان انه ينعكس في الحد الاوسط الا لعلة على الاكبر المعلول وان
لا ينعكس واعلم ان الرسم هو ان يعرف الشيء بقول مؤلف من اعراضه وخواصه
واجود الرسوم ما يكون الجنس فيه قريبا مثاله في رسم الانسان انه حيوان
ضحاك عريض الاظفار ويجب ان يكون الخواص بينة للشيء لا يمكن تعريف المثلث
بانه الشكل الذي زواياه الثلث مساوية لقائمتين فان هذا خاصة يبرهن
على وجودها للمثلث في اقليدس فما يجب مراعاتها في الحدود
وهنا مواضع يجب ان يراعى في الحدود حتى لا يقع في اغفالها سهو فمن
ذلك ما يقع في جانب الجنس ومنه ما يقع في جانب الفصل ومنه ما هو مشترك و
هذا المشترك هو ايضا مشترك للحد الناقص والرسم فمن الخطأ في الجنس ان يوضع الفصل
مكانه كقول القائل ان العشق افراط المحبة وانما هو المحبة المفرطة ومن ذلك ان يوضع
المادة مكان الجنس كقولهم الكرسي انه خشب يجلس عليه وللسيف انه حديد يقطع
به فان هذين قد اخذ فيهما المادة مكان الجنس ومن ذلك ان يوجد الهيولى مكان
الجنس كقولك للرماد انه خشب محترق ولذلك اخذهم الجزء مكان الجنس كقولهم
ان العشرة خمسة وخمسة واوردوا في التعليم الاول لهذا مثالا اخر وهو قولهم
ان الحيوان جسم ذو نفس والجسم هنا مادة لا جنس كما عرفت ومن ذلك ان

يوضع الملكة مكان القوة والقوة مكان الملكة وذلك في الاجناس المتقدمة في
اجزاء الحد وذلك كقولك ان العفيف هو الذي يقوى على اجتناب اللذات الشهوانية
ولا يفعلها والفاجر يقوى ايضا فقد وضع اذن القوة مكان الملكة لاشتباه
الملكة بالقوة لان الملكة قوة ثابتة وكقولهم ان القادر على الظلم هو الذي من شانه
وطباعه النزوع الى انتزاع ما لغيره من بين غيره فقد وضع الملكة مكان القوة لان القادر
على الظلم قد يكون عادلا لا يظلم ولا يكون من طباعه هكذا ومن ذلك ان ياخذ اسما مستعارا
او متشبها كقولهم ان الفهم مرافقة وان النفس عدد ومن ذلك ان يضع شيا من
اللوازم من الاجناس كالواحد والموجود ومن ذلك ان يضع النوع مكان الجنس كقولهم
ان الشر هو ظلم الناس والظلم نوع من الشر واما من جهة الفصل فانه يجب الا ياخذ
فصولا والانفعالات اذا اشتدت تبطل الشيء والفصول اذا اشتدت تمت الشيء
وان ياخذ الاعراض فصولا للجواهر وان ياخذ فصول الكيف غير الكيف وفصول المضاف
غير المضاف واما القوانين المشتركة فمثل ان يعرف الشيء بما هو اخفى منه كمن حد النار
بانه جسم شبيه بالنفس والنفس اخفى من النار ومثل تحديد الشيء بما هو مساو له
في المعرفة او متاخر عنه في المعرفة مثال المساوي في المعرفة العدد كثرة من الاحاد
والعدد والكثرة شيء واحد فهذا قد اخذ نفس الشيء في حده ومن هذا الباب ان
ياخذ الضد في حد الضد كقولهم الزوج عدد يزيد على الفرد بواحد ثم الفرد
عدد ينقص عن الزوج بواحد وكذلك اذا اخذ المضاف في حد المضاف اليه

كما اذا اخذ الجنس في حد النوع والنوع في حد الجنس وذلك ظن
انه لما كان المتضايفان يعلم ان كل واحد منهما مع الاخر يجب من ذلك
ان يعلم كل واحد منهما بالاخر فوجد كل واحد منهما في تحديد الاخر فهذا الجهل بالفرق
بين ما لا يعلم الشيء الا معه وبين ما لا يعلم الشيء الا به فان ما لا يعلم الشيء الا معه
يكون مجهولا مع كون الشيء مجهولا ويكون معلوما مع كونه معلوما وما لا يعلم الشيء الا به
يجب ان يكون معلوما قبل الشيء لا مع الشيء واما المتقابلات بحسب
السلب والعدم فلا بد من ان يوجد الموجب والملكة في حدهما من غير عكس
وذلك لان الوجود معلوم بذاته والعدم يعلم بالوجود وكذلك السلب والايجاب
واما الذي ياخذ المتاخر الشيء في حده فكقولهم الشمس كوكب يطلع نهارا
ثم النهار لا يمكن ان يحد الا بالشمس لانه زمان طلوع الشمس وكذلك التحديد
المشهور للكمية بانها قابلة للمساوات واللامساوات والكيفية بانها
قابلة للمشابهة وغير المشابهة وان المساوات يعرف بانها اتفاق
في الكمية وكذلك المشابهة بانها اتفاق في الكيفية فهذا وما اشبهه
من المعاني الصادة عن الاصابة في الحدود الظن الحقيقي هو
ظن في شيء انه كذا ويمكن ان لا يكون كذا والعلم اعتقاد بان الشيء يكون
كذا وانه لا يمكن ان لا يكون كذا وبوساطة الموجبة التي لذلك في ذاته
وقد يقال لتصور الماهية بتحديدها والعقل اعتقاد بان الشيء كذا وانه

وامر لا يمكن ان لا يكون كذا طبعا بلا واسطة كاعتقاد المبادى الاولى الحدس
وتدعى التصور والمهيئة مثالها بلا عدد ها كتصور المبادى الاولى بحدود
والذهن قوة للنفس معدة نحو اكتساب العلم والذكاء قوة استعداد الحدس
والحدس حركة النفس الى اصابة الحد الاوسط اذا وضع المطلوب او اصابة
الحد الاكبر اذا اصيب الاوسط وبالجملة سرعة انتقال من معلوم الى مجهول كمن
يرى تشكل استفادة القمر عند احواله نوره وبعده من الشمس فيحدس انه يستفيد
من الشمس والحس اما يدرك بالجزئيات الشخصية والذكر والخيال يحفظان
ما يؤديه الحس على شخصيته واما الخيال فيحفظ الصورة واما الذكر فيحفظ الصورة
المعنى الماخوذ معه ذلك كالمعنى الذى صاد به الذئب مهروبا عنه واذا ادرك الحس
كان ذكرا واذا ادرك الذكر كان تجربة والفكر حركة ذهن الانسان نحو المبادى للمطالب
ليصير منها الى المطالب والصناعة ملكة نفسانية يصدر عنها افعال ارادية
بغير روية والحكمة خروج نفس الانسان الى كمال الممكن في جزئي العلم والعمل اما في
جانب العلم فان يكون متصورا للموجودات كما هي ومصدقا بالقضايا كما
هي واما في جانب العمل فان يكون قد حصل عنده الخلق الذى يسمى العدالة و
الملكة الفاضلة والعقل الكلي يدرك الكليات مجردة فانه يدرك الانسان المشترك
الاوليا بعينه والحس والخيال والذكر يدركان الجزئيات فان الحس لا ينال الا
المقول على كثيرين وكذلك الخيال فانه اي صورة احس بها في التحليل او

الحس

الحس الانسانية لم يمكنك ان تشرك فيها سائر الصور الشخصية لان سائر ما يقع في
الحس والخيال يكون مع عوارض من الكم والكيف وللاين والوضع غير ضرورية
في الانسان مطلقا ولا سيما وبدلها فالكليات من التصديقات والتصورات الواقعة
فيها غير مدركة بالحس ولا بالتخيل لكنها معا وذلك ان العقل اما من جهة التصور فلان
الحس يعرض على الخيال امورا مختلطة والخيال يعرض على العقل ثم العقل يفعل
فيها التمييز والتجريد ويأخذ كل واحد من المعاني مفردا ويرتب الاخص و
الاعم والذاتى والعرضى فيرتسم في العقل المعاني الاولى التى هي الاوليات
للتصور ثم يركب منها الحدود واما من جهة التصديق فقد تعين الحس والخيال
بالتجربة وبالحدس فقد تعين بالاستقراء والفرق بين الاستقراء والتجربة
معلوم والاستقراء اما على سبيل الاحتجاج واما على سبيل التنبيه لمن يسوى
جزئيات من امور احكامها بعد التصديق الا ان النفس عنها غفلة وتنبيه
على سبيل الغرض بان يعين الاولى اعطاء التصورات ثم التصورات يأتلف
بايجابات وسلوب فيلوح للعقل ما يجب ان يصدق به بذاته ويلوح له
القياس فيما يجب ان يكتسب التصديق واما سائر العلوم اي ما بعد الاوليات فمستفاد
واما من التجربة واما بتوسط اذا كان نفس تأليف البسائط لا يقتضى التصديق فيكون
العلوم المكتسبة يسبقها شيئان احدهما عدم التصور والثانى عدم الوسط والاولى
لا يسبقه قبل ان يعلم الا عدم التصور ثم اعلم ان الذى يحس بالجزئي فقد يحس بوجه ما

الكلي بان الذي احس سقراط انسانا ويودي الحس الى النفس سقراطا
وانسانا الا انه انسانا منتشر لعوارض الانسان ثم العقل يجرده ويحط عنه
العوارض اعني الاعراض الغريبة فيبقى الانسان المجرد ولا تعاوت به سقراط
افلاطن ولو ان الحس لم يكن ادرك بوجه ما الانسان لكان الوهم فيما دون الحيوان
لا يميز بين اشخاص نوعين مالم يكن عقل ولا الحس غير ايضا ذلك بل الوهم وهذا
كما يدرك الحلاوة في العسل كما ادركها منه غير فيها مال ادركهما في السكر غير
فيهما ايضا وهي غير المعقول من الحلاوة ما لها يدركهما فيهما مع عوارض غريبة
ولا كذلك المعقول من الحلاوة فالها يدركها فيهما مع عوارض غريبة ولا يكن
من المعقول منها وكذلك الحال في صورة الانسان مثل مانك يدرك زيدا
ويدرك ما يشبه منه عمروا وما لا يشبه منه معا ولا يفطن انك يدرك
صورة رجل يطابق كل شخص انساني وهذا المأخذ اعني اقتناص الاوليات
شبيه بماخذ تركيب الحدود اذ ليس في التصديق بالاوليات وسط يكفي
فيه التركيب والقوة التي يعطا ذلك هي العقل الفطري وانما يتم فعله حين
يقوى الخيال والذكر والوهم والفكرة قوة ينتفع بها العقل الا ان يقوى بحيث
يتسلط على العقل كما نذكره في كتاب النفس في ابانة المواضع المغلطة للباحث
نقول ان الافعال السوفسطائية اما في القياس المطلوب به انتاج الشيء واما
في الاشياء خارجة عن القياس مثل تخجيل الخصم ورد قوله والاستهزاء به

وقطع كلامه والاغراب عليه في اللغة واستعمال ما لا يدخله في المطلوب وما يجري
مجرى ذلك وهي عشرة واما اللواتي في القياس المطلوب به انتاج الشيء فاما مذكورة
وذلك اما ان يقع في اللفظ واما ان يقع في المعنى واما ان يقع في صورة القياس واما ان
يقع في مادته واما ان يكون غلطا واما ان يكون مغالطة ونحن نعلم انه اذا تركب
الاقاويل القياسية تركيبا على شكل من الاشكال وكان هناك اجزاء اولى
متمايزة اعني الحدود واجزاء ثوان متمايزة اعني المقدمات وكان الضرب
من الشكل منتجا والمقدمات صادقة وغير النتيجة واعرف منها ما كان يلزم لزوما
حقا فالقول الذي لا يلزم عنه الحق اعني القياس السوفسطائي اما ان لا يكون
تركيبه بحسب شكل من الاشكال او لا يكون بحسب ضرب منتج او لا
يكون هناك الاجزاء الاول والثواني متمايزة او لا يكون المقدمات صادقة
او لا يكون اعرف منه اما الاول من هذه الشرائط فهو اما ان لا يكون
تاليفه من اقاويل جازمة او يكون من جازم واحد فقط ويكون من جازم
فوق واحد الا انها عدمت الاشتراك الحقيقي وذلك على وجهين اما ان
يكون عدمها الاشتراك في الحقيقة والظاهر جميعا واما ان لا يكون في الحقيقة
بل انها في الظاهر اشتراك فان كان لها في الظاهر فهناك لفظ يفهم منه معان
فوق واحد فيكون اما بحسب بسايطه واما بحسب تركيبه اذا كان بحسب
بسايطه فاما ان يكون لفظا مشتركا وهو الواقع على عدة معان ليس بعضها

اخص من بعض كالعين الواقع على المطر والآلة المبصرة والدينار وغير جملة
ذلك فانه قد يسمى لفظا مشكلا وهو المتناول للشيء وضده كالجلل والباهل
فان الجلل على الكثير والصغير واما ان يكون لفظا متشابها وهو الواقع
على عدة متشابهة الصور مختلفة في الحقيقة لا تكاد توقف على تخالفها
كالناطق الواقع على الانسان الواقع على الانسان والفلك والملك والحي الواقع
على الاله جل جلاله والانسان والنبات وكلما له يد وحركة في جوهره واما
لفظا منقولا وهو الواقع على عدة ولكن وقوعها على احدهما اقدم على ان المتاخر
يسمى به على الحقيقة كلفظ المنافق والفاسق والكافر ولفظ الصوم و
الصلوة واما لفظا مستعارا وهو الذي ياخذ الشيء من غيره من غير ان نقل
في اللغة فيجعل اسما له على الحقيقة وان كان في الحال يراد به معناه كقول
القائل ان الارض ام البشر واما اللفظ المجازي وهو الذي يطلق في
على الشيء والمطلوب به في الحقيقة غيره كقول القائل سل المدينة اي اهلها
وربما كان اللفظ المشترك لا في جوهره بل في صيغته واحواله كالمشترك بين
الفاعل والمفعول والذكر والانثى وما يجري مجراه ولهذا ظن بعض الضعفاء
العقلاء ان الهيولى قد يستحيل ان يقال انها تفعل فعلا ما لانها قابلة للتاثير
والقبول فعل واما الذي يكون بحسب التركيب فقد يكون الاستعداد
حروف النسق الى اشياء مختلفة كقول القائل كلما علمه الحكيم فهو كما علمه

فان

فان ههنا ينعطف على كل ما وعلى الحكيم بحسبه يختلف المعنى وقد يكون
التغيير للترتيب الواجب وقد يكون لمواضع الوقف والابتداء وقد يكون
لاشتباه حروف النسق انفسها ودلالتها على عدة معان في العربي ولهذا
قد يصدق الشيء مجتمعا فيظن انه يصدق متفرقا فيقال ان الخمسة زوج وفرد
لان الخمسة زوج والخمسة ايضا فرد وهو اثنان وثلثة والسبب فيه
اشتباه دلالة الواو فانه يدل على جمع الاجزاء وقد يدل على جمع الصفات
وقد يصدق الشيء متفرقا ولا يصدق مجتمعا كقول القائل زيد طبيب ويكون حاذقا
في الطب وزيد بصير ويكون كذلك في الخياطة فاذا قال زيد طبيب بصير
اوهم الغلط لاشتباه الحال بين اشتراط في الطب بحسب هذا اللفظ
وبين الفائدة بنصب زيد واما السبب الثاني هو عدم التمايز اجزاء
القول القياس فانه لا ينتهي فيما يكون الفاظا مركبة الا وفيه رابط
ثم ينقسم قسمين فاما ان يكون اجزاء المحمول والموضوع متمايزة في
الوضع ولكن غير متمايزة في الانسان واما ان لا يكون متمايزة في
الوضع فيكون هناك شيء هو من الموضوع فيتوهم انه من المحمول او من المحمول
فيتوهم انه من الموضوع مثال التمايز في الوضع دون الانسان قول
القائل كلما علمه الفيلسوف فهو كما علمه الفيلسوف يعلم الحجر فهو ذو ان
حجر ومثال الغير المتمايزة في الوضع كقولك الانسان بما هو انسان امان

اما ان يكون ابيض او لا يكون ابيض فقولنا هو انسان يشكك هو
جزء من المحمول او من الموضوع فلا يبعد ان يقع من هذا وامثاله مغالطات
يصعب حلها وقد يعرض هذه المغالطات في جمع اتحاد التركيب
واما الكذب في المقدمات فلا محالة ان الطبع اذا ادعى الكاذب فانما
يدعي بسبب ما اشبه الصدق ومن بلغ الى ان يصدق باي شيء اتفق
بلا سبب فقد انخلعت عنه الغريزة البشرية فاذن السبب اما في لفظ
واما في معناه والذي في اللفظ فينظر مما سنذكره وذلك مثل اشتراك
معنيين في لفظ يوهم التساوي بينهما في كل حكم ومثل اشتراك اللفظين في
معنى وافتراقهما في معنى معتبر في لفظ فانه اذا كان كذلك اوهم ذلك ان
الحكم في اللفظين واحد وربما كان لاحد اللفظين زيادة معنى يتغير به الحكم و
مثال هذا الخمر والسلافة فان معنى واحد قد يشترك فيه هذان الاسمان
ثم للسلافة زيادة معنى واما الذي من جهة المعنى فلا يخلو اما ان يكون
الكاذب كاذبا بالكل وهو الذي لا يصدق الحكم فيه على شيء من موضوعه ولا
في حال من الاحوال ولا في وقت من الاوقات واما ان لا يكون كاذبا في الجزء
وهو ان يكون الحكم فيه يصدق على كل شيء من الموضوع وفي وقت او
حال فان كان كاذبا في الكل فيشبه ان يكون له شركة مع الصادق في
المعنى وذلك المعنى قد يكون جنسا او فصلا واتفاقا في عرض واتفاقا في

مساواة النسبة وان تعمم امر فلا يكون شركة عامة فيما سوى الفصل
والجنس فانه قد يكون المشترك فيه عارضا كليا للموضوعين وقد يكون
كليا لاحدهما وفي البعض للاخر وقد يكون في بعض كل واحد منهما والذي
يصدق لا في الكل فاما ان يكون في بعض الموضوع فقط او يكون في كل واحد
من الموضوع ولكن في وقت دون وقت او يكون في كل وقت دون
وقت او يكون في كل وقت دون وقت ولكن بشرط لا على الاطلاق
او يكون على الاطلاق ولكن بشرط وذلك الشرط اما تأليف في القول
او عدم التأليف في القول فان لم يكن التأليف فيه فاما ان يكون افرادا صحيحا
واما عدم افراد فيه فان كان ايضا عارضا لبعض الموضوع فاما طبيعي واما اتفاقي
وجميع هذا الايهام توهم العكس فانه اذا اتفق وروي سيال اصفر وكان
مرا عند المرء اتفق ان روي سيال اصفر غير طعم مر فربما كان حلوا
كالعسل بسبب ذلك فانه اذا وجدت المرة مرة وظن ان كل اصفر مر واما
الذي يكون من جهة ان المقدمات ليست غير النتيجة فهو المصادرة الذي
يكون بالمصادرة على المطلوب الاول في المستقيم وبالمصادرة على
نقيض المطلوب في الخلف وقد اشير الى ذلك فيما سلف واما الذي يكون
من جهة المقدمات ليست بأعرف من النتيجة فيكون بالاشياء التي تساوي
النتيجة في المعرفة والجهالة بها وبالاشياء التي تأخرها في المعرفة ويكون

سبيل القياس الدوري وقد اشير الى ذلك فيما سلف ويجتمع من جملة هذا
ان جميع اسباب المغالط في القياس اما لفظي واما معنوي واللفظي اما اشتراك
في جوهر اللفظ المفرد او اشتراك هيئة وشكل او اشتراك يقع بحسب التركيب
لا بحسب لفظ مفرد او لاجل صادق بجمع وقد يفصل بفصل صادقا او لاجل صادق
مفارق قد يركب بفصل صادقا واما الاشتباه الاعراب والبناء والشكل و
الاعجام واما المعنوي اما ان يكون لما بالعرض وهو ان يوجد ما بالعرض مكان
ما بالذات كمن يقول ان الشجرة يقبل القسمة المقادير واما القابل القسمة
المقادير مطلقا وحيثما وقد يكون بسبب اخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل
كمن يقول ان الجزء من الوحي الذي على القطب ابطا حركة وهذا السبب اخذ
الجزء الذي هو بالقوة مكان ما بالفعل واما من جهة سوء اعتبار شروط
النقيض في الحمل وقد عرفت الشرائط التي يصير في النقيض واما ايهام
العكس واما الايهام عكس اللازم كما ذكر من امر السيال والاصفر والمرة
واما المصادرة على المطلوب الاول واما من اخذ ما ليس بعلة علة على ما هو
مذكور في كتاب القياس واما بجمع المسايل في مسئلة واحدة بلا تم
المطلوب واحدا بعينه واما بان ياخذ لاحق الشيء مكان الشيء فهذا
القدر كاف في المعاني المنطقية ولنشتغل الى المعاني الحكمية مستعينا بمن يعلم ما لا نعلم

تم كتاب الاول في المنطق والحمد لله
والصلوة على رسول الله
واله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد وآله الطاهرين

كتاب الثاني في المقدمات التي يحتاج اليها في جميع العلوم

وهو العلم الموسوم بعلم ما بعد الطبيعة وفيه مقالات المقالة الاولى

في الوجود ١٢ فصلا الفصل الاول قد عرفت ان موضوع هذا

العلم هو الامر العام لجميع الامور وهو الموجود بما هو موجود اعني

الوجود وبيان ذلك ان الجسم قد يبحث عن احواله من حيث هو متحرك

او ساكن في الطبيعيات والمقدار قد يبحث عن احواله من حيث مقدار

في الرياضيات وليس يبحث عن نحو وجودها في تلك العلوم وانما يبحث

عن نحو وجودها ونحو وجود جميع الامور التي تشاركها في هذا العلم فيكون

موضوعات ساير العلوم كالاعراض الذاتية لموضوع هذا العلم وعلم

ان موضوع العلم يوضع في اوايل كل علم بحده مصدقا به وموضوع هذا

العلم لا يمكن تحديده لانه اول في التصور اذ ليس له جنس ولا فصل وبالجملة لا شيء

اعرف منه حتى يعرف به ولا شيء اعم منه حتى يؤخذ في حده ومن رام بيان الوجود

على انه ليس الا مجهولا فقد اخطا فان القايل اذا ما ا[illegible] حقيقة الموجود ان يكون

فاعلا او منفعلا فقد اخطا من جهة ان هذين من اقسام الموجود والموجود

اعرف من الفاعل والمنفعل وهذا يشبه قول من قال ان الشيء هو الذي يصح عنه

الخبر وانما يعرف الصحيح والخبر ان يستعمل في بيان كل واحد منهما انه شيء

او انه امر او ما او الذي وهذه كما ترى مرادفات لاسم الشيء فاذن مثل هذه البيانات

تنبيهات مع فساد الماخذ وبيان ذلك ان كل ما يعرف فان ما يعرف بالحس او يعرف

بالعقل وما يعرف بالعقل فلا محالة اما ان يعرف بالحد او بغيره ولا محالة يكون الحد

مولفا من امور عامة وكذلك ما يعرف بغير الحد كالرسم وما يشابهه وفي كلا العلمين

ينتهي الامر الى عام لا عام فوقه اما جنس واما لازم متصور بذاته والا تسلسل

الى غير نهاية ثم الامور التي تقع تحت العام تتميز بعضها عن البعض اما بفصل

واما بامر مستفاد من الجنس واما بعرض او خاصة فاما اثبات وجود موضوع

هذا العلم اعني الوجود فيستغنى عنه فانا اذا قلنا كذا موجود فانا نعني

به امرين احدهما انه ذو وجود كما يقال الراس مضاف الى ذي راس

وهذا كلام مجازي وبالحقيقة فان الموجود هو الوجود والمضاف هو الاضافة

وذلك لان موجود ليس هو ما يكون به الشيء في الاعيان بل كون الشيء في الاعيان

او صيرورته في الاعيان ولو كان الشيء يكون في الاعيان بكونه في الاعيان

لتسلسل الى غير نهاية فاذا كان يصح كون الشيء في الاعيان فاذن الوجود الذي

هو الكون في الاعيان هو الموجود بل الوجود الواجب بذاته هو موجود بذاته
ثم ليس يتبين من هذا ان الكون في الاعيان هو كون شيء لكن البرهان و
الحس اوجبا ان بعض الكون في الاعيان هو لشيء ما وبعضه لا يقترن بشيء
وذلك لان الكون في الاعيان الذي لا سبب له لو كان متعلقا بشيء لكان ذلك
الشيء سببا ما لذلك الكون وقد فرضنا انه لا سبب له ثم اعلم ان الوجود يحمل
على ما تحته حمل التشكيك لا حمل التواطؤ ومعنى ذلك ان الوجود الذي لا سبب له
متقدم بالطبع على الوجود الذي له سبب وكذلك وجود الجوهر متقدم على وجود
العرض ايضا فان بعض الوجود اقوى وبعضه اضعف فبين انه لا يصلح ان يقال ان
الوجود عام يحمل مثلا على وجود الانسان والحمار والفلك بالسوية كالصفرة والحمرة و
ونعلم ان بعض الاجسام متقدم على بعض ومعنى ذلك ان وجود تلك الاجسام
متقدم على وجود غيرها لا ان الجسمية متقدمة على الجسمية وكذلك اذا قلنا
ان العلة متقدمة على المعلول فمعناه ان وجودها متقدم على وجود المعلول وكذلك
اذا قلنا ان الاثنين متقدم على الاربعة وامثالها فانه ان لم يعتبر الوجود لم يكن
تقدم ولا تأخر فان التقدم والتأخر وكذلك الاقوى والاضعف كالمقومين
للموجودات فقد بان ان الوجود امر عام يحمل على ما تحته لا بالتواطؤ بل بالتشكيك
فاذا حمله على ما تحته حمل اللازم لا حمل المقوم فليس عموميته عمومية الجنس
ولو كان الوجود يحمل على ما تحته بالتواطؤ اعني حمل المقوم لكان وجب

ان

ان يكون حمله على واجب الوجود بذاته وعلى سائر الموجودات حمل المقوم و
لكان واجب ان ينفصل واجب الوجود بذاته عن غيره بفصل وهذا محال
فلهذا لم يجب في بدو النظر ان يكون الوجود وجود الشيء حمل اللازم هو مثل حمل
العرض على المقولات التسع والواحد على اقسامها والتقدم والتأخر على اقسامها
والمتقابلات على اقسامها والشيء على ما تحته وغير ذلك مما قلنا كل واحد كان
الوجود امرا عاما فيجب ان يكون وجوده في النفس فان الوجود يوجد في النفس
بوجود اذ هو كسائر المعاني المتصورة والذي في الاعيان منه هو موجود ما
ويخصص كل وجود هو باضافته الى موضوعه اي يتقوم باضافته الى موضوعه
والى سببه لا ان يكون الاضافة لحقته من خارج فان الوجود المعلول عرض
وكل عرض فانه متقوم بوجوده في موضوعه وكذلك حال الوجود فان وجود
الانسان مثلا متقوم باضافته الى الانسان ووجود زيد متقوم باضافته
الى زيد لا كما يكون الشيء في مكان ثم يعرض له الاضافة من خارج فانه يجري
اعني ان الاضافة لا يقومه بل اضافة وجود كل شيء يقومه وبيان ذلك انه
لو كان معنى قائما بذاته ثم كان يلحقه الاضافة الى موضوعات مختلفة من
خارج لكانت الاضافة موجودة للموجود المفروض قائما بذاته بذلك الوجود
بعينه ولكان يجب ان يكون الوجود المفروض قائما بذاته وجود اضافة
الى موضوعه هذا خلف فاذن اضافة كل وجود الى موضوعه غير لاحقة

بل يقومه وما يقومه العرض اعنى الاضافه فهو ادن عرض وكذلك حال الا مكان
لكن الوجود الذى لا سبب له معلوم انه ليس بعرض وانما كلامنا فى وجود
المعلومات والموجودات معان مجهوله الاسامى مشروح اسماوها انه
موجود كذا والموجودات الذى لا سبب له يعم الجميع فى الذهن
الموجود العام كما انا لو لم نعرف الكميه والكيفيه وساير الاعراض
باساميها ودرسوها لكنا نقول الكم شى هو عرض ما او موجود ما فى
موضوع ونسبه الوجود الى اقسامه كنسبه الشى الى ما تحته لكن اقسام
الشى معلومه الاسامى والخواص ولا كذلك اقسام الوجود وهذا كما ان
انواع الاعداد معان مجهوله الاسامى فنعبر عنها ببعض لوازمها فيقال عشره
اى العدد الذى من خواصه او لوازمه الانقسام الى عشره احاد وليس من
جميع ما قلناه ان الوجود الذى لا سبب له ليس يقوم ذاته من
جنس هو الوجود المطلق وفصل يقترن به فانه لو كان كذلك لكان
الوجود المطلق جنسا لا لازما ولو كان جنسا لكان يحمل على ما تحته بالتواطؤ
والثانى محال والفاعل اذا افاد وجودا فانما يفيد حقيقه وحقيقه موجوديته
فقد بان من جميع هذا ان وجود الشى هو انه فى الاعيان ما لا يكون
به الاعيان وقد ظن قوم ان الوجود يقع على المقولات العشر بالاشتراك
ولو كان كذلك لكان معنى قولنا ان الجوهر موجود ان الجوهر جوهر

وكذلك

وكذلك فى ساير المقولات فاما اذا قلنا الجوهر موجود كان
قضيه يدخلها الصدق والكذب كما يقول زيد كاتب واذا قلنا الجوهر
جوهر كان اما هذرا واما كلاما لا يدخله الصدق والكذب
ثم ما معنى قول القايل الجوهر موجود بذاته والعرض موجود بغيره فانه قد
اشترك هذين الامرين فى شى وهو لفظه الموجود ثم فرق بعد ذلك
بانه بذاته او بغيره فالموجود لا محاله الجميع معنى الجوهر والعرض فانه
ان لم يكن جامعا لم يصح ان يفارق احدهما الاخر بان هذا موجود فى موضوع
وذلك موجود لا فى موضوع ولولا ان الوجود يحمل على ما تحته بالاشتراك
لما صح قولنا ان الشى لا يخرج من احد طرفى النقيض والموجود ينقسم الى موجود واجب
بذاته وموجود واجب بغيره اعنى الممكن بذاته والموجود الواجب بذاته اعنى
الذى لا سبب له ينبغى انه واحد من جميع الجهات والموجود الممكن اذا حصل
لا اعتبار ان يكون كثيرا وان ينقسم الى جوهر وكم وكيف ومضاف واين
ومتى ووضع وجده وان يفعل وان ينفعل وهذه هى المقولات العشر و
الامكان ليس بجنس لها بل لازم وهذه المقولات هى الاجناس العاليه وتحتها
انواع وانواع الانواع حتى ينتهى الى انواع الانواع والوجود المطلق اعراض كالوحده
والكثره والقدم والتاخر والعليه والمعلوليه والكلى والجزوى وتحتها الجنس
والنوع والفصل والخاصه والعرض وغير ذلك مما ياتى شرحه ونحن نريد

ان نتكلم في خواص هذه المعاني ونبدأ على نحو وجودها في هذا الكتاب
في الشيء وفي الفرق بينه وبين الوجود وبيان ان العدم
الشيء من المعقولات الثانية المستندة الى المعقولات الاولى وحكمه حكم
الكلي والجزئي والجنس والنوع فليس في الموجودات موجود هو شيء بل الموجود
اما انسان واما فلك ثم يلزم معقوليته ذلك ان يكون شيئا وكذلك الوجود العام
الى اقسامه واعلم ان حقيقة كل شيء الخاصة به غير الوجود الذي يرادف الاثبات
فانك اذا قلت حقيقة كذا موجودة فلا معنى محصل مفهوم فاذا قلت حقيقة كذا
حقيقة او حقيقة كانت غير مفيدة واذا قلت حقيقة كذا شيء كان ايضا غير
مفيد اذ هو غير مجهول فالشيء غير الوجود ولكنه لا ينفك من ان يقارنه الوجود
اما في الاعيان واما في الذهن فان لم يكن كذا لم يكن شيئا والذي يقال ان الشيء
قد يكون معدوما على الاطلاق فهو مع التلهم الا ان يعني بالمعدوم المعدوم
في الاعيان فيجوز ان يكون الشيء ثابتا في الذهن معدوما في الاشياء الخارجة
وان عني غير ذلك كان باطلا ولم يكن عنه خبر البتة ولا كان معلوما الا على
انه متصور في النفس فقط واما ان يكون في النفس صورة تشار بها الى شيء
من خارج فكلا وكيف يكون عن ذلك خبر والخبر دائما يكون عن شيء محقق
في الذهن والمعدوم المطلق لا يخبر عنه بالايجاب ولا بالسلب فاذا اخبر عنه بالسلب
ايضا يكون حكما على شيء ثابت اليه ولا اشارة الى العدم الذي لا صورة له
بوجه

بوجه من الوجوه في الذهن محال فكيف توجب على المعدوم حكم ومعنى قولنا ان
المعدوم كذا او وصف كذا حاصل للمعدوم اي ان وصف كذا موجود للمعدوم
فان كان ذلك الوصف موجودا للمعدوم فلا يخلو اما ان يكون في نفسه موجودا
فيكون للمعدوم صفة موجودة فالموصوف بها موجود لا محالة فالمعدوم موجود وان
كانت الصفة معدومة فكيف يكون المعدوم في نفسه موجودا للشيء فاما لا يكون موجودا
في نفسه يستحيل ان يكون موجودا للشيء ثم ان لم يكن هذه الصفة موجودة للمعدوم
كانت منفية عنه وكون الصفة منفية عنه ايضا حكم بموجود بل اذا قلنا ان الشيء
في العدم فمعناه ان الشيء موجود في العدم وهذا كله باطل كما يرى فالمعنى اذا يحصل في
النفس فقط ولم يشر فيه الى خارج كان المعلوم ما في النفس فقط والتصديق الواقع
بين المتصور من جزئي المعلوم اعني الموضوع والحكم هو انه جائز في طباع هذا المعلوم
ان يكون نسبة له الى معلومه الى خارج ولكنه في الوقت الذي هو فيه معدوم
لا نسبة له الى خارج فلا معلوم غير ما في النفس وانما دعا اولئك فيما وقعوا فيه
تحسب جهلهم بان الاخبار انما يكون عن معان لها وجود في النفس وان كانت
معدومة في الاعيان ويكون معنى الاخبار عنها ان لها نسبة ما الى الاعيان
اما بالسلب واما بالايجاب وعلى هذا يبقى ان الزمان الماضي متقدم على المستقبل
والماضي متقدم على الحال فان التقدم والتاخر من باب المضاف ولا يضاف
موجود ومعدوم ولولا ان لهذه المعاني وجودا في الذهن لما كان صورها المتقررة
في الذهن

في الذهن كصورة دار مثلا يريد بناءها او صورة كتاب يريد كتابته سببا لوجودهما
فان المعدوم لا يكون سببا للوجود ومن هذا يعلم ان المعدوم لا يعاد لانه لو
شيء يخبر عنه بالوجود ولانه اذا قيل يعاد فقد اخبر عنه بانه موجود والا لم يكن بين
المعاد والمستانف خلقه فرق لان المعاد هو ما كان في العدم موصوفا بانه
كان موجودا ثم عدم وهو موصوف بانه معاد ولا محالة يكون اليه اشارة وفي
المستانف خلقه ما لم يكن له في حال العدم هذه الصفة وانت تعلم ان
هذه كله يوجب ان يكون المعدوم موجودا

في الكلام في الممكن

والواجب وفي الحق والباطل وقد يعسر علينا ان نعرف حال الواجب
والممكن والممتنع الا على سبيل التنبيه وبيان يجري مجرى العلامة فانك تقول
ان الممكن هو غير الضروري واذا فرض موجودا لم يعرض منه محال ثم تقول الضروري
هو الذي لا يمكن ان يفرض معدوما او الذي لا يمكن ان يوجد والممتنع هو الذي لا
ان يكون او هو الذي يجب ان لا يكون والواجب هو الممتنع ان لا يكون او ليس
يمكن ان لا يكون والممكن هو الذي ليس بواجب ان يكون او لا يكون وهذا كله كما
تراه دور ظاهر واولى ما يتصور من ذلك اولا هو الواجب لان الوجوب تاكد الوجود
يعرف بذاته والعدم يعرف بوجه ما بالوجود واما الحق فيفهم منه الوجود في الاعيان
مطلقا ويفهم منه الوجود الدائم ويفهم منه حال القول او العقد الذي يدل على حال
الشيء الخارج اذا كان مطابقا له فنقول هذا قول حق وهذا اعتقاد حق وهذا المعنى

من الحق مطابق للصادق فهو صادق باعتبار نسبته الى الامر وحق
باعتبار نسبة الامر اليه واحق الاقاويل ان يكون حقا ما كان صدقه دائما
واحق من ذلك ما كان صدقه اوليا ودائما ايضا وهو القول بانه لا واسطة
بين الايجاب والسلب واليه ينتهي كل قول في التحليل وهذه الخاصة من
عوارض الوجود بما هو موجود لعمومه في كل موجود ثم ان المنكر هذا انما
سفسف بان يقال له هل اذا تكلمت تقصد بلفظك نحو شيء من الاشياء
او لا تقصد فان قال اذا تكلمت لم افهم شيئا فهو ناقض الحال في نفسه وان
قال اذا تكلمت فهمت باللفظ كل شيء فقد خرج عن الاعتراف مسترشدا
وان قال اذا تكلمت فهمت باللفظ شيئا معينا او اشياء كثيرة محدودة
فعلى كل حال قد وقف موقف المسترشد وان كانت تلك الكثرة
تتفق في معنى واحد فقد دل ايضا على معنى واحد وان لم يكن كذلك فالاسم
المشترك ويمكن ان يفرد لكل واحد من تلك الجملة اسم واذا كان الاسم
دليلا على شيء واحد كالانسان فما هو مباين للانسان لا يدل عليه ذلك
الاسم لانه لو كان الانسان يدل على اللاانسان فالانسان والفيل شيء واحد
فيلزم ان يكون كل شيء او لا يكون ولا شيء من الاشياء نفسه وعاد الى ان
لا يكون الكلام مفهوما ويعرض ان لا كلام ولا خطاب ولا شبهة ولا حجة
فمثل هذا يدفع في صدره من هذا كلامه واما المتفلسف فينبغي ان يكلف

شروع النار اذا النار واللاما رواحد وان تروم ضربا ادالوحد
واللاوحد في بحث الجوهر والعرض ثم علم
ان الوجود والشي قد يكون بالذات مثل وجود الانسان انسانا
وقد يكون بالعرض مثل وجود زيد ابيض فلنشتغل بالموجود الذي
بالذات فنقول ان الموجود الذي بالذات ينقسم قسمين احدهما
الموجود الذي في شي اخر وذلك الشي الاخر متحصل القوام والنوع
في نفسه لا كوجود جزء منه من غير ان يصح مفارقته لذلك
الشي وهذا يختص باسم الموجود في نفسه وهو العرض والثاني الوجود موضوع
من غير ان يكون في شي من الاشياء بهذه الصفة فلا يكون في موضوع
البتة وهذا هو المخصوص باسم الجوهر فان كان العرض موجودا في
عرض كالسرعة في الحركة والاستقامة في الخط والشكل في السطح
كان ايضا اخر الامر مقوم العرضين موضوع هو الجوهر وقد رسم العرض
بانه الموجود في شي لا كجزء منه فلا يصح قوامه من دون ما هو فيه
وهذا الرسم هو بحسب كتاب قاطيغورياس وعلى الوجه المشهور و
المحصل ما ذكرناه ثم اعلم قولنا انه موجود في شي يقع على اشياء
كثيرة بعضها بالتواطؤ وبعضها بالتشكيك وبعضها بالاشتباه
والحق ان وقوع هذا اللفظ على هذه الاشياء الا ادوقع لفظ مشترك

اعنى

اعنى انا قيس الى جميعها وهذا نوع من البيان كما يسمى اسم باسم
اشهر واعرف ومأخذ ذلك ان الجمهور يعرفون اشياء يقال لها
في شي فنريد ان نبين ان قولنا الموجود في شي منها ليس هو
كذا ولا كذا فينبغي رسم العرض بان ازالة الشبهة باشتراك
الاسم اما بالحد والرسم او بمعنى المعاني الداخلة تحت اشتراك
الاسم حتى يدل على الباقي لا من ذاته بل بسلب ما ليس هو فقوله الموجود
في الشي فرق بين العرض وبين حال الشكل في الاجزاء ووجود
الكل في الاجزاء قول مجازي بان الكل لا يجوز ان يقال بانه في
جملة الاجزاء لانه نفسه جملة الاجزاء فان الشكل صورة
تمامية توجد في اجزائه لا في واحد واحد منها فان العشرية كلها
لا توجد في واحد واحد لانه اذا توافقت الاجزاء واجتمعت
حصلت صورة العشرية وقوله لا كجزء منه يفرق بين ذلك
وبين وجود الجزء في الكل وبين طبيعة الجنس في طبيعة
النوع الواحد من حيث هما طبيعيات وبين وجود عمومية النوع
وعمومية الجنس من حيث هما عامان وبين وجود الماء في المركب
والصورة في المركب وقوله ولا يمكن قوامه مفارقا له يفرق به
بين العرض في موضوعه وبين كون الشي في الزمان لا يفارق

الزمان المطلق والشی المکان لایفارق المکان المط ویحصل الا
لایصح ان یوجد الا فی المکان الذی هو فیه کالقمر الذی هو
فی فلکه لکنا نعنی بقولنا ولا یمکن مفارقته لما هو فیه هو ای موجود
منه معین اخذته فی الشی المعین الذی هو فیه وجود ولم
یجز مفارقته لذلک المعین بل علة قوامه هی انه فیه الا ان یکون
ذلک امرا لرحمه بعد تقومه بالفعل والاعتبار ههنا للوجود فی
ان وجود العرض فی ذاته وهو بعینه وجوده فی موضوعه ولا
کذلک وجود القمر فی فلکه والشی فی زمانه ومکانه علی ان الشی
انما یکون فی الزمان المطلق بحسب الوهم وکلامنا بحسب الوجود
ولیس فی الموجودات کما یعلم الا اعیانا نحو موجوده فی اعیان
کلها شخصیه ولو اعتبر باب التوهم لم یبعد ان یجعل الشی امورا
مفارقة للموضوعات فی التوهم کالسطح الذی یوجد فی الوهم
من دون الموضوع واما القمر فی فلکه فلیس علة وجود طبیعة القمر
من حیث هی طبیعة القمر هی کونه فی مکانه کما ان علة وجود العرض
کونه فی موضوعه والکون فی الزمان والمکان غیر الوجود فی
الشی ولیس کون العرض فی الموضوع الا وجوده فیه ولا کذلک
الکون فی المکان والزمان وهو عرض کالبیاض ویعرض له الوجود

من

من خارج فان البیاض یوجد لموضوعه بوجود یعرض له من خارج و
کذلک الکون فی المکان والزمان یوجدان لموضوعهما بوجود من خارج او
لیسا نفس الوجود وقوله لا کجزء منه ای لا کجزء من الشی الذی هو فیه لا
لا کجزء من المرکب منه ومن موضوعه کالبیاض من الابیض ووجود
الصورة فی حاملها لیس کوجود العرض فی الموضوع فان حامل الصورة
مخصص باسم المحل والمحل هو الذی لم یتم نوعیته وتمام موجودا بل انما هو
یتقوم بالفعل وما حله او یصیر نوعا بما حله ولهذا لم یکن الصورة
عرضا مع وجودها فی المحل واما الرائحة التی یظن انها تفارق التفاحة
وتنتقل الی الهواء او الحرارة التی یظن انها تفارق النار وتحصل
فی الماء فلیس الامر فیه کما یظن لان مثل هذه الاستحالات
انما یکون بوجود حرارة اخری فی الماء عند مفید الحرارة ورائحة
اخری تحدث فی الهواء من مفید الصورة وبالجملة فالحال بنحو ما کونا
لیس بمسلم انه علی سبیل الانتقال واذ قد بان انه اذا کان للشی وجود
فی نفسه غیر مفتقر الی موضوع فهو جوهر واذا کان مفتقرا الی موضوع
فهو عرض ولا یصح ان یکون شی جوهرا بالقیاس الی شی وعرضا
بالقیاس الی شی اخر نعم قد یکون الشی جوهرا ای الشی بمعنی الذاتی
وهذا الشی قد یکون جوهرا وعرضا وقد یکون عرضا فالشی بمعنی

العرضي الذي بازاء الجوهري لا بمعنى العرض الذي بازاء الجوهر وانما يخبط في هذا من يخبط بجهله وهذا العرضي والعرض الاخر ثم العرض ليس بجنس للمقولات التسع فانه لو كان جنسا لكان يؤخذ في حدودها فكان لا نشك مع تصورها بالحد انها اعراض ولكن ليس الامر على هذا وكثير من الاعراض كالكيفية والكمية يظن انها جوهر الى ان يبين عرضيته بالبراهين فاذن وجود الشي في الموضوع من لوازم المقولات التسع لا من مقوماتها وانت تعلم ان حد العرض ما يكون وجوده في موضوع فهو يعرف نسبته الى موضوعه من باب الوجود والوجود ليس يدخل في حدود الماهيات وقد غلط قوم بانه قد يكون شي واحد تحت اجناس كثيرة باعتبارات مختلفة وذلك لجهلهم بان كل شي ذاتا واحدة ويستحيل ان يكون الذات الواحدة من حيث هي تلك الذات يدخل في مقولة ما وفي مقولة اخرى ليست هي لانها ان تقومت في ذاتها بانها جوهر امتنع ان يتقوم بانها ليست بجوهر ولم يصح ان يدخل في مقولة بالذات وفي اخرى بالعرض فلم يدخل في الاخرى دخول النوع في الجنس لان الامر الذي بالعرض لا يقوم جوهر الشي ولا يكون جنسا له وما لا يكون جنسا للشي لا يكون مقوما له وههنا شي وهو انه ليس لكل مجمع مقولة بل انما يكون المقولة لما له

وجود نوعي كانضمام الفصل الى الجنس وكون الشي ذا بياض ليس على الصفة فان البياض لا يقوم الجسم بالفعل كما كان الناطق يقيم الحيوان وكما يوجد نوع من تاليف الهيولى والصورة فان ليس للهيولى وجود قايم بالفعل ثم يعرض له الصورة وعروض ما لا قسط له في نوعيتها ولا تاثير له في قوامها امرا بالفعل وليس الحال ههنا كالحال في الابيض فان البياض ليس له تاثير في قوامه الجسم الابيض امرا بالفعل في التقدم والتاخر العارضين في حمل الجوهر على المادة والصورة والجسم وفي الموجود الماخوذ في حد الجوهر وفي كون كليات الجواهر جواهر وفي اقسام الجوهر ولقائل ان يقول الكم قد تعلم ان الموجود ليس بجنس لوقوعه على ما تحته بتقدم وتاخر فيجب ايضا ان لا يكون للجوهر جنسا للهيولى والصورة والجسم فان الهيولى والصورة اقدم بالطبع من الجسم وليس حمل الجوهر عليها بالسوية بل بتقدم وتاخر فنقول ان التقدم والتاخر في معنى ما اما ان يكون في المفهوم من ذلك المعنى او في مفهوم اخر اما الاول فمثل تقدم الجوهر على العرض في المعنى المدلول عليه بلفظ الموجود فان الوجود للجوهر قبله للعرض والجوهر علة لان كان العرض موجودا حاصلا له المعنى المفهوم من الوجود

واما الثاني فمثل تقدم الانسان الذي هو الاب على الانسان
الذي هو الابن اللذين هما تحت نوع الانسان معا فان الاب
متقدم بالزمان متقدم بالوجود وليس الزمان ولا الوجود داخلين
في معنى الانسانية فاما حاصل الانسان فهو لهما بالسواء وان كان
وجود الانسان لهذا قبل بالزمان وللآخر بعد لا في انها انسانية
بل في انها انسانية موجودة وبالجملة فليس شيء جعل زيد الذي
هو ابن عمرو انسانا فانه لماهية انسانا ولا علة له في انه انسان
لا ابوه ولا غيره وليس يستحيل ان لا يكون موجودا فلذلك
له علة في انه موجود ومن حق الجنس ان يقال على انواعه بالسوية
ويشترك في المعنى المفهوم عنه وان اختلف بالتقدم والتاخر في
مفهوم آخر غيره في الحال في نسبة الهيولى والصورة الى
الجسم كذلك فان الهيولى والصورة ليسا سببين لكون الجسم
جوهرا فان الجسم لذاته لا بسبب جوهر مقول عليه معنى
الجوهر لكنه في وجوده يحتاج الى اسباب ولا جوهرية
شيء حتى يصير الجسم الجوهرية المادة والصورة جوهر لست اولى
جوهرا بوجودا فالهيولى والصورة احق بالوجود من الجسم ولا
بان يكون موجودا لا في موضوع من الجسم ولا اشد فيه والثلاثة

يكون

يكون في الذات والاختلاف في الوجود وقولنا في رسم الجوهر الموجود
لا في موضوع ليس المعنى بالوجود فيه الحال الموجود من حيث
هو موجود لانه لو كان كذلك لاستحال ان يكون الكليات جواهر
وذلك لانه لا وجود لها في الاعيان على ما بيّنه وانما وجودها في
النفس كوجود شيء في موضوع على ما بيناه نعني بل المعنى بالموجود لا في
موضوع الماهية التي لو انها اذا وجدت في الاعيان ان يكون وجودها
لا في موضوع الا ترى انك تحكم بنوع من الجواهر ما تشك في وجوده
انه ماهية اذا كانت موجودا في الاعيان لا في موضوع ونعلم ان
هذا مقوم بحقيقته ولا نعلم انه هل هو موجود في الاعيان بالفعل
ام لا فكذلك اذا كان الشيء ماهيته هي الوجود وكان مبرا عن
الموضوع لم يكن في جنس ولا يشارك الجوهر في انها اشياء ومعان
يلحقها الوجود بل لا يوجد الا مقوم لذلك المبرء من الموضوع البتة
ولنوعيات الجواهر بالشركة اذ ليس هناك ماهية يلحقها الوجود
والموجود لا في موضوع لا يحمل عليه وعلى الجوهر حمل الجنس على ما
تحته فان الوجود لا يقع على الاشياء بالتواطؤ بل بالتشكيك ولا
في موضوع لا يفيد الموجود التواطي ولا يزيل عنه التشكيك
والجوهر هو الشيء الذي ماهيته ان يكون اذا وجدت

فى الاعيان لا فى موضوع ويستعلم من هذا ان الجوهرية من لوازم
ماهيتها كما ان العرضية من اللوازم واذا كان كذلك كان الانسان
بحقيقته جواهرا ولانه انسان فما يلحقه من اللواحق من المشخصة
والعموم والتصور فى الذهن لوازم واعراض لا يبطل معها جوهريته
فيبطل ذاته فالاشخاص فى الاعيان جواهر والمعقول الكلى من
الجواهر ايضا جوهر اذ يصح عليه انه ماهية حقها فى الوجود فى
الاعيان ان يكون فى الموضوع ليس لانه معقول للجوهر فانه معقول
الجوهر كما ستعرفه عرض بعرض للانسان واما بحسبه فماهية
والمشارك للجوهر بماهيته جوهر ولذلك فان حد النوع من حيث
هو طبيعة وحد الجنس من حيث هو ايضا طبيعة المحمولان على
اشخاص لا شك فى انها جواهر فما شاركها فى ماخذها فهو جوهر
ولو كانت انما هى جواهر لانها موجودة فى الاعيان لكانت جوهريته
الامور عارضة لماهيتها اذ قد تبين ان الوجود عارض ولكان
العوارض يجعل ما ليس فى نفسه جواهر واذ هذا مستحيل
وكليات الجواهر فى ماهيتها لا فى كونها كليا اوجزئيا ولو كانت
جوهرية الانسان لانه زيد لما كان عمرو جوهرا فاذن جوهرية
زيد لانه انسان ولهذا يعلم ان الاجناس التى للجواهر جواهر

ثانيها

ما لها هى لاذات ذوهى والفصول شانها هذا الشان وذلك
لان الفصل المنطقى كالناطق يحمل على ماتحته بانه هو واما الفصل
البسيط كالناطق فانه اجزاء للجواهر وما يكون اجزاء الماهية يجب
ان يكون اقدم من الجواهر وما يكون اقدم من الجوهر فلا يصح
ان يكون عرضا اذ الجوهر كما علمت يقوم العرض وما تقوم شيأ
فهو اقدم منه فالجوهر اقدم من العرض ولهذا يعلم انه لا يصح
ان يكون عرض سببا لوجود جوهر لان العلة يجب ان يكون
اقدم من المعلول ثم للجوهر اما بسيط واما مركب والبسيط
اما ان يكون غير داخل فى تقوم المركب بل هو مفارق برئ
عن المادة واما ان يكون داخلا فى تقومه والداخل فى تقومه
اما ان يكون محله منه محل الشكل الباب فى الباب ويسمى
الصورة واما ان يكون محله منه محل الخشب فى الباب ويسمى
المادة هى ما يكون باعتباره وجود المركب وجودا ما قابلا
بالقوة والصورة انما يصير المركب هو ما هو بالفعل بحصولها
ونحن من وراء اثبات كل من هذه الاقسام اعنى الجسم المركب
من الهيولى والصورة واثبات جوهرية المذكورين واثبات
الجواهر البرية عن المادة   فى الجواهر الاول

والثانية والثالثة وخواص الجوهر واعلم ان الاشخاص في الجوهر الاولى بمعنى
انها اولى بالجوهرية لا بمعنى انها متقدمة على سائر الجواهر وقد علمت ان
هذا القسم الثاني غير جائز في حمل الاجناس على ما تحتها وكونها اولى
بالجواهرية هو بالقياس الى وجود الامر الذي ما عناه كان الجوهر جوهرا
وهو الحصول في الاعيان لا في موضوع وانه من جهة الكمال والفضيلة
وذلك لان الفصل في الطبيعة متوجه الى وجود هذه الاشخاص و
الافعال والاحوال التي يجب ان يحصل فانما يحصل منها ولها فان
الافعال تصدر من الاشخاص كما يشهد وانهم بالسبق الى التسمية فلان
اول ما عرف انه موجود لا في موضوع الاشخاص الجزئية والانواع
يسمى جواهر ثانية وذلك لانها يدل على الجوهر الاولى دلالة اتم من
دلالة الجنس لانك اذا سئلت ما زيد وعمرو قلت انسان لان
جوابا اتم من قولك حيوان والاجناس على هذا القياس يسمى جواهر
ثالثة ومن خواص الجواهر بالقياس الى كثير من المقولات انها لا تقبل
الاشد والاضعف ولا الزيادة والنقصان في طبيعة النوع فلان
انسان اولى بان يكون انسانا من الاخر ونوع من الكم لما ذكر في
هذا وكذلك الاين ونوع من الكيفيات ولعل جميع المقولات تشترك
في هذا على ما ستعرفه ومن خواص الجوهر انه مقصود اليه بالاشارة

فان

فان الاشارة دلالة حسية او عقلية الى شيء لا يشترك فيها
غيره والاعراض اذا اشير اليها فانما يمكن ان يشار اليه حسية
اذا تغيرت وتكثرت وكلما تميزت وتكثرت فانما يكون بالمادة
التي هي له كالسنبية واما الاشارة المشهورة بانها عقلية
فانها لا تشار الى الاعراض الشخصية بالقصد الاولى بل بالقصد
الثاني على ما ذكرناه في كتاب البرهان حيث تكلمنا في العلم بالشخص
ومثل لا يكون اشارة حقيقية فان المشار اليها لا يشترك
فيه غيره وهذا المعقول يصح حمله على كثيرين فلا عرض
اولى بان يحمل عليه من غيره واما الجواهر الثاني والثالث
فلا اشارة اليه فلا تظن انك اذا اشرت الى زيد فقط
اشرت الى الانسان فانه لو كان الانسان محمولا على زيد فقط
لكان كل انسان زيدا بل الكليات لا يدل على مشار اليه بل على
اي واحد اتفق من المشار اليه ثم على الكليات ما يعطي
المشار اليه معنى لهيئته ينفرد بها كالنوعيات ومنها ما لا
كالجوهر الذي هو جنس الاجناس وهذه اعني القسم
الثاني اذا افردت كانت افرادا بالذات غير معتبر الحاقها
عام بعينها اذ ليست والا كان هذا الافراد افرادا

فصليا بحسب جنس وهذا الافراد اعني القسم الاول لا يق على النوع الا
بالعرض او قد يسبعه معه داخو وهو الفصل ومن خواص الجوهر ان الواحد
منه بعينه قد يكون موضوعا للاضداد ولا استحالة في نفسه في معان غير
مضافة الى شي استحالة او البداي استحالة غير ابعه لاستحالة شي
اخر على سبيل المضاف لا كالظن الذي يوصف مرة بانه صدق و فاذا
استحال الشي الذي يقع عليه الظن استحال الظن يوصف بانه كا
ذب فالتغير اولا هو الامر والظن انما يعرض بسببه الى الامر ويغير نفسه بعد
ذات الشي فاذا هذا التغير في غير الظن اولا وهذه الخاصة لا بد خل
فيها الجواهر العقلية لان الجواهر العقلية لا تتغير وما لا يتغير لا يقبل الا ضداد
ولا الجواهر الثواني والثوالث من جهة ما هو ثوان وثوالث و
ذلك لان الكلي يشتمل على كل شخص اسود فان قيل العرض الكلي
يقبل الضدين كاللون بان يكون سوادا او بياضا ابطل بان اللون
الذي هو الاسود ليس يقبل الابيض بان ينسلخ السواد عن اللون
ويقبله البياض بل نقول ان اللون يقبل الضدين بمعنى انه بعض
وبعض وبان تجرد الطبيعة اللونية في الوهم اي الفصلين شئت و
ليس الكلام في هذا بل الكلام في القبول الذي في الوجود وفي
القبول الذي يكون لقابل واحد فلو كان الكلي يقبلها لكان

كل لون سوادا وكان كل لون بياضا ولو كانت طبيعة اللون
يقبل السواد والبياض لما كان سوادا وبياضا بل مسوده ومبيضه
فلم يكن لون ما سوادا ولون ما بياضا وكان على التعاقب لا معا ومن
خواص الجوهر انه لا ضد له وهذا انما يصح اذا عني بالمتضادان
ما يتعاقب على موضوع واحد وبينهما غاية الخلاف فاما ان لم
يعن بالموضوع موضوع اعراض ولكن يعني به ما هو اعم منه كالمحل
كان للجوهر ضد فان الصورة النارية مضادة للصورة المائية
ويتاكد في هذا انواع من الكمية اذ لا ضد للثلاثة ولا
للاربعة ويتبع هذه الخاصة خاصية اخرى وهي ان الجوهر لا
يقبل الاشد والاضعف فالاشتداد والضعف ينتفي مع انتفاء
التضاد فيما لا يحل المصير من بعضها الى بعض بالحركة فليس كل ما
لا اضداد يكون الانتقال من بعضها الى بعض على هذا السبيل بل
ربما كان دفعة وهذا هو التضاد الذي يكون في الجوهر فينبغي
ان يكون الجواهر يكون دفعة وان الجوهر لا يعرض لها الحركة وان
الامر فيه بخلاف ما يكون في الانتقال من السواد الى البياض والا
شتداد والتضعف يكونان من حيث يكون الحركة فلا يكون جوهرا
اشد من جوهر ولا اضعف من جوهر ولست اعني بهذا انه لا

يكون جوهرا اولى بالجوهرية من جوهر فان الجواهر الاولى اولى
بالجوهرية من الجواهر الاخر وليست اشد فى الجوهرية فان الاولى
يتعلق بوجوديته والاشد يتعلق بماهية الجوهرية

فى تحديد الجسم واول اقسام الجوهر هو الجسم واثباته مستغنى
عنه لانه يدرك بالحس واما تحديده والدلالة على نحو وجوده
فغير مستغنى عنه وقد جرت العادة بان يحد بانه جوهر طويل
عريض عميق فيقال تارة طول للخط كيف كان وتارة يقال طول
لاعظم الخطين المحيطين بالسطح مقدارا ويقال طول للبعد المعروض
بين الراس والقدم من الحيوان واما العرض فيقال للسطح نفسه
ويقال لاصغر البعدين مقدارا ويقال للبعد الواصل بين اليمين
واليسار واما العمق فيقال للبعد الواصل بين السطح الاعلى و
السطح الاسفل وقد يقال انه ماخوذا بدءه من فوق حتى اذا
ابتدأ من الاسفل سمى سمكا وليس يجب ان يكون فى كل جسم
خط بالفعل فان الكرة ليس فيها خط بالفعل ولا يتعين فيها
المحور ما لم يتحرك وليس من شرط الكرة فى ان يصير جسما
ان يكون متحركا حتى يتعين فيه محورا وخطا وايضا فالجسم
ليس يجب ان يكون فيه سطح من حيث جسم بل من حيث

هو

هو جسم متناه وليس يحتاج فى تحققه جسما الى ان يكون متناهيا
بل التناهى عرض لازم له ومن تصور جسما غير متناه فلم
يتصور جسما لا جسما ولا تصور عند عدم التناهى الا من تصور
جسما والخطأ فى هذا انما هو فى التصديق ويجب ان يعرف
بالبرهان تناهى الاجسام فاما التصور فلا يمتنع ان يتصور
جسم غير متناه فاذا لم يكن التناهى داخلا فى تصوره لم يكن
مقوما له فهو اذن عرض له لازم ثم ان لم يكن بد للجسم فى تحققه
جسما من ان يكون له سطح فقد يكون جسما يحيط به سطح واحد
وهو الكرة وليس ايضا من شرط الجسم فى ان يكون جسما ان
يكون له ابعاد متفاصلة فان المكعب ايضا جسم وليس فيه
شى هو طول وشى هو عرض وشى هو عمق فتبين مما قلنا ان
هذه الابعاد انما هى بالعرض فى الاجسام لا بالفعل وحقيقته حد
الجسم هو انه الجوهر الذى يمكنك ان يعرض فيه بعدا كيف
شئت فيكون ذلك مبتدأ وهو الطول وبعدا اخر مقاطعا
له على قوايم ويكون هذا عرضا وان تعرض بعدا ثالثا مقاطعا
لهذين على قوايم يلاقى الثلاثة على موضوع واحد وكون
الجسم لهذه الصفة هو الذى يشار لاجله الى انه طويل

عرض عميق كما يقال ان الجسم هو المنقسم في جميع الابعاد وليس يعني به انه منقسم
بالفعل بل يعني انه من شانه ان يفرض فيه هذا القسم والجسم بهذا هو ما هو
ثم سائر الابعاد المفروضة فيه بين نهاياته واشكاله واوضاعه امور
ليست مقومة له بل هي تابعة لجوهره وربما لزم بعض الاجسام شيء منها
او بعضها لا يلزم فلو انك اخذت شمعة فشكلتها بشكل ما يفرض فيها ابعاد
بالفعل مقدرة محدودة فاذا غيرت ذلك الشكل الذي لم يبق منها شيء
بالفعل واحدا بالشخص بل حدثت ابعاد اخرى وهذه الابعاد التي
معنى على الجسم هي من باب الكم فالجسمية بالحقيقة صورة الاتصال
القابل لفرض الابعاد الثلثة فيه وهو غير المقدار وغير الجسمية التعليمية
الجسم الذي يستعمل في التعاليم وهو المعروف بالجسم التعليمي هو الصورة
الجسمية ماخوذة مع مقدار من غير الالتفات الى المادة فان الجسم
المطلق من حيث الجسمية لا يخالف جسما آخر بانه اصغر او اكبر ولا ينافيه
بانه مساو له او معدود به فانما له ذلك من حيث هو مقدر
وهذا الاعتبار غير اعتبار الجسمية ولهذا امكن ان يكون الجسم الواحد
يتخلخل ويتكاثف بالتبريد والتسخين ويختلف مقدار جسميته وجسميته
التي ذكرنا لا يختلف ولا يتغير فيكون بعض الاجسام كالفلك على
مقدار واحد ليس يوجب ان يكون مقوما له بل قد يكون عارضا

لازما كالسواد في الحبشي كما يلزم بعض الاجسام شكل لا مقدار
في مذاهب الناس في نحو وجود الجسم وفي اثبات الهيولى
والصورة والاشارة الى معنى الاتصال والانفصال ولاهل النظر
في نحو وجود الجسم ثلثة مذاهب فمنهم من قال ان الجسم بسيط لا تركيب
فيه وبعضهم قال انه مؤلف من اجزاء لا تتجزى ومنهم من قال انه
مركب من مادة وصورة فاما ابطال قول من قال ببساطة الجسم
فما قوله وهو انه اما ان يعني به الانفصال ولو كانت صورة
الجسم الانفصال لما امكن فرض الابعاد الثلثة واما ان يعني به
الاتصال والاتصال له معان على سبيل الاشتراك فمنه ما هو
صورة الجسم انه يمكن فيه فرض الابعاد الثلثة ومنه ما هو فصل
الكم ومنه ما هو ليس بفصل له والذي هو فصل الكم فهو مقول
على المقدار الواحد في نفسه من غير ان يقاس الى مقدار غيره وحده
ان يمكن ان يفرض له اجزاء يجمع بينها حد مشترك هو نهاية الجزئين بينهما
باعتبار نهاية لاحدهما اعني لما تجعله في التحصيل الى الاشارة
اقرب منك فكانه اول لهذا ونهاية لاخر فيه لهذا الكل انه متصل
وليس الشرط فيه ان يكون هناك قطع واحد بالفعل بل الشرط
الا ان هذا التوهم بازاء هذا الاتصال الانفصال وهو انه يمكن

ان يفرض له اجزاء يجمع منهما احد مشترك هو نهاية الجزئين ولا يجب في
المتصل هذا بالفعل وذلك لان كل جسمين مفردين فهو بهذا
الصفة وليس ولا واحد منهما بجزء لكل الا بالفرض اذ ليس اذا وجدت
جسمان فقد وجد جزوان فلهذا لا يلزم ان تكون الجسم اذا بطل
فيه الواحدة فانما يكون بابطال اتصال الاجزاء كما انه اذا جعل
اجسام كثيرة جسما واحدا فانما يكون بابطال الانفصال لا اجزاء
واحداث الاتصال فيها وذلك لان الانفصال الذي يبطل
عند توحيد الكثير انما هو بالقوة وبحسب فرض الفارض على
ما ذكرنا متقدما فانما وجد مبطل الوحدة من الجسم اجزاء
لم يكن موجودة لا انها كانت موجودة في الجسم بالفعل والغلط
في حديث الانفصال كان بسبب احدهما بالقوه مكان ما بالفعل
اذ كل واحد من الجسمين ليس الجزء من جسم الا على سبيل الفرض
لا بالفعل فان قيل اما يقولون في جسم واحد بالطبع كشجرة واحدة
اليس كل جسم منه جزء بالفعل كالنار مثلا والماء فيقولون ان
الغلط في هذا هو لاخذ ما بالعرض مكان ما بالذات فان وحدة
الشجرة ليست وحدة مقدارية حتى يكون كل جسم فيه جزءا بالفعل
من جميع المقادير بل وحدته على نوع آخر فيكون كل جسم جزءا من شجرة

واحدة لا من مقدار واحد وعلى ان الجزء فيه انما يقوم بالقوة لان الوحدة
فيه بالفعل فبين من هذا انه ليس ابطال الكثرة بابطال انفصال بالفعل
ولا ابطال وحدة الاجسام باتصال اتصال بالفعل ولا اتصال الذي
ليس بفصل بذكره في باب الكم فصورة الجسم اما الاتصال وطبيعته ملزومها
الاتصال وعلى جميع الاحوال فقد يوجد الجسم متصلا ثم ينفصل اذ كل
جسم قابل للانقسام والانقسام الى ما لا نهاية على ما بينه فيكون لا محالة
شيء هو بالقوة كلاهما فان قوة القبول غير صورة المقبول في غير هيئته
وليس ذات الاتصال بما هو اتصال قابل للانفصال لان قابل الانفصال
لا يعدم عند الانفصال والاتصال يعدم عند الانفصال فاذن شيء
غير الاتصال هو قابل للانفصال وهو قابل للاتصال فبين ان هاهنا
جوهر غير الصورة الجسمية يعرض له الانفصال والاتصال على سبيل التعاقب
وهو يفارق الصورة الجسمية ولاجله يتكثر جسم واحد اذا المعنى الواحد
في نفسه لا يتكثر لذاته بل انما يتكثر بسبب واحد ويكون ابدا في الحالين
وهذا الجوهر بحسب ان يكون امرا بالقوة لا وجود له بالفعل في ذاته
وذلك مثل ان ياخذ شمعة وقطعة طين فيكثرها بالقطع ويوحدها
باتصال بعضها ببعض والشمعية والطينية بما هي في الحالين فاذا
دفعت الشمعية والطينية فذلك المشترك هو الهيولى المشترك

ههنا لا يصح ان يكون مشتركا وليس القابل للشمع والطين فانه لو كان كذلك
لكان مشتركا بمعنى عام كالحيوانية فان الشمعة والطينة مثلا امران بالفعل
لانهما مبدان لامور يصلح عنهما وكونهما بالفعل من حيث هذا الاتصال
اما ان يكون جسمانيا وهو محال واما ان يكون عقليا وهو ايضا محال
لان العقل الصرف لا يقبل الابعاد على ما بيناه فبين انه لا وجود
بالفعل لهذا القابل واعلم انه قد يقال ان الباب عدم الحايط والانسان
عدم الفرس وهذا العدم يكون في الذهن بان يحضر الباب والانسان معا
في الذهن فيقاس بينهما ويسلب احدهما عن الاخر وهو الايجاب
والسلب في العدم الذي لا يكون بحسب الذهن فلا محالة له نحو من الوجود
ولا محالة يكون معنى عدميا وليس العدم المطلق بل عدم شي من
شانه ان يكون له او لجنسه او لنوعه ولكن ليس له بالفعل على ما سلف
ذكره في قاطيغورياس فان فعل المطلق لا يكون هو بعينه من حيث
هو بالفعل عدم شي اخر الا ان يكون فيه تركيب ونحن لا نمنع هذا فانه
يصح ان يكون حقيقته فيها اشيه ويكون من جهة بالفعل ومن
جهته بالقوه واذا قلنا بالقوه فمعناه عدم شي من شانه
ان يكون له او يكون هو ولا بد ان يكون معنى
عدميا كما ذكرناه والجسم من حيث هو جسم له الصورة الجسمية وهي

معنى الفعل من حيث هو مستعد لقبول البياض والسواد والحركة
او غير ذلك اي استعداد شئت فهو بالقوه ولا يكون الجسم من حيث هو
بالقوه متحرك فهو من حيث هو بالفعل متصل بل شيا اخر ولا من تصور
الصورة الجسمية تصور انها بالقوه وكذا ولا يكون الشي من حيث هو
بالقوه شيا هو من حيث هو بالفعل شيا اخر فيكون القوه للجسم لا من حيث
له الفعل بصورة الجسم التي هي الفعل يقارن شيا اخر غيره له في انه
صورة لمعنى انه فعل بل يكون هذا المقارن معنى عدميا كما ذكرنا
بل نقول ان الجسم يقوى على قبول امور كثيرة فاما ان يكون قوته على ذلك
نفس الاتصال او يكون موجودة في الاتصال او يكون موجودة في
امر يقارن الاتصال وقايم بذاتها ولو كان الاتصال نفسه كون الجسم
بالقوه قابلا للاشيا كثيرة لكنا اذا فهمنا معنى انه استعداد لامور
كثيرة فالاتصال غير الاتصال ونسبة ما له الاتصال اليه في
استعداده لقبوله نسبة الى سائر ما يمكن ان يوجد فيه وايضا لو كان
الاتصال هو انه بالقوه لما كانت صورة الجسم عرضا ولو كان الاتصال
حاملا للقوه لكان يجب ان يبقى مع الانفصال لان حاملا للقوه لا يصح
ان يعدم عند خروجه فيما يقوى عليه الى الفعل ولو كانت القوه
قايمة بذاتها لكان لا يكون جوهرا او مستقرا فانه عرض بمعنى انه يكون

القوه موجودة في امر يقادن لهذا الاتصال المحسوس فقد بان من تعاقب المقادير
المختلفه والاشكال المختلفه على الشمعه وجود امر ثابت مع زوال المقادير و
الاشكال وبان ايضا ان ذلك الثابت موضوع لهذه الامور وانه هو الجسم بمعنى
انه يمكن فرض الابعاد الثلثه فيه وبين ان هذا مقوم للجسم و هو صورة جسميه
فانا اذا دفعناه ارتفع الجسميه وكالكلام في الشمعه و نحوها وبان من امكان فرض
الابعاد الثلثه فيه ان ذلك الامر انه متصل ثم بان من تعاقب الاتصال و
الانفصال على الشمعه وجود امر ثابت مع الانفصال تارة ومع الاتصال
تارة اخرى له وجود بالقوه فكما انه ثبت بواسطة تعاقب المقادير و
الاشكال اعنى الشمعه الجسميه فكذلك ثبت تعاقب الانفصال والاتصال
عليها وجود امر يعرض له هذان و سببين من بعد ان المعروض له الاتصال
والانفصال لا قوام له ولا وجود بالفعل الا بالاتصال الذى هو الصورة
الجسميه اى الامر الذي يسلبه يمكن في الجسم فرض الابعاد الثلثه فاذا تبين
هذا فقد صح ان الصورة الجسميه جوهر فانها ليست في موضوع اذ لو كانت
في موضوع لكانت المادة امرا بالفعل وبعبارة اخرى كل جسم من شانه ان
يقبل شيا كثيرة كالحركة والاتصال والانفصال وغيرها فيجب ان يكون بالقوة
قابلا والقوه في عدمي فاما ان يكون القوه هي الاتصال و موجودة والاتصال
قايم بذاتها او موجودة في شي آخر ولو كانت نفس الاتصال لكان يفهم معنى القوة

من معنى الاتصال و لكان يعدم الاتصال عند خروج الجسم امورها الى الفعل فان القوه
لا يبقى مع الفعل ولكان الاتصال عرضا ولكان الاتصال معنى عدميا ولو كانت
موجودة في الاتصال لكان الاتصال يبقى مع الانفصال الا ان حامل القوه لا ينعدم عند
خروجه فيما يقوى عليه الى الفعل ولو كانت بذاتها لكانت القوة جوهرا ولكنها كانت مستعدة
عرض فبقى ان يكون موجودة في امر يقارن الصورة الجسميه به يكون الجسم بالقوة
شيا يكون بالصورة التى هي الاتصال بالقوه جسما والجسم جوهر مركب من شي عنه
له القوه ومن شي عنه له الفعل فالذى هو بالفعل هو صورته والذى هو بالقوه
هو مادته وهو الهيولى والجسم بمعنى المادة لا بمعنى الجنس اذا خالف جسما آخر في ان
احدهما حار والاخر بارد او في ان احدهما انسان والآخر خشبه فليس الاختلاف
بين الجسمين كالاختلاف بين المقدارين في ان احدهما خط والاخر سطح فان المقدار
لا وجود له ولا قوام الا بان يكون خطا او سطحا وليس اقتران صورة الانسان
او الصورة الخشبية بالجسم كاقتران فصل الخط وفصل السطح بالمقدار بالجسميه متصورة
انها وجدت بالاسباب التى لها ان يوجدها او منها وهي جسميه فقط بلا زيادة
والمقدار لا يتصور وجوده وهو مقدار فقط بلا زيادة بل المقدار الذاتي يحتاج
الى فصول حتى يوجد شيا محصلا و تلك الفصول في اثبات له لا يصير بحصولها غير
المقدار المطلق فيجوز ان يكون مقدار يخالف مقدارا في امر له بالذات و اما
صورة الجسم فهي طبيعة واحدة لا اختلاف فيها ولا يخالف بجرد صورة جسميته

بفصل داخل في الجسميه وما يلحق الجسميه انما يلحقها على انها شي خارج عن
طبيعتها فلا يجوز ان يكون جسمية محتاجة الى مادة وجسميه غير محتاجة الى مادة
واللواحق الخارجه لا يعنيها ان الحاجه الى المادة هي الجسميه لاجل ذاتها ومن حيث
هي جسمية لا من حيث هي جسميه مع لاحق فقد ان جميع الاجسام مؤلفة من
مادة وصوره وهذا البيان انما يتم عند يصح امكان القبول الاجسام للانقسام
الى ما لا نهايه فان البيان مبنى على الاتصال والانفصال وما لم يبين ان في قوة
الجسم الانفصال الى ما لا نهايه لم يصح هذا فليبطل اقاويل الذين يقولون ان
الاجسام مؤلفه من اجزاء لا يتجزى فالتباين والتتالي والتماس
وما يجرى مجراها فنقول ان المتباينين هما اللذان ليس بين اولهما وثانيهما شي من
جنسهما مثل البيوت المتتاليه وقد يكون منفعلا النوع واما التماس فهو الذي
ليس بين طرفه وبين طرف ما قبل انه مماس له شي ذو وضع فالمتماسان هما
اللذان طرفاهما معا لا في الامكان بل في الموضوع الواقع عليه الاشارة فان
الاطراف ليس في مكان البته ولها وضع ما والوضع هو ان يكون الشي
بحيث يمكن ان يشار اليه انه في جهة مخصوصة وللمتماسان يقع هذه الاشاره
الى طرفيهما معا واذا كان شيأن سعدى واحد منهما طرف الاخر حتى يلقى
ذات الاخر باسره كانت متداخله فان المداخله هي ان يدخل كليه ذات في الاخر
وليس في ذلك الدخول الا ان يلقى احدهما كل ما قبل انه مداخل فيه فان مساواة

كان

كان لا شي من هذا الا وهو ملاق له وان فضل لاحدهما داخله ما يساويه منه واذا
كان شي يلقى الاخر باسره والاخر لا يفضل عليه فما يلقى الاخر يلقى الاول و
الا سيوجد فيه بالملاقاة شي خاليا عن الاول وقيل ان الاول لاقاه كله ولم يفضل
من الثاني عليه هذا خلف فالمتلاقيان بالاسر اي شي كان لا في احدهما لا في
الاخر ولا يحجب واحد منهما عن مماسيه الاخر ولا يزداد الحجم باجتماع الف منهما
وهذا هو على سبيل الف نقطه لو اجتمعت واذا كان شي تلاقى شيا وتلاقيه
شي لا يلقى الاول فهناك فصل في ذاته اما لانه الاول وذلك الفصل بالملاقاة
الثاني فادعا عن ملاقات الاول في هذه الاشيا كلها بينه في العقل واما التتالي
فهو حال مماس تال من حيث هو تال واما الملتصق فهو المماس اللازم للشي في
الانتقال حتى يصعب التفصيل بينهما واما المتصل فقد ذكرنا احد اقسام
ونستذكر الاخر في ابطال قول من قال ان الجسم مولف
من اجزاء لا يتجزى اصحاب الجزء على رايين منهم من قال ان الجسم مركب من
اجزاء متناهيه غير متجزيه ومنهم من قال ان اجزاء الجسم غير متناهية وكلها
موجودة فيه بالفعل واما راي الذين اثبتوا للاجسام اجزاء متناهية منها
تركب ويوجد كل واحد منها غير متجزى فبطلانه بما اقول وهو ان كل جزء
ماس من اجزاء فقد شغله بالمماسة وكلما شغل شيأ بالمماسيه فاما
الا يدع فراغا عن شغله بجهة او يدع فكل جزء ماس من جزء اخر فاما ان يد

وإما من شغلها ولا يدع لكن إن كان يسامى أن يماسه آخر غير مماس للاول فقد
ترك فراغا وقد بيانى بين أن يماسه آخر غير مماس للاول وكل ما كان كذلك
فمسوسية متجزى الذات فاذن كل جزء مماس جزءا بهذه الصفة فمسوسيه
متجزى الذات فاذن كل ما لا يتجزى لا يماس الا على التداخل وكل ما لا يماس
الا على التداخل فلا يسامى أن يتركب منه شئ أعظم منه بل لا يتأتى أن يتركب
منه شئ فاذن الاجزاء الغير المتجزية لا يتأتى أن يتركب عنها مقدار ولا جسم
وأيضا فليعرض جزئين غير متجزيين وضعا على جزئين غير متجزيين وبينهما
جزء غير متجزى فنقول إن كل شيئين يصح على كل واحد منهما الحركة
ولا يمنع احدهما الآخر عن الحركة فليس بينهما مانع وفى القوى متباعدان
بل لم يكن ولا واحد منهما مانعا للآخر عن الحركة اليه حتى يتصادما و
كل ما كان كذلك فليس بمحال أن يتحركا حتى يلتقيا متصادمين والجزءان
المفروضان فرضا كذلك فليس إذن بمحال أن يتحركا حتى يلتقيا
متصادمين فليفرض أنهما تحركا حتى تصادما فاما أن يلتقيا على
الجزء الاوسط واما أن يلتقيا على احد الطرفين لم يكن قد تحرك
احدهما فاذن يلتقيان ولا يجوز أن يلتقيا الى احد الطرفين لانه
إن التقيا عند احد الطرفين لم يكن قد تحرك احدهما فاذن يلتقيان
على الجزء الاوسط فيجب أن يكون كل واحد منهما قد قطع بعضه

فيكون

فيكون الجزء الاوسط متجزيا ولا يلزم أن يكون كل واحد من الجزئين المتحركين
أيضا متجزيا وهب أنه يمتنع عليهما الحركة فما بقى فى جزئين متلاصقين
يوضع على سطحهما جزء فان هذا المحال أيضا يلزم لا محالة وأيضا فانه
إذا كان جسم كالشمس وجعل جسم بإزائه كالارض ونصب هناك شئ
نصبا فلا محالة أنه إذا زالت الشمس جزءا زال ظل المنصوب أقل من
جزء وأيضا فانه إذا دارت رحى من حديد والماس فلا شك أن الحركة
التى تكون للاجزاء التى حول القطب أبطأ من حركة الاجزاء التى فى
الطوق والجاء هذا البيان اصحاب الجزء الى أن قالوا بالطفرة والتفكك
وأنت تعلم أن اجزاء الدقيق تكون أكثر من اجزاء الرحى وانه يجب أن يزيد
مقدار الرحى عند التفكك ولسنا نرى زيادة فى مقدارها واما
على مذهب اصحاب الحق فلا يجب شئ من هذا عندهم انه ليس للرحى
جزء القطب بالفصل الا بالفرض فلا يكون للدائرة التى تفرض حول
القطب وجود بالفعل ولا للدائرة التى تفرض حول الطوق الا بالوهم
اذ الجسم واحد والحركة واحدة فان القرب والبعد من باب الوضع
وحيث لا يكون جزء بالفعل لا يكون وضع بالفعل وكذلك لو كان
يلزق بالدائرة التى حول القطب شئ فانه يتحرك بالعرض حركة الجسم
كله لا حركة الدائرة التى حول القطب ويلزم عن ذلك محالات أخر

موجودة فی کتب البسیطه واما حجة القائلین بالجزء فقولهم ان کل
کل جسم قابل للتفریق واذا انفرق فاجزائه قابلة للتالف واذا کان
کذلك فکل جسم ففیه قبول التفریق والتالف وان اختلاف الاجسام فی
صعوبة التفکك وسهولته لیس لان جنسها متخالف ولا لاختلاف
الفاعل ولا العدم شیء ولا الاقسام تذکرونها فاذن هو للتالیف
اما قولهم ان کل قابل للتفریق ففیه تالیف فهو غیر مسلم لانه ان کان
التفریق هو تبعید احد الاجزاء الموجودة بالفعل عن الاخر لکان
مسلما ان الاجسام فیها تالیف قبل التفریق وقد ذکرنا هذا
حیث ذکرنا الاتصال بما فیه کفایة بل التفریق هو ایجاد الاجزاء بالفعل
بعد ان کانت بالقوة واما قولهم ان الاختلاف الاجسام فی صعوبة
التفکك وسهولته والاقسام التی اوردها فهی غیر محصلة وانت
تعرف فی کتاب الشفا بطلانها وان تلك الاقسام غیر صحیحة ولم
لا یکون الاختلاف سهولة التفکك وصعوبته بالسبب الذی
به یختلف وما قد التالف وقلته مع عدم الاختلاف فی الاجزاء التی
منها التالف الجسم وقالوا ایضا انه لو لم یکن الجزء ولم یختلف جسمان
فی الصغیر والکبیر والجواب انه لیس تعاظم جسم الی جسم بذاته بل
بقیاس قابس یعرض بینهما مناسبة فیکون الاجزاء فیه اقصر بالعرض

وهذا غیر ممتنع وقالوا انه لو کان یصح ان ینقسم الاجسام الی اجزاء غیر متناهیة لکان
فی الخردلة ما یغشی وجه السماء والارض فهذا شیء لا ابطال القول فان من یقول
ان فی الخردلة من الاجزاء ما لا یتناهی یحسب ان یبطل قوله بانه ممتنع ان یکون فیه
اجزاء غیر متناهیة لا بانه شنیع فان ما یغشی وجه السماء والارض اقل مما
لا یتناهی ولو انا جعلنا هذا الاعراض دعوی لکان جائزا فقلنا ان الخردلة
یمکن ان ینقسم الی اجزاء یغشی وجه السماء والارض واکثر بهما انه ان لم
ینقسم الی اجزاء غیر متجزیة لزم المحالات التی ذکرناها واصحاب الجزء انفسهم لم یمکنهم ان
یدلوا علی قدر ما فی الخردلة من الاجزاء فربما یکون قیاس الاجزاء التی لا یتجزی
ما یغشی وجه السماء والارض وکانه یلزم من قول القائل بامکان انقسام
الخردلة الی ما لا نهایة ان ینقسم الی اجزاء المتناهیة ولیس هذا فی استحالة
وصورة قیاسهم فی هذا المکان ان کان الخردلة ینقسم الی اجزاء لا نهایة لها
فالجزء له ینقسم الی اجزاء غیر متناهیة لکن التالی باطل فانظر الی هذا القیاس
والغلط الواقع فیه فلو انا غیر ناعن دعوانا فی امکان قسمة الاجسام الی
ما لا نهایة بان الخردلة فی قوتها ان ینقسم من الاجزاء الی ما لا یغشی
وجه السماء والارض لکان جائزا بالبراهین التی علی انا انما نقول
ان الممکن من ذلك قد یخرج الی الفعل وقالوا ایضا لو تحرکت کرة بطبیعته
علی سطح طبیعی لکان یتحرك علیه یماس بعد تماس ثم یتساوی النقطه
فیحدث خط من نقط متتابعة فنقول ان الحرکة لا یصح ان یکون علی هذا
الوجه فانه اذا تحرکت الکرة من نقطة الی نقطة یلیها ولم یکن هناك انقسام

لم يكن حركة لان النقطة الاولى منها الحركة والنقطة الثانية اليها الحركة والحركة
هي حال المتحرك بينهما فاذا لم يكن جزء لم يكن حركة على ان اجزاء الحركة ايض
بالفرض كاجزاء المتصل على ما ىسه وعلى انا لا ندرى هل يوجد كرة
وسطح على هذا الصفه التى يلزم بسببها ما يلزم او هو امر فى الوهم
كسائر الامور التعاليمية واستعمال البراهين التعاليمية فى الطبيعى
غير صواب ثم ان وجد فلا ندرى هل يدحرج عليه ام لا وبعد هذا
فان هذه المسئلة لا يحقق مسئله لان المسلم فيه هو ان الكرة لا تلقى
السطح فى ان واحد الا بنقطه وليس يلزم من هذا ان يكون الحركة بتنقل
من نقطة الى نقطه محاورة لها فانه لو كان هذا مسلما لما احتيج الى
ذكر الكرة والسطح بل كان يصح ان هناك نقطا متواليه منها يتالف الخط
واذا المسلم هو ان الكرة تلاقى السطح فى ان وكان الخلاف فى ان الحركات و
الازمنة غير مركبة من امور غير متجزيه ومن انات كالخلاف فى المسافة و
كان انما يلزم تجاوز النقطه لو صح تجاوز الانات كان استعمال ذلك فى
اثبات ما للنقطة كالمصادرة على المطلوب الاول وبيان الشى بما هو
مجهول ايض فانه لا يسلم هذا البيان الا بان يقال ان الكرة تلاقى السطح فى
الحال الاولى بنقطة وفى الحالة الثانية بنقطة اخرى والحالة متجاورة
والحالان متجاوران فالنقطة متجاورة والانات التى هى تابعة للحركة
واما مناقضة من يقول بان فى الجسم اجزاء غير متناهية بالفعل فمن
احالته يمنع الحركة ومن انه يحيل ان يقطع المتحرك مسافة ذات اجزاء الا وقد

بعرى

بعدى سائر اجزائه فليعرض متحركا فى مسافه فيقول ان كانت اجزاء المسافه
غير متناهيه فلها نصف ولنصفها نصف وكذلك الى غير النهاية بالفعل و
ان كان كذلك فقد يقطع المتحرك فى زمان متناهى الطرفين اتصافا
غير متناهية فى اتصاف غير متناهية لكن التالى بط فالمقدم مح
من تناهى اجزاء المسافه يعلم تناهى اجزاء الجسم وهذا الاعتراض
غير واجب على من يقول انه ليس فى الجسم جزء بالفعل وايض فانه لا كثرة
الا والوحدة فيها موجوده فاذا كان كذلك امكن ان يوجد اجزاء
متناهية من الجسم الذى اجزاؤه غير متناهيه فتركب تلك الاجزاء
فان لم يوجد جهة على الواحد كان الحال فى الاجزاء الغير المتناهيه هذه
الحال وان ازداد حجمها حدث من الاجزاء المتناهية بالفعل جسم و
لم يكن كل جسم مركبا من اجزاء غير متناهية فاذن ليس للجسم المفرد بالفعل
جزء وظاهر انه يحتمل التجزى فاما ان ينتهى فى التجزى الى ما لا يتجزى
بالفعل او لا يكون فيه جزء بالفعل والقسم الاول مح فبقى القسم الثانى
واصحاب الجزء قالوا ايض ان النقطة ان كان لها قوام بذاتها فهى جوهر
وقد ثبت الجزء وان كان وجودها فى الجسم كان الجسم مساويا لها ونقول
فى الجواب ان النقطة عرض على ما بينه والعرض هو ما وجوده فى شىء
لا كجزء منه وليس من شرط العرض ان يساويه من الموضوع شى والنقطه

نهاية والنهاية ان ساواها من المتناهي شيء لم يكن نهاية ولو كان كل عرض
يحل الجسم وجب ان يساويه من الجسم والنقطة عرض لانها لا نهاية لها
لما صح وجود جسم متناه ثم الجسم ليس يقبل المساواة واللامساواة
بذاته والمقدار ايضا وكذلك النقطة كان وجودها فيه لا في مقداره
على ان هذا يستحيل فان ما يساويه شيء يجب ان يكون في ذاته مقدارا
والاعراض كالبياض والسواد ليس في ذاتها مقادير يساويها من
الجسم شيء والمقدار ايضا ليس يساويه من الجسم الجوهري شيء ليس
يساويه من الجسم الجوهري شيء الذي يحل الجسم الجوهري ووجود
النقطة نهاية موجودة في الجسم الجوهري لا في مقداره
في الكلام في نحو وجود الهيولى وانها لا توجد خالية عن الصورة
الجسمانية وفي ان صورة واحدة لا يكون لها وجود مادي
ووجود غير مادي واثبات الصورة الطبيعية وان الجسمية
يتبدل الصورة الطبيعية قد علمت ان الهيولى ليست في موضوع
فهي اذن جوهر والجوهرية التي لها ليس يجعلها بالفعل شيئا من
الاشياء بل يعدها لان يكون بالفعل شيئا بالصورة ومعنى جوهريتها
انها امر ما واما انه ليس في موضوع فهو سلب وليس يلزم من كونها
امرا ان يكون شيئا معينا بالفعل لان هذه معنى عام والعام

انما يصير بالفعل بالفصل شيئا وفصله انه مستعد لكل شيء وهذه
صورتها فاذن ليس هنا حقيقة للهيولى يكون بها بالفعل وحقيقة
اخرى يكون بها بالقوة فحقيقة الهيولى انه قابل ومادة الاجسام
لا يوجد بالفعل خالية من الصورة الجسمية فقد بينا ان كل موجود
فيه شيء بالفعل محصل تام واستعداد لقبول شيء آخر فذلك
الموجود مركب من مادة وصورة والمادة الاخيرة غير مركبة من
مادة وصورة وايضا فانه يجب اما ان يكون وجودها الخاص وجودا
مشارا اليه ذا وضع وكل ما يكون كذلك فاما ان يكون نقطة او
مقدارا والنقطة لا وجود لها بالانفراد اذ هي نهاية ولو كان
لها وجود بالانفراد لكان المتناهي بها غير متناه بها بل متناه
بنقطة اخرى وبنهاية اخرى وسيزيد هذا ايضاحا وان كان
مشارا اليه متحيزا كان جسما وكان منقسما وقد فرضنا انها قابلة
للصورة الجسمية واما ان لا يكون مشارا اليها ولا يكون جسما و
لا يكون له وضع فيكون جوهرا معقولا اي جوهرا وجوده
مبرا عن المادة مجردا عنها فان كانت هذه صورتها وكانت حقيقتها
ان لها ذاتا قائمة بالفعل لا يقبل الانقسام لا بالقوة ولا بالفعل
كان محالا ان يقارنها ما بسببه يقبل الانقسام وهو الصورة
الجسمية فانه يمتنع ان يدخل عليها ما يخرجها عن حقيقتها الا ان

يفسدهما على ما بينه فان ما لا يكون بالقوة قابلا للانقسام لا يصح ان
يقارنه ما بسببه تقبل الانقسام وبهذا يعلم ان الصورة المقارنة
للمادة التى تحلها وحقيقتها انها مقارنة للمادة لا يصح ان تخالط
المادة وبهذا يعلم ان المعقولات لا يدرك بقوة جسمانية فان المعقو
هو ما يمنع عليها الانقسام فاذا حصلت فى قوة جسمانية انقسمت
فاما الهيولى فحقيقتها انها مستعدة لان تقبل ما يعرض له
الانفصال وهذه فعلها اعنى صورتها كما ذكرنا والامر المفارق
نعلم انه لا يقبل الانقسام لا بالقوة ولا بالفعل وايضا فانه ان كان
الهيولى جوهرا معقولا غير مشار اليه وقبل مثلا الصورة المدرة لم يصح
ان يوجد لتلك المدرة مكان متعين فى كلية الارض ولا بد من ان
يكون لكل مدرة مكان معين بعينها له مخصص ومقارنة صورة
المدرة للمادة لا يجعل مكانا من الارض وجزء من جملة مكان
جملة الارض اولى بالمدرة من جزء آخر تشاركه فلا يوجد المدرة
اذن فى كل مكان لكن التالى محال واما انه كيف يتخصص المدرة
بمكان اذا وجدت فهو بان يكون جزء من المادة مستعد لقبول
الصورة الارضية فى مكان مخصوص ويستحيل ارضا فى ذلك
المكان فيختص به او ان يستحيل جزء من الهوا ارضا فيكون
المكان المحاذى له اولى به من سائر الامكنة وليس كذلك

الكان

ان كان الهيولى امرا معقولا اذ المعقول لا نسبة له الى جزء آخر
من كليتها الارض اولى من نسبة الى جزء آخر من كليتها ولا يصح
ان تقبل الهيولى صورة لا تقبل الانقسام والا كانت تلك الصورة
ضدا للصورة الجسمية ضرورة ولا يصح ان يكون مادة الاجسام
شيئا بالفعل ويكون الصورة الجسمية من اعراضها اللازمة
فانه ان كانت الى المادة من دون الصورة الجسمية اشارة كانت
الجسمية ذاتية لها لا عرضية لها وخارجة عن ذاته وان لم يكن
اليها اشارة لزم من المحالات ما ذكرنا ويلزم ايضا ان يكون ما ليس
اليه اشارة حاملا لما يعرض اليه الاشارة ويكون بهذا العرض
مكان خاص والذى هو قابل ذلك العرض مستغن عن المكان
فاذن مكان هذا العرض ليس بسبب القابل فاذن يكون
الجسمية صورة الجسم من دون المادة وقد ابطلنا هذا حين
بينا ان الصورة الجسمية محتاجة الى قابله والهيولى يستحيل ان
يكون بالفعل الا بالصورة لا ان يوجد ملزوما لمقارنة الصورة
بمعنى ان الصورة الجسمية يكون من لوازمها وبين الامرين
فرقا ومما بين ان الهيولى لا يصح ان يبقى بلا صورة وان يوجد
متقومة من دون مقارنة الصورة الجسمية اعنى ان يكون

كلية

معقولا ٣

امراهوانه لو بقيت بلا صورة يوجب ان تخالف هيولى ليس لها
مقدارا او وجود هذا التالى تمكن لك المقدم بما اقوله وهو انه
انما قسمنا جسما بنصفين وافردنا هيولى كل جزء بصورة وتوهمنا
ذلك الجسم العينه وقد جردت الصورة عن هيولات قبل وقوع
القسمة عليه فلا محالة ان هيولى كل من الجزئين مخالفة لهيولى كلية
الجسم واذا تاملت الاقسام التى بها يمكن ان يكون هذا التخالف
لم يصح الا التخالف المقدارى ويدلك على ذلك ما فى كتاب
الشفا فليس الا ان يكون الخلاف بينهما هو ان احدهما جزء والاخر
كل وبهذا البيان بعينه يتبين ان الصورة لا يخالط المادة تارة
ويوجد مفارقة لها اخرى لان الكلام فى تخالف الصورة المقسومة
والصورة ولم يقسم هذا الكلام فالجوهر المادى انما يصير كل
بمقدار يحله فليس اذن بكم بذاته فلهذا لا يجب ان يختص بقبول
قطر دون قطر وقبول قدر دون قدر فبين من هذا انه يمكن
ان يصغر المادة بالتكاثف ويكبر بالتخلخل وهذا محسوس و
لنتكلم الآن فى اثبات الصورة الطبيعية وانها مقومة للمادة
بشركة الصورة الجسمية وانها اقدم من الصورة الجسمية معقول
ان الاجسام يختلف بقبول التفكك بيسر وعسر وانها

مختلف

مختلف فى طلب الامكنة وهذا الاختلاف لا يصح ان يكون بسبب الجسمية او
بسبب اقتران الصورة الجسمية بالمادة فاذن هو لامر آخر وهذا الامر يجب
ان يكون جوهرا وذلك لان الاختلاف فى قبول التفكك ليس بامر خارج
عن الصورة الجسمية وكذلك طلب الامكنة لان كل جسم بالضرورة مكانا
وليس للجسم المطلق مكان فاذن الاختلاف فى هذين هو بسبب اختلاف فى
جوهر الجسم وما يختلف به الاجسام فى هذين فانها تختلف بامر يؤثر فى جوهر
الجسم اى بغير جوهره فيجب ان يكون جوهرا واما اختلاف الاجسام فى قبول
هذه الصورة المختلفة بسبب الاستعدادات المختلفة التى سببها الحركة
او غيرها وفى نسخة اخرى هذه العبارة ان الاجسام معلوم انها تختلف
بالمقادير والحجوم والاشكال والامكنة وقبول التفكك بيسر عسر بالارادة
واللاارادة وايضا بالحركات لو نفى من جسم هذه الصفات لا يمتنع وجوده
ومثل هذا يكون مقوما للجسم ويقول ان هذه الاختلافات ليست بسبب
الجسمية ولا بسبب اقتران الصورة الجسمية بالمادة فهى لامر آخر وهذا
الامر يجب ان يكون جوهرا وذلك لان مقتضى الجسم بمعنى انه ليس فيه الا
الهيولى والصورة الجسمانية مكان مطلق وشكل عام جنسى ومقدار
كذلك وبالجملة مقتضاه من كل صفة امر عام ولا وجود له الا فى
الذهن وليس له قوام بالفعل ومحال وجود ما هذه صفته فمحال ان يكون

الجسم المؤلف من هيولى وصورة جسمية مطلقة امر قايم بالفعل فاذن
يكون مثل هذا الجسم امرا كالجنس وان لم يكن جنسا بالحقيقة فيجب ان
يقومه ويقسمه امر بالفعل شى يجرى مجرى الفصل وما يقومه بالفعل
يجب ان يكون داخلا فى تقويمه وهو جوهر فذلك المقوم يجب ان يكون
جوهرا وذلك هو المسمى باسم الصورة الطبيعية فتبين انه لا يصح ان يكون
الصورة الجسمية فى الاجسام التى تتعاقب عليها الصورة الطبيعية واحدة
والا كان لكان يلزم ان تكون الصورة الطبيعية اعراضا ولا ايضا يجوز ان يقوم
الهيولى الصورة الجسمية على انفراد والصورة الطبيعية على انفراد فانا
بينا ان مادة واحدة بسيطة لا يجوز ان يقومها صورتان بل يجب ان يقوم
الصورة اولا بالصورة الطبيعية مع الصورة الجسمانية ثم يقوم لهما
والجسم هو معنى ثالث متاخذ من هذه الامور الثلاثة ماخذنا بالفعل لا
بفرض فارض واتحاد الهيولى بالصورة ليس كاتحاد الجسم بالبياض فى الابيض
فان الجسم له وجود وقوام بالفعل ولا كذلك حال الهيولى مع الصورة ولهذا
صار اتحاد الهيولى بالصورة اتحادا نوعيا واتحاد الجسم بالبياض ليس باتحاد
نوعى لان الصورة لتفيد الهيولى قواما بالفعل فان قيل ان الهيولى واحدة فكيف
يختص بصورة طبيعية دون صورة كان الجواب ان يختلف من الهيوليات اختلافا
نوعيا اعنى اختلافا بالفصول كهيولى الفلك وهيولى العناصر فالامر فيه

بين واما الهيولى التى هى واحدة بالشخص تتصور بصورة مختلفة وباستعداد ذات
يختلف فيها سببها الحركة على ما بينه فى موضعه فى نحو
وجود الصورة وتقدمها على الهيولى والاشارة الى ان الاجسام لا ينفك عنها
وجود وفى اثبات واهب الصور وفى ان القوى الجسمانية سارية فى جميع
الجسم لا فى حد غير منقسم وفى ان الصورة الجسمانية ليست موجبة بذاتها
وفى ان الوضع والمقدار يقارن الجسم مقارنة مؤثرة وفى معنى كون الهيولى
بالقوة وكون الصورة بالفعل اعلم ان الصورة بالفعل اعلم ان الجسمية لا يصح
وجودها الا فى المادة كما يستعمل فيها وبين المادة اذن علاقة واما علاقة
التضايف وعلاقة العلية والمعلولية فاقول انه لا يصح ان يكون بينهما
علاقة التضايف لان ذات كل واحدة منهما غير معقوله بالقياس الى الاخرى
على ان ذلك امر ذاتى بهما لا عارض فانا نعلم بالبرهان ان الصورة الجسمية
لها مادة والمتضايفان يعقلان متقابلين يعرض لهما التضايف من حيث
ان احدهما علة والاخرى معلوله فتبين من هنا ان العلاقة التى بينهما
ليست بعلاقة التضايف الذاتى وصح ان يكونا متكافئين فى الوجود بمعنى ان
يكونا كل واحد منهما علة للاخرى ومعلولا له ويعرف ذلك بادنى نظر
وان بعث فارجع الى الكتب البسيطه وصح ايضا ان يكونا معا صادرين
ابتداء من ثالث فانه يلزم ان يكون وجود كل واحد منهما عن الثالث

بواسطة الاخر لانك قد عرفت ان ذات كل واحدة منهما متعلقة بالاخرى
ويلزم هذا اللازم ان يكون كل واحدة علة للاخرى ومعلولا لها وهذا
مح فالمقدم مح بل يجب ان يكون احدهما اقرب الى هذا الثالث فيصير هو
العلة بالواسطة والثاني المعلول ولا يصح ان يكون المادة هي الواسطة
لان المادة لها قوة القبول والاستعداد والمستعد بما هو مستعد
لا يكون سببا لوجود ما هو مستعد له فانه لو كان ذلك جايز الوجوب
ان يوجد عنه ذلك دايما من غير استعداد وايضا فانه لو كانت المادة
علة للصورة لكان يجب ان يكون لها ذات بالفعل وهذا هو معنى التقدم
العلي والمعدوم لا يكون علة للموجود والهيولى في حد ذاتها معدومة
ولهذا لم يصح ان يكون جسم علة لوجود لان الصورة الجسمانية تفعل
بواسطة المادة كما سنعلمه فيكون المادة علة قريبة لوجود الشيء و
هذا مح وايضا فان الجسم مؤلف من هيولى وصورتها وهما اقدم منها
من الجسمية فلو كان جسما سببا لوجود جسم لكان ولا سببا لوجود
جزئيه الذين هما اقدم منه وهذا مح فان المادة لا اختلاف فيهما
وكان وجب ان لا يكون الصورة الجسمانية متخالفة وليس كذلك
فان قيل ان اختلاف الصورة يكون لاختلاف احوال المادة كانت في
تلك الاحوال هي الصورة الاولى في المادة ويكون الكلام كالكلام

الصورة

الصورة فيكون العلة في وجود الصورة الثانية الصورة الاولى ويكون للمادة
القبول فقط فاذا لم يكن المادة هي الواسطة كانت الواسطة الصورة ويقول
ان الصورة التي لا يفارق المادة فيجوز ان يظن انها وجدها بذاتها علة
لوجود المادة واما الصورة التي يعدم عن المادة فلا يجوز ذلك فيها
لان هذه الصورة لو كانت وجدها بذاتها علة لوجود المادة لكانت
المادة يعدم بعدمها ويكون للصورة المسابقة مادة اخرى لكان
يلزم ان يكون المادة الثانية حادثة وكل حادث فانه يستعد بمادة
كما سنعلمه لكانت يحتاج الى مادة اخرى وكان يتسلسل فيجب ان يكون
لها شريكات في افادة وجود المادة فيكون المادة يوجد عن ذلك المبدا
بواسطة صورة غير معينة اذ الصورة لا تفارق المادة ان يورد صورة
اخرى يفعل فعل الاولى في اقامة المادة وهذا الثالث هو واهب الصورة
الذي هو يتصف حاله من بعد ولو كان جسما لكان الكلام فيه باقيا
فاذن هذا المفيد ليس بجسم ولان الواسطة في التقويم يجب ان يكون
قد تقومت ولا بذاتها اولية بالذات لا بالزمان ثم يقوم غيره فيجب
ان يكون الصورة قد تقومت ولا بالفعل من ذاتها او من المبدا فيقوم
الهيولى بعد ذلك فالصورة اقدم من الهيولى والصورة الجسمانية هي
فعل وقوة وجودها في المادة والمادة بالقوة انما يصير بالصورة

بالفعل فيكون الوجود اولا للصورة وثانيا للمادة ووجود الصورة في الهيولى
كوجود العلة مع المعلول ثم لا يكون المعلول مقيدا لقوام العلة ووجودها
بل كما ان العلة اذا كانت علة بالفعل لزم عنها المع وان كان المع معها
فكذلك الصورة اذا كانت صورة موجودة يلزم عنها غيرها مقارنا
لها وكل ما يفسد بوجود شيء آخر منه ما يفسده وهو مباين ومنه ما يفسده
وهو ملاق والعقل لا ينكر ذلك البرهان قام على وجود هذين القسمين
وهكذا حال الجوهر للاعراض فان الجواهر هي الواسطة في وجود الاعراض
بعد تقومها في ذاتها بالفعل فقد ظهر ان كل صورة حادثة في مادة
فبعلة ما يوجد فيها واما التي لا تفارق مادتها فكذلك لان الهيولى
انما تختص بها من دون غيرها العلة واعلم انه لا يمتنع ان يكون
الواحد بالمعنى العام كالصورة المطلقة في هذا الباب يستحفظ
عمومه واحدا بالعدد بواحد بالعدد كالشريك له وههنا هو المبدا
يقيم امرا واحدا بالعدد بالفعل وذلك الواحد هو الصورة بواسطة الهيولى م
صورة عامة فان قيل هل يبقى الصورة مع عدم الهيولى قلنا لا بمعنى انه
لا يرتفع الهيولى الا وقد سبقه ارتفاع الصورة كما ان اليد اذا حركت
المفتاح فليس عدم حركة المفتاح علة لبطلان حركة اليد بل
لا يصح ان يبطل حركة المفتاح الا وقد سبقه بطلان حركة اليد

وهكذا

وهكذا الحال في جميع العلل والمع ثم الصورة قد تكون بسيطة وقد تكون
مركبة ويجب ان يكون المركبة منها قد احدث ضربا من الاتحاد بالفعل
وكذلك المادة قد تكون بسيطة وقد تكون مركبة ثم الصورة الجسمانية
والقوى الجسمانية ان تكون سارية في الجسم او موجودة في حد غير
منقسم لانه متى وجد فيه من غير ان يكون موجودا في الجسم لزم ان
يكون كذلك الحد وجود منفرد عن وجود الجسم قد يكون الجسم مشابها
بر هذا خلف وانتقال الجسم المستدير المتحرك لا يعرض فيه نقطة
من المحور والقطب ما لم يتحرك فلو كان وجود القوة المحركة في تلك
النقطة لكان وجودها بعد وجود الحركة وهذا محال فبقي ان يكون
وجود القوة الجسمانية في امر ينقسم وقد علمت ان الوضع والمقدار
من لوازم الجسم بل يكاد يجري هذه الامور فيه مجرى المقومات فاذا
قارن الجسم امر لم يصح ان لا يوجد له الوضع والمقدار ومقومات
الجسم والا لم يكن وجوده في الجسم فيجب ان يوجد ان يعرض للقوى
الجسمانية هذه الامور بالعرض وليست مقارنة القوى والاعراض
الصور للوضع والمقدار وما يجري مجراهما من الجسم مقارنتها
للسواد مثلا والحركة او ما يشاكلهما وليس مثل هذه الامور مما
يرتفع بارتفاع الجسم فلهذا لا يؤثر شيء من هذه الامور في القوى

والاعراض الموجودة فی الجسم ومعنى التاثر انه اذا اعدم شئ عدم
ما یقارنه فاذا اعدم المقدار او الوضع من الجسم لم یبق القوه الموجودة
او العرض الموجود فیه الا ترى انه متی عدم نصف جسم عدم نصف
السواد وکذلک السواد مع الحرکة فلیس اذا اعدم السواد عدم الحرکة
ولیس یبطل هذا بتمام الشکل فان الموجود من الشکل فی کل جزء من
اجزاء الجسم جزء منه وتمامه موجود فی کلیة الجسم وکلیة الجسم غیر موجود
فی کل من اجزاء الجسم والقوى الجسمانیة ان کان لها تمام ومعنى زاید
على انها قوة فانها موجودة فی کلیة الجسم واما اجزاؤها ففی اجزاء
الجسم فی الصورة الجسمانیة وانها لا یوجد بمفارقة
وکیف یکون الهیولى سببا للصورة وفی انه لا یصح على هذه الصورة الانتقال
من جسم الى جسم ووجوب شاهی کل جسم اعلم ان الصورة المادیة لیست
یوجد مفارقة للمادة کما ذکرناه فی باب الهیولى وهو ان ما یکون تقوم
وجوده فی شئ لا یصح ان یقوم وجوده بما لیس فیه ثم الصورة الجسمیة
من حیث حقیقتها یلزمها ضرورة ان یکون متناهیة فی الوجود على ما بینه
وان یکون لها شکل ما وکلاهما اما یوجد لها ذلک وان لم یکن حامل
ولو کان یجب لها بلا حامل لتشابه الجمیع فیه وکان یلزم الجمیع ما یلزم
الشکل من المقدار والشکل ولا یصح ان یکون هذا الاختلاف عن

لما

فاعل ولم یکن حامل والا لکانت الصورة قابلة للقطع والوصل بلا حامل فاذن لا بد
من ان یکون هذه الاحوال بمشارکة الحامل وهو الهیولى فالهیولى اذن سبب لا بد لوجود
ما لا بد للصورة فی وجودها منه کالشکل والنهایة وسنعلم ان هذه الصورة
الحادثة لا یحدث الا بسبب مخصص وان ذلک المخصص هو المادة فالمادة علة
بالعرض لوجود بعض الصور اذ هی علة الحدوث وعلة التناهی وعلة ما یجری
مجرى الشکل وامثاله واعلم ان الصورة الجسمانیة لا یصح علیها الانتقال من
مادة الى مادة فانه کان ان وجوب وجودها بالمعنى العام فی مادة عامة ولکن
اما ان یکون وجوب وجود هذه الصورة فی هذه المادة او لا یکون فان لم یکن
وجوب وجودها فی هذه المادة لا یصح وجودها فیها وان کان واجبا وجوب
وجودها فیها لم یصح ان یکون فی غیرها اذا کان مخصصا باحدهما ممکنا الاوجبا
وبالجملة فان المادة هی السبب لتشخص الصورة والعرض واذا اعدم بانه تشخصان
کان محالا ابقاؤهما ولا یصح ان یکون حاجة للصورة الى مثل هذا الموضوع و
المحل لسبب خارج فان الغنی بذاته عن المادة لا یدخل علیه ما یحوجه الى
المادة الا بانقلاب عنه وهذا محال فان الانقلاب لعین یکون بوجود شئ فی
شئ وعدم شئ عنه ویجب ان یکون ما یعدم ههنا للصورة التی الکلام
فیها واما تخصص وجودها بمادة دون مادة فواجب ان یکون لکل متعین امرا
متعینا فان المتعین لو کان یقتضی ای شئ اتفق مما لا نهایة له بالقوة مما

ليس بعضه مخالفا للآخر في حكمه لما صح وجود ذلك المتعين وانما وجب لزوم
هذا التالي لذلك المعدوم فانه ما لا يكون مخصصا بشيء اخر لم يصح ان
يتخصص بواحد منها فتبين مما قلنا انه لا يصح ان يوجد صورة جسمانية
مخالطة تارة ومفارقة فتبين مما قلنا انه لا يصح ان يوجد صورة جسمانية
مخالطة تارة ومفارقة اخرى فانه لا يصح عليه الانتقال فاذا كان وجود الصورة
الجسمانية في ذاتها هي وجودها في المادة فتقدمها عن المادة عليها في وجودها
فتامل في تحقيق ان الصورة الجسمانية لا يصح عليها التجرد عن المادة ومخالطتها
لها اخرى ما قيل في باب الهيولى وانه ان جردت الصورة عن المادة من غير وقوع
قسمة عليها وجدت وقد وقعت عليها القسمة كان هناك احتمالا ما مقدار
لا محالة وقد فرض انها مجردة عن المادة هذا خلف والكلام في
امتناع انتقال الاعراض من موضوع الى موضوع هذا الكلام بعينه واما
ان الاجسام يجب ان تكون متناهية فلانه يمكن ان يعرض امتدادان على صورة
ساقي مثلث غير متناهيين ويجب ان يكون فيما بينهما ابعاد متزايدة الى
غير النهاية ويلزم على هذا ان يوجد بعد غير متناه محصورا بين حاصرين وهذا
محال والجسم ينتهي ببسيطه اعني سطحه وهو قطعه والبسيط ينتهي بخطه
هو قطعه والخط ينتهي بالنقطة وهي قطعه والجسم يلزمه سطح من حيث
هو متناه لا من حيث هو جسم فهو من لوازمه لا من مقوماته واما السطح

فقد

فقد يوجد ولا خط فيه كسطح الكرة فان الخط في الكرة بالعرض وكذلك الخط قد
يوجد ولا نقطة فيه كخط محيط بالدائرة والجسم متقدم على هذه الحدود بالطبع
وبالعلية فتبين من جميع ذلك ان الصورة الطبيعية والصورة الجسمية جواهر اما
الصورة الجسمية فلانها تقوم جسما ولا يكون وجودها في موضوع واما الصورة
الطبيعية فلانها تقوم النوع ولا وجود للجسم الا ان يكون نوعا موجودا اذن
ليس في موضوع فقد تبين في هذا الفصل من جملة انواع الجواهر الجسم والهيولى
والصورة وبقي الكلام في اثبات المفارقات وسنتكلم عليه في موضعه ان شاء
الله تعالى

في المقولات التسع الباقية

قد سبق تحقيق العرض ونسبته الى المقولات التسع
ولعل نسبة الجوهر الى ما تحته في ان الجوهر لازم نسبة العرض الى ما تحته
فانك هنالك اذا قلت ان الجوهر هو ما اذا وجد كان وجوده لا في موضوع
فقد اخذت في حده الوجود ولا في موجود ولا في موضوع سلب فسواء حملت الجوهر
على الجوهر الجسم او دسمه فيشبه ان يكون الجوهر من لوازم الجسم وغيره فيما
هو بحسب الجوهر وانت تعلم ان حال العرض في امتناع انتقاله من موضوع الى
موضوع وفي ان يعرض داخل الجسم ما للجسم من الانقسام والوضع واشياء كثيرة
كحال الصورة الجسمية تعرف ذلك من حده وهو ان وجوده في موضوع والبيانات
التي ذكرناها في باب الصورة الجسمية تتناول العرض ايضا ثم من الاعراض

ما يكفي في تصوره موضوعه كالكم والكيف ومنها ما يحتاج في تصوره الى امور خارجه

كاين ومتى والمضاف وغير ذلك فليتكلم اولا في الكم الكم ينقسم الى قسمين منه

متصل ومنه منفصل ومن جهة اخرى منه ما لاجزائه وضع ومنه ما ليس

لاجزائه وضع والمتصل اسم مشترك فمنه ما هو فصل الكمية والكم وقد ذكرنا

حاله في باب الجسم ومنه ما هو عرض يلحق الاعظام من حيث هو اعظام و

الاتصال بالمعنى الاول هو فصل المقادير لا اعراض يلحقها فانه اذا قيل الما

متجزى كان كل جزء من الماء ماء وليس كل جزء منه هو الآخر من حيث هو

مقدار ومنه ما هو عرض يلحقها من حيث هي طبيعيه كاتصال اليد

بالانسان وليس اليد هي اجزاء من المقدار بل من الانسان وليس الامر في

اليد كالامر في جزء منه من الماء او ليس اليد هي الانسان والجزء من الماء ما

وليس كل جزء هو الآخر من حيث هو مقدار والمتصل اذا لم يكن بمعنى الفصل

يؤ بالقياس الى غيره ولم يكن المتصل بالمعنى الاول معتبرا فيه القياس الى

الغير فيتى متصل به حتى لا يوجد فيه طرف في نهاية واحدة هي بعينها طرف

لما قيل انه متصل به حتى ان كان الطرفان بالفعل كان بدل هذا الاتصال

مماسه مثل الخط الذي يتصل بخط على زاويه يحدها نقطه واحده بالفعل

في طرفيهما جميعا ومثل الجسم اذا صار له جزان يعرضهن بمرافقه كسواد

وبياض يختص كل واحد منهما نوع بموضع فيكون ما يختص بالبياض مشا هيا

وما يختص بالسواد مشاهيا وكل ذلك بالفعل وليس هناك نهايتان بل النهاية واحدة

ومقدار الاسود والابيض من الجسم مقدار واحد وانما التمايز هو بسبب السواد

والبياض وبمعنى الاتصال ايضا يكون المتصل به ملازما للمتصل في حركته والا غياد

هيهنا بالحركه والجسم الذي من باب الكميه هو المتصل بالمعنى الاول وهو الذي يمكن

ان يعرض بين اجزائه حد مشترك وهذا الحد اما في الجسم فالسطح وفي السطح

الخط وفي الخط النقطه وقد عرفت ان الجسم بمعنى الجوهر ليس فيه اختلاف و

ذلك لانك اذا احدثت شمعه فتشكلها باشكال مختلفه لم يبطل جسميه بجميع

مع بطلان المقادير التي يعرض فيها فاذن هذا المقدار غير الجسميه بمعنى الجوهر

وايضا فان الجسم بمعنى انه يمكن فرض الابعاد التام فيه لا يخالف جسما ولكنه

قد يخالف غيره في المقدار فالمقدار غير الجسميه واما الجسم التعليمي فهو الكميه

الاخوذه مع الصوره الجسميه مجرده عن الماده وهذا اعني المقدار

يقبل الاجسام الجوهريه التجزي لان الجزء لا يكون الا حيث يوجد التفاوت

والتساوي وحيث يكون شيء غير شيء وهذا لا يوجد في الجسم بمعنى الجوهر

فاذن التجزي للجسم الجوهري بسبب المقدار فان قيل ان التجزي الجوهريه لا يكون

الا بسبب شيء من شانه قبول التجزيه فالقبول والاستعداد انما يكون في الماده

فيكون الاستعداد للتجزيه بسبب الماده لا بسبب الكميه فالجواب عن ذلك

ان الانقسام يؤ على وجهين احدهما الافتراق والانقطاع وهذا ما يلحق

الكم لاجل استعداد الماده والآخر بمعنى ان في طبيعة الشيء ان نعرض فيه شيء عن
شيء وهذا يلحق المقدار لذاته فالاول لا بد فيه من حركة والثاني لا يحتاج الى الحركة
وهو امر موهوم وبالجملة فالقطع الذي نعرض للهيولى من حيث هو قطع
عن قبول التجزيه نعني بها بسببه نعرض للجسم التفاوت والتساوي ولا يمتنع
ان يكون الانقسام الذي يقبل الماده انما يقبله بسبب وجود الكم وليس
اذا قلنا ان الكمية هي للماده للانقسام الذي يحصل الماده موجب ان
يكون ذلك الاستعداد للصوره او يبقى الصوره مع الانقطاع فان الحركة
هي التي تقرب الجسم من السكون الطبيعي وبهوه ولا يبقى مع ذلك فكن ذلك
فعل الكسر المهيه واما الكم منفصل فانه كالشمعه التي لا يمكن ان يوجد لاجزائها
حد مشترك واما القسمة الاخرى التي للكمية فهي من ان الكم ما له وضع
في اجزائه ومنها ما ليس له وضع والاجزاء التي لها وضع يجب ان يكون
لها وجود قار بالفعل ليكون بعضها عند بعض وضع وان يكون اتصال و
يوجب يوقعه ذلك يجب الاشاره الى كل واحد منها اين هو من صاحبه و
المعنى الوضع ههنا هو هذا لا المقوله والوضع هو نسبة اجزاء الجسم
بعضها الى بعض انه اين هو من الآخر ولما لم يكن للجسم جزء بالفعل كان
الوضع معين فيه اما باشاره مشيرة وهو ما قلنا في باب الكم او بسبب
الاحسام المحيط به من المحاذات والمقابلة وغيرها وكذلك في

الجسم المحاط وهذا هو المقوله فالكمية المتصله ابعد اولها الخط وهو
بما يتوهم منقسما بحركة شيء غير منقسم الى جهة من الجهات ثم السطح هو
الذي يتوهم مرتسما من حركة الخط الى خلاف جهة تلك الحركة الاولى ثم
الجسم هو الذي يتوهم مرتسما من حركة السطح مرتفعا او منخفضا ثم
الزمان وهو عدد الحركة بالتقدم والتاخر والزمان ليس من الكميات
التي لها وضع او لاجزاله مقارنا في الوجود للجزء الاخر فانه لا يجد جزان
متجاوران من الزمان ولكن في اجزائه اتصال وذلك الاتصال هو ان
حدا واحدا منه نهاية ما عدم وبداية ما يوجد ولاجزائه يرتب من
جهة التقدم والتاخر واما الكمية المنفصلة فليس الا العدد فان
المنفصل قوامه من متفرقات والمتفرقات من مفردات والمفردات من
احاد والاحاد اما نفس المعنى الذي لا ينقسم من حيث لا ينقسم او
شيء يعرض فيه هذا اعني الواحد ولذلك الشيء وجود آخر فالواحدات
هي التي لذاتها يجتمع منها شيء ذو كم ينفصل لذاته يكون عدده مبلغ
تلك الوحدات واما الامور التي فيها الوحدات فانما يوجد لها بعدد خارج
من حيث هي معدودة وهذه الامور مثل صوت او حركة او جسم ولهذا لا يصح
ان يكون القول من الاعداد المنفصلة بذاتها فارجع الى كتاب الشفاء
في ابطال هذا الراي على انك تعرف من هذا القول ان الكمية المنفصلة

غير داخله فيه في حده ولا يكون لهذا النوع من الكمية المنفصلة وضع
ليس لاعداده من حيث وحداتها ونوعها اسم وانما يعبر عنها ببعض
لوازمها كالعشرية والخمسية وقد يعرض عدد الاسود لا انسان الى اجزائها
بان فصلا عن بعضها من بعض ومن ذلك عدد المقولات وبالجملة فالعدد
لا يقتضي وضعا بل يعرض له ان يصير ذا وضع بحسب ما يقارنه من جسمية او
انسانية وقد قالوا ان المكان نوع من الكمية وهذا غلط فان المكان نهاية
جسم محيط حاملا للجسم المحاط فهي بالقياس الى الجسم المحوى مكان وبالقياس
الى الجسم المحيط نهاية وسطح وجوده في جوهره وذاته ولا يصح ان يكون لكونه
حاويا ونهاية مدخل في تصييره كما اذ لو كان كذلك لكان لخصوصية
قبول ابعاد وقسمة غير الذي يعطيها السطح بما هو سطح وليس له ذلك فالمكان
اما نوع من السطح تحته لا نوع من الكم في مرتبة السطح واما السطح ماخوذا مع حال
وقد يقال لاشياء اجزائها كميات ويكون ذلك بالعرض فبعضها يكون
موضوعا للكميات كالانسان والفرس حين يقال انسان طويل وانسان قصير
وبعضها اعراض لا يوجد الا مع وجود الكميات كالحركة فانها لا توجد
الا بمقادير من جسم متحرك لمسافة يكون فيها الحركة فمقدارها ولزمان
هي ايضا فيه فتستعيرهما فيقال حركة طويلة اي في مسافة طويلة وفي زمان
طويل وبعض هذه عوارض خاصة للكمية كالطول والقصر الذي بالقياس

مثل

مثل ما يقال ان هذا الخط طويل والآخر ليس بطويل وان كان كل خط طويلا في نفسه
بمعنى ان له بعدا واحدا وهذا السطح عريض وذلك الآخر ليس بعريض بل ضيقا و
ان كان كل سطح عريضا في نفسه من حيث ان له بعد العرض طولا وبعدا بعرض
عرضا وكذلك يقال ان هذا العدد كثير وذلك ليس بكثير بل قليل وان كان كل عدد
كثيرا من حيث بعد الاحاد فهذه وامثالها يعرض الكم بمقايسة بعضها الى
بعض فالطول والعرض والعمق من حيث لا اضافة فيها هي من الكمية ومن حيث
هي مضافة اعراض في الكمية فالكثير بلا اضافة هو العدد والكثير بالاضافة
عرض في العدد ثم مثل هذه الامور قد تضاف على الاطلاق فلا يكون من
شرط ما يضاف اليه ان يتضمن اضافة الى ثالث كما يقول الكثير وقد يتضمن اضافة
الى ثالث كما يقال اطول واكثر فان لكل واحد منهما اضافة الى شيء له اضافة الى
ثالث فان الاطول اطول بالقياس الى شيء هو عنده شيء ما طويل الى ان هذا
اطول منه واعلم ان المساحة تقدير المتصل والتقدير المنفصل فمنها هو في
النفس وهو العاد والماسح ومنها ما هو في المعدود والممسوح معدودا
فالعدد عارض له لا مقوم له من حيث هو ممسوح والزمان متصل اما لذاته
وبالعرض ايضا ومتصل بالعرض اما انه متصل بالذات فلانه في نفسه مقدار
الحركة على ما بينه واما انه متصل بالعرض فلانه يقدر بالمقايسة الى
مسافة فيقال زمان حركة فرسخ فيقدر الزمان بالفرسخ والفرسخ مقدار خارج

عنه وقد يكون الشئ في نفسه في مقوله ثم يعرض له شئ من تلك المقولة كالكيفيه
يعرض لها الكيفيه واما ان منفصل بالعرض فلذلك لما يعرض له من الانفصال
الى الساعات والايام وغير ذلك ويعرض له ذلك بسبب التقدم والتاخر
واعلم ان المتصل والمنفصل فصلا الكم لا نوعا الا ان يقرب بهما طبيعه الجنس
ولكن ليسا من الفصول التى غير الانواع والفصول المنطقيه كلها يحمل على
الانواع فلا يكون غير الانواع في الموضوع ويكون غيرها بالاعتبار والكم لكن م
المتصل لا يخالف المنفصل لا بذاته ولا المنفصل لا بذاته اذ ليس بهما فصل
بسيطا عنى الاتصال والانفصال كما كان في الانسان النطق
في خواص الكم والكم خاصتان اوليتان احدهما ان الكميه كذاتها تحمل التقدير
والاخرى انه لا مضاد لها ويسول من الخاصية الاولى انه يتوق له مساو ومن
الثانى انه لا يقبل الاشد والاضعف فاما الخاصية الاولى فانها هي التى
منها يتقدح لنا الوقوف على معنى الكمية انها الذاتها لا لشئ اخر يحتمل ان
يوقع فيها التقدير واما انه لا مضاد لها فليس كذلك فان الجوهر ايضا
مشارك للكمية في هذه الخاصية وانت اذا استقريت انواع الكمية عرفت
ذلك ولا يصح ان يكون المتصل ضد المنفصل فانهما فصلان يلحقان الكم
لا من الكم نفسه والمضادان يجب ان يكونا تحت جنس واحد وايضا
فان الانفصال هو ان يقدم الاتصال فيما من شانه في نفسه او جنسه

يتصل والعدم غير الضد والزوجية والفردية وما يجرى مجراهما هي كيفيات
عارضه لكميه ومع هذا فان انقسام العدد الى الزوج والفرد انقسام الشئ
الى ايجاب خاص به وسلبه الشرح في ذلك واما التساوى والتفاوت
فاضافات في الكميات لا كميات والصغر والكبر ايضا اضافات فان الكبر لا
يكون الا كما ولكن ليس كميته انه كبير فان الكبير يكون في ذاته جسما او سطحا و
لاجله يكون كما ويعرض له اضافه ما فيصير بسببها كبيرا والشئ الواحد قد
يكون صغيرا او كبيرا بالقياس الى شيئين فلو كانا متضادين لكان يجب ان
يكون الشئ الواحد مضاد ذاته وهذا مح والصغر والكبر لا معقول له
من هو شد الا ان يكون مضافا والمتضادان يكون لكل واحد منهما وجود
مخصوص كالسواد والبياض ثم يعرض لهما التضايف من حيث انهما
متضادان ما بينه ولو كان الكبير شيئا محصلا ثم كان يلحق اضافه
التضاد لما استحال الكبير صغيرا بالقياس الى غيره واما الحدود المتعينه
في الحاق الصغر والكبير التى لا يتوق بالقياس فانهما حدود طبيعه لا من حيث
باب الكم بل لانها اطراف طبيعه مثل ان الاعظام الحيوانات مقادير لها
هي على الاطلاق اكبر مقدار فيها ومقادير هي على الاطلاق اصغر مقدار
فيها وذلك بالقياس الى طبيعة نوعيه لا مقداره وهذا الغلط من
جهه احدهما بالعرض يكان نما بالذات واما التضاد الموجود بين المكان

الاسفل والمكان الفوق فليس لاجل انه سطح وكم بل بسبب حال للتمكن او بسبب
حال الحركة على ما بينه في بابه وقد عرفت انه ليس في طبيعته ضعف واشتداد
ولا ينقص ولا ازدياد بمعنى انه لا يكون كمية اشد في بابها من كمية اخرى كما
انه لا يكون اربعة اشد من اربعة ولا خط اشد من خط ولا ازيد من
خطي انه خط وهكذا الامر في جميع الامور في حملها على ما تحتها فان
حملها على ما تحتها يكون بالسوية وان كان من حيث المعنى الاضافي ازيد منه
اعني الطول اضافي والفرق بين هذا وبين الاول ان هذا الازيد
يمكن ان يشار فيه الى مثل حاصل وزيادة فيه والذي يمنعه هو ما
لا يمكن وذلك فيه وتفاوت الاشد والاضعف يحصر بين طرفين ضد
وتفاوت الازيد والابعض لا يحصر بين الطرفين طرفي الضدين الله
ولو كان الكم يقبل الاستداد والسعص وكان طرفا الاستداد و
السعص متضادين كانت الكمية يعرض لها التضاد ومن خواص الكمية
انها بذاتها لا لغيرها يقال انها مساوية والمساوات هي الحالة التي
عند توهمك تطبيق ابعاد المتصل او ابعاد المنفصل بعضها على
بعض تادة في تزيدها فلا لحد احد المنطبقين يحصل عند حديهم يحصل
الاخرى عند حد لك الاخر وغير المساوات ان يجاوز احدهما او يحصر
فالمطابقة التي لا يوجد فيها اختلاف الحدود يسمى مساوات فان

اختلف

اختلف الحدود ولم يكن مساوات واعلم ان كل شئ فانما يقدر باقل ما يمكن
ان يعرض فيه واحد لكونه واحدة ولهذا ما جعل الحركة السماوية مكيالا
لساير الحركات لانها اسرع والاسرع في باب الحركة هو الاقل في الزمان و
الحركة يقدر بالزمان وسيرد هذا ايضا في الفصل الذي يليه
انشاء الله تعالى في ان الكميات المنفصلة اعراض
لسنين ولا ان الواحد عرض فنقول ان الواحد يقال بالتشكيك على معان
بعضه في انها لا اقسمه فيها بالفعل والواحد قد يكون بالذات وقد يكون
بالعرض فالواحد بالعرض ان يقال في شئ يقارن شيئا آخر انه هو الآخر و
انهما واحد وذلك اما موضوع او محمول عرضي كقولنا ان زيدا وابن عبد الله
واحد واما محمولان في موضوع كقولنا ان الطبيب وابن نصر الله واحد فانهما
محمولان على زيد واقسام آخر تعرف من كتاب الشفا والواحد بالذات منه
واحد بالجنس ومنه واحد بالنوع ومنه واحد بالمناسبة كما يقول ان حال
السفينة من الملاح وحال المدينة من الملك واحدة ومنه واحد بالموضوع
ومنه واحد بالعدد والواحد بالعدد ايضا على اقسام يعرف من كتاب الشفا
والواحد بالفصل هو بعينه الواحد بالنوع واما الواحد بالاتصال وهو
من جملة الواحد بالعدد فهو الذي يكون واحدا بالفعل من جهته وفيه
كثرة بالقوة ثم الواحد بالاتصال اما معتبر في المقدار فقط واما مع طبيعته

اخرى مثل ما يكون اما او هواء والواحد بالاتصال يعرض فان يكون
واحدا فى الموضوع كماء واحد واعلم ان الماء والجسم لا يصح ان يكون منها
وحدة بالاتصال حقيقته بل الاولى ان يكون وحدة بالتماس فان
الموضوع بالمتصل بالحقيقة جسم بسيط متفق الطبع وفى تحقيق الواحد و
الكثير بيان دور وجميع ما يستعمل فيه يستعمل على سبيل النسبة
ونسبة ان يكون الكثرة عند حملنا اعرف والواحدة عند عقولنا و
كلاهما فيما يتصور بداهته وانك اذا تاملت حدى الواحد والكثير
وجدت فيه دورا ظاهرا والواحدة غير مقومة لهيئة شئ من الاشياء
اذ ليس من فهمك الانسان مثلا وفهمك الواحد يجب ان يصح ان
الانسان واحد فتبين ان الوحدة ليست مقوم للانسان بل من اللوازم
فيكون الوحدة عارضة والكثرة مما يتعاقبان على المادة كتعاقب
المقادير المختلفة والاشكال المختلفة على شمعة واحدة وايضا لو كان
طبيعة الوحدة طبيعة الجوهر لكان لا يوصف بها الجوهر وليس يجب ان
كان طبيعتها طبيعة العرض لا يوصف بها الجوهر لان الجوهر يوصف
بالاعراض واما الاعراض فلا يحمل عليها الجوهر فقد بان من حمل
الوحدة على الاعراض ومن انها غير ذاتية الجوهر ومن انها متعاقبة
الكثرة فى المادة انها عرض وكذلك طبيعة العدد الذى تركب من

الوحدة عرض   فى اثبات العدد فى التقابل بين العدد و
الكثرة وذكر انواع العرض العدد وبعض لوازمه والاشارة الى ان
الكثرة حيث يكون يترتب فى الاحاد طبيعى واجزاء موجودة معا وما
ان يكون فى الموجودات اعداد فامر لا شك فيه اذا كان فى الموجودات
وحدات فوق واحدة ثم كل واحد من الاعداد فهو نوع واحد بنفسه
من جملة العدد وله خواص وصح ان يكون للشئ الواحد الذى لا حقيقة له
خاصة الاولية والتركيب منه والزائدية والناقصة والمربعية والكعبية و
والصمم وساير الاشكال فان لكل واحد من الاعداد حقيقة مخصوصة و
صورة تتصور منها فى النفس وتلك الحقيقة وحدته التى بها هو ما هو
وليس العدد كثرة لا يجتمع فى وحدة لها حتى يقال انه مجموع احاد فانه من حيث
هو مجموع هو واحد له من الخواص ما ليس لغيره وليس يجب ان يكون الشئ
واحدا من حيث له صورة كالعشرية وله كثرة ثم من حيث العشرية ما له
الخواص التى للعشرة ولكثرة من الخواص ما ليس لوحدة العشرية وهكذا
الحال فى وحدة المقدار من جهة الاتصال وكثرته من جهة الاجزاء
التى فيه بالقوة وكذلك فان العشرية لا ينقسم فى العشرة الى عشرين
لكل واحد منهما خواص العشرة واذا عبرنا عن العشرة بالعشيرية فانها
عبارة عنها بامر لازم لها اذا لم نجد اسما لها من حيث حدتها

واذا قلنا ان العشرة تسعة وواحد او ثمانية واثنان او سبعة و
ثلثة فهو من خواص ولوازم اذ ليس تركيب العشرة من ثلثة وسبعة اولى
من تركيبها من خمسة وخمسة فلهذا لا يعد هذه المعرفات حد و
للعشرة ولا لشيء من الاعداد فان حد الامر الواحد واحد كما عرفته و
لا يكون للشيء الواحد حدان ولا يكون للشيء الواحد صورتان فاذا
حددت العشرة بانها عدد مركب من ثلثة وسبعة فهو رسم فان وسند
اعتبار العدد من حيث وحدته مما يصعب على التحمل وعلى العبارة يصار
الى الرسوم والحال في الوحدة العشرية واجزائه كالحال في وحدة جسم من
حيث الاتصال مع امكان فرض اجزائه واعلم ان التقابل بين الواحد و
الكثير يقال المضاف لا ان كل واحد منهما حقيقته حقيقة الاضافة بل
كل واحد منهما له ماهية معقولية ثم تعرض لهما التضايف كما ذكرنا
في حال الخط والصغر والكبر وهذا التضايف هو من حيث ان الوحدة
هي علة الكثرة والعلة والمع متضايفان لا من حيث انهما وحدة
وكثرة بل من حيث انهما علة ومعلول ثم ان الاشياء تعرض لها بسبب
الوحدة ان تكون مكائيل وكل شيء فمكياله من جنسه ففي الاطوال
طول وفي المجسمات مجسم فبعض الاشياء تكون الواحد فيه بالطبع
مثل حوده ومنه ما يكون بالعرض مثل درهم ودينار بالجمله

فالوا

فالواحد في كل شيء اصغر ما يمكن ليكون التفاوت فيه اقل ما يكون وقد
عرفت حال تكيال الحركات فيما تقدم وقد يجوز ان يكون المكيال مباينا للمكيال به
لحفظ ما بين لحظ لما هو في الزمان وما يكال به كذلك واعلم ان المقابل
المساوي ثم غير المساوي نعم الاكبر والاصغر لا عموم الجنس بل عموم
اللوازم وليس هو مقوم لهما فلا يلزم ان يكون للمساوي مقابلان
واما ان الزوج والفرد ليسا من الذاتيات لانواع العدد فانك تعرفه
بالاعتبار الذي وصفناه في بيان ان الوحدة ليست بجوهر وهو ان العدد
لا يدخل في حدهما كما يدخل الجوهر في حد الوحدة واما انهما ليسا نوع العدد
فبان يعلم ان انواع العدد لها مبالغ مثل العشرية والثلاثية وليس
الزوج والفرد كذلك والكثرة قد يكون بالعرض وقد يكون بالطبع
والكثرة بالطبع حيث لا يمكن وجوده يكون الاول ثانيا والثاني اولا
والذي يكون بالعرض هو الذي يصح ان يجعل الاول ثانيا والثاني
اولا والكثرة بالعرض هو بالحقيقة ليس بكثرة ولكنه يمكن ان يعرض
فيها كثرة وحيث لا يكون ترتب بالطبع لا يكون كثرة بالفعل وحيث
لا يكون كثرة بالفعل لا يكون معنى التناهي وغير التناهي الا بالعرض
بل اقول ان الكثرة ما بعده لاجتماع تابع للمعية والمعية قد يكون
بالحقيقة اعني بالطبع وقد يكون بالعرض اعني بالزمان وما حكمه

بحيث يكون الكثرة مانعة للمنعه بالطبع كانت الكثرة بالفعل وحيث لا يكون
كذلك كانت بالعرض وايضا بحيث لا يكون الاجزاء موجودة معًا لا يكون
كثرة وذلك كالحركة اذ لا يوجد للتقدم فيها مع التاخر وان لم يكن
الكثرة لم يقع عليها التناهي وحيث يكون كثرة بالفعل كانت الوحدة
لما فيه بالقوه وبسببه ان يكون كل اجتماع طبيعي مؤديا الى وحدة
بالفعل في اثبات المقادير وعرضيتها وذلك ان سطحا واحدا
او خطا واحدًا لا يكون في موضعين والكروية والاستداره والاستقامة
وذلك ان الخط المستدير يخالف المستقيم مخالفة نوعية لا شخصية
وقد عرفت الجسم الداخل في مقولة الجوهر واما الجسم الذي هو الكم
فهو مقدار الجسم الذي هو بمعنى الصورة وهذا المقدار قد بان انه في
مادة وانه يزيد وينقص والجوهر الجسماني فهو عرض لا محالة
لكنه من الاعراض التي يتعلق بالمادة ولان هذا المقدار لا يفارق
المادة ولا الصورة الجسمانية الا بالتوهم لانه مقدار الشيء الذي
يقبل ابعادا ثلثة وهذا لا يمكن ان يكون بلا هذا الشيء اعني
الجسم بمعنى الجوهر كما ان الزمان لا يكون الا بالمسافة على ما بينه
وهذا المقدار هو كون الجسم بحيث يمسح بكذا وكذا مرة هذا
مخالف لكون الشيء بحيث يقبل فرض الابعاد المذكورة فان ذلك

لايختلف

لا يختلف فيه جسم وجسم واما انه يمسح بكذا وكذا مرة فقد يختلف فيه
جسم وجسم وهذا هو كمية الجسم ولا تفارق صورة الجسم في الوهم لكن
هي والصورة الجسمية يمكن ان يفارقا المادة في الوهم واما السطح
والخط فلكل واحد منهما اعتباران انه نهاية واعتبار انه مقدار
بالسطح فانه يقبل فرض بعدين وايضا انه فانه يقدر ويمسح وان
اعظم واصغر واما قبوله فرض بعدين فانما ذلك لانه نهاية الجسم الذي
هو قابل الفرض الابعاد الثلثة وليس بهذه الجهة مقدارا بل بهذه
الجهة مضاف فالسطح في كونه نهاية لا يخالف سطحا آخر هذا المعنى
واما انه مقدار فانه يمكن ان يخالف غيره لكنه من الجهتين عرض
فان النهاية عارض للمتناهي لانه موجود فيه لا كجزء منه ولا يقوم
دونه وقد قلنا انه ليس من شرط العرض الموجود في الجسم ان
يطابقه من الجسم شيء يساويه وايضا من حيث هو مقدار عرض
فكون السطح بحيث يعرض فيه بعدان له هذه الصفة من الجسم
وكونه مقدارا له هذه الصفة من ذاته وحقيقته ذاته والسطح
يعرض فيه بطلان في الجسم بالاتصال والانفصال وقد يكون
سطح الجسم سطحا ويبطل ويحدث مستديرا والسطح الواحد
بالحقيقه لا يكون موضوعا للتكثير والتسطيح في الوجود وذلك

لان هوية الخط في الوجود ان يكون طرف السطح وهو السطح ان بحث
يكون طرف الجسم فانه فما لم يعرض للجسم زوال عن هيئته لم يعرض
للسطح ولا للخط فقد عرفت ان الصورة الجسمية يتقوم بالصور
الطبيعية وان الاشكال والمقادير يختلف بسبب اختلاف
الصور الطبيعية و الجسم اذا كان يابسا لم يقبل التحديد وان كان
رطبا يقبلها بان تفرق اتصال الحديد عند التحديد او عند
الاستقامة واذا يفرق اتصال الخط الاول وذلك لان الخط
الواحد لا يصير اطول والحال في ذلك بخلاف الحال في ان الجسم الواحد
يكون موضوعا لاختلاف ابعاد بالفعل تراد في عليه الا ان السطح
اذا زيل عن شكله حتى يبطل ابعاده فلا يمكن ذلك الا بقطعه و
في القطع ابطال صورة السطح الواحد الذي بالفعل واذا
وصلت سطوح بعضها ببعض البقاء و يبطل الحدود المشترك
كان الكاين سطحا آخر بالعدد بل لو اعيد الى تاليفه الاول لم
يكن السطح الاول بالعدد بل آخر مثله وذلك المعدوم لا يعاد
وكذا الحال في الخط فقد تبين ان هذه اعراض و اما انه كيف
تجرد السطح عن الجسم في الوهم فبان يلتفت الى السطح ولا يلتفت
الى الجسم ولا الى انه معه او ليس معه لا ان يلتفت اليه بشرط انه

مفارق

مفارق للجسم وفرق بين ان ينظر اليه وحده مع شرط مفارقته فيه ما هو
معه محكوما عليه انه كما التفت اليه وحده وهو في وهمك قائم وحده فهو قائم
في ذاته وحده وبين ان لا يشترط فيه هذا وكيف يمكن ان يعرض السطح في الوهم
مفردا ليس نهاية لشي الا ان يتوهم مع وضع خاص و يتوهم له جهتان
فيلزم ان يكون ما توهم سطحا غير سطح فان السطح هو نفس الحد لا ذو الحد
وان توهم السطح نفس النهاية التي يلي جهته واحدة فقط على ان لا انفصال
له من جهته اخرى كان ما هو نهاية متوهما معه بوجه ما وكذلك
الحال في الخط والنقط اما وجود المقدار الجسماني فظ واما وجود
السطح فلوجوب تناهي المقدار الجسماني واما وجود الخط فلتقطع
السطوح وافتراض الحدود له واما الزمان فانه يتحقق لك عرضيته بتعلقه
بالحركة و وجوده فيها ولا مقدار خارجا عن هذه المقادير ولان
الكم المتصل لا يخ اما ان يكون قارا حاصل الوجود بجميع اجزائه او لا
يكون فان لم يكن بل كان متجدد الوجود شيئا بعد شي فهو الزمان
وان كان قارا فهو المقدار فاما ان يكون المقدار من المقادير وهو
الذي يمكن فرض ابعاد ثلثة فيه اذ ليس يمكن فرض ما فوق ذلك
وهذا هو المقدار الجسم واما ان يفرض فيه بعدان واما فيه بعد
واحد ولا اقل من هذا ويعلم من هذا ان النقط التي هي نهاية

الخط ليست من المقادير وقد بان المقادير لمية والكميات المتصلة لنا تها
ادبعة واما الثقل والخفة فانما يوجب بحركاتها مقادير في الازمنة و
الامكنة وليس لهما في انفسهما ان يتحرا الجزء بعدهما او يقابل المساواة
والمقادير واما التجربة التي يعرض للخفة والثقل بان يكون ثقل نصف
ثقل وان ذلك بانه يقطع في الزمان نصف المسافة او ما يجري هذا المجرى
كالحرارة التي يكون ضعف الحرارة لاجل انها يفعل في الضعف او لانها
في ضعف الجسم الحاد فالكمية بالجملة هي التي يمكن ان يوجد فيها شيء
يصح ان يكون واحد عاد ويكون ذلك لذاته سواء كان الصحيح وجوده
او فرضه ومن خبر الكم المتصل يبتدي الهندسية ويتشعب عنها الهيئة
والمساحة والمساالاثقال والحيل ومن خبر الكم المنفصل يبتدي الحساب والحل
ثم يتفرع منه الموسيقى واعلم ان الخط المستدير مخالف للخط المستقيم
مخالفة نوعية لا شخصية فان اشخاص النوع الواحد يختلف بموضوعاتها
او باعراض يقارنها اولية كاجتماع البعض مع السطح اولية او ليس باولية
كالموسيقى والكتابة ومفارقة المستقيم للمستدير ليس لاجل الكرم
الموضوع فان هذه المفارقة قد يوجد بين مستقيمين وهي المستدير
ولا ايضا بعرضين كيف لعامل يلحقان الخط لحوقا اوليا ومثل هذا
اللاحق اما ان يكون فصلا او عارضا اوليا فان كان فصلين فقد

نوعا وان كانا عرضين اوليين فاما ان يكونا او غير لازمين ولو كانا عرضين لازمين
لكان يستوي فيهما اشخاص الخط المطلق كما يستوي في النطق اشخاص
الانسان والسالي نحو ولو كانا عرضين غير لازمين بل كانا متعاقبين على
خط واحد بالعدد لكان وجب ان يصير خط واحد للاستعداد والا استقامة
وقد ابطلنا هذا في صدر هذا الفصل ونحن اذا اردنا ان نبين ان امرا
هو فصل لشيء فانما نبينه بان نعتبر ارتفاعه فان ارتفع مع ارتفاع ذلك
الامر المنوع بل الجنس فهو فصل ههنا فانا اذا رفعنا المستدير او المستقيم
بطل مع الخط فهما اذن فصلان ومما بقي ان النقطة تفعل بحركتها الخط
فانما هو تخيل لا حقيقة له فانه ما لم يكن خط وسطح يوجدان لم يصح
ان يكون للنقطة حركة فاذن السطح والخط يوجدان قبل النقطة فلا يكون
النقطة علة لوجود الخط وقد كنا بينا ان هذه الحدود متاخرة في
الوجود عن الجسم — في المكان هذه المسئلة جرت
العادة بان يورد المكان في علم طبيعة لانها منها الا انا آثرنا ان
يقرب على المتعلم فاوردناها في هذا الباب لانه كالسطح بحال
فنقول اما ما يفهم من اسم المكان في اول الامر لاذاته بل شيئا له نسبة
الى الجسم بان يسكن فيه وينتقل عنه واليه بالحركة فان الفحص عن وجود
الشيء قد يكون بعد تحقيق ماهيته وقد يكون قبل تحقيق ماهيته اذا كان

قد وقف على عارض له مثلا قد وقف على ان ههنا شيئا له النسبة
المذكورة ولم يعلم ما ذلك وح يحتاج اذا فهمت تلك الماهية ان يبين
وجودها ثم ان لم يكن وجود تلك النسبة بينا ولها احتيج الى ان يبين
انها هي الماهية التي يخصها تلك النسبة كما ذكرناه في البرهان والمكان
قد يعني به ما يكون محيطا بالجسم وقد يعني به ما يستقر عليه الجسم والمط
في هذا المكان هو الاول وهو حاو للمتمكن مفارق له عند
الحركة مساوله لان الشرط ان لا يوجد جسمان في مكان واحد و
المكان يفارق المتمكن عند الحركة والهيولى والصورة لا تفارق المتمكن
عند الحركة الى فالمكان ليس هيولى ولا صورة وايضا فان المكان يكون
الحركة فيه والهيولى والصورة يكون الحركة معها فتبين ان المكان
ليس هيولى ولا صورة والمعتقد في المكان مذاهب فمنها ان نوابها
ابعاد مفطورة من الاجسام والقائلون بهذا على قولين فمنهم
من قال ان هذا البعد لا يوجد خاليا عن متمكن ومنهم من قال يوجد
خاليا وهؤلاء هم القائلون بالخلاء ومنهم من قال انه الهيولى والصورة
ومنهم من قال انه سطح من الجسم الحاوي للمحوي وقد ابطلنا مذهب من
قال ان المكان هو الهيولى او صورة وحجة القائلين بالابعاد يقرء
من كتاب الشفاء وسيورد في خلال ما يتكلم فيه جملا منها فاقول

اول

اولا انه ان فرض خلاء خال فليست هو لا شيئا محضا بل هو ذات
وجوهر لان كل خلاء وخال يعرض فقد يوجد خلاء آخر خال اقل
منه او اكثر ويوجد متجزيا والمعدوم واللاشيء ليس يوجد هكذا فليس الخلاء
لا شيء محضا وايضا كل ما كان كذلك فهو كم وكل كم فاما متصل واما
منفصل والخلاء ليس بمنفصل فان كان منفصلا فان يكون الانفصال
عرضا له او يكون لذاته منفصل وكل ما عرض له الانفصال فهو متصل
بالطبع وان كان منفصلا بذاته فهو عديم الحد المشترك بين اجزائه
وكل ما كان كذلك كان واحد من اجزائه لا ينقسم فكل ما كان كذلك
فليس يمكن ان يقبل في ذاته متصل الاجزاء فاذن الخلاء ليس بمنفصل الذات
فاذن هو متصل الذات وكيف فقد يعرض مطابقا للماء في مقداره
وكل ما كان كذلك فهو مطابق للمتصل وكل ما يطابق المتصل فهو متصل
فالخلاء اذن متصل وايضا فالخلاء ثابت الذات متصل الاجزاء محاذيها
في جهات وكل ما كان كذلك فهو كم ذو وضع فالخلاء كم ذو وضع
وايضا يوجد فيه خاصية البعد وقبول الانقسام الوهمي في اي جانب
واي امتداد كان في الجهات كلها وكل ما كان كذلك فهو قابل ابعاد
ثلثة فالخلاء ذو ابعاد ثلثة وذو وضع ولانه جسم تعليمي مفارق
للمادة والجسم التعليمي مقدار وبعد لا يصح وجوده الا في مادة فقد

سنا ان المقادير لا يصح ان يكون غير متناهية وانها اذا كانت متناهية
بقطع والقطع يكون بواسطة المادة لانه لو لم يكن مادة لكان كل
على مقدار واحد فيلزم ان يكون الخلاء جسما ويلزم القائلين بالابعاد
لانه من متمكن ما نقوله وان هذا البعد اما ان يكون موجود مع بعد الجسم
المتمكن فيه او لا يكون موجودا فان لم يكن المتمكن في مكان وانتقل فانه
ان كان يعدم مرة ويوجد اخرى حتى يكون تارة بالقوة وتارة بالفعل
كان هنالك معنى بالقوة معنى بالفعل والذي بالقوة هو الهيولى والذي
بالفعل هو الصورة فيكون هذا البعد جسما وقد فرض غير جسم
ان بقي موجودا بعد بعد الجسم المتمكن فاما ان يتحد به او يكون متميزا
عنه تميزا بالعدد لكن معنى قولنا هذا البعد الشخصي الذي بين هذين
السببين هو هذا الامر المتصل الذي بينهما يقبل القسمة الواحدة
المشار اليها وكل ما بين الطرفين هو هذا البعد وكل ما هو هذا
البعد ما بين هذين الطرفين فهو لا محالة واحد شخصي ولكن البعد
الذي للجسم موجود والبعد الاخر غير موجود وان اتحد به لم يكن
الا بعد الجسم فلا يكون البعد المتوهم موجودا وايضا فان امتناع
الاجسام عن التداخل ليس بسبب الصور والكيفيات فانه لو فرض
الجسم موجودا وعدم الصور والكيفيات يكون التداخل ممتنعا

ولا يجب ان تشكل عليك ان شيئا بعدها من المضاف في مقولة الكيف
مثل العلم فان العلم علم بالمعلوم ومثل الملكة والحلو فانه حلو على
ولا ايضا يظن ما يظنه قوم من ضعفاء الظن ان شيئا واحدا يكون
في مقولتين بالذات بل يجب ان يعلم ان العلم والخلق وما اشبههما
ليس من المضاف الحقيقي بل كيفية يلزمها الاضافة ولا يفارقها
البتة وهي من المضاف بالوجه الاول الذي يذكره وذلك الوجه
ليس بمقولة وهي ان المعنى الذي اذا عقل كانت ماهيته مقولة
بالقياس الى غيره كالابوة والبنوة وقد يعني به ما يعرض له هذا
المقولة كالعلم الذي هو هيئة في النفس ويعرض له الاضافة من
خارج والعلم وجود بذاته من جهته ما هو هيئة النفس وكذلك
الخلق ودليلك على ذلك حال النوع الاول مثل النحو وانواع الخلق
الشجاعة فانها تبقى ما نفسها الا بالاضافة الا ان يجعل النوع النحو علما
فيقال هو علم بكذا فيكون مضافا لكونه على طبيعة جنسية فالنحو
لانه نحو يعرض له الاضافة بل لانه علم والشجاعة ايضا يعرض لها
الاضافة لانها خلق ولو كان العلم والخلق من حيث هما من المضاف
لكان انواعه لا يعقل بذاتها الاضافة هكذا ينبغي ان يفهم هذا

الفصل
في اثبات الكيفية الانفعالية والانفعالات

وانها عرض معلوم ان هذه الاجسام مختلفة وان الاسود منها

كيف ما كان شكله ووضعه وان اختلاف الترتيب والوضع لا يخالف
بسببها هذه الالوان فانه لولا خاصية لكل واحد من الاجسام
المختلفه لاستحال ان تحصل منه الحواس محصلات مختلفه واما
مذهب من قال ان هذه الكيفيات اشكال لا غير فانه يبطل بانه
لو كان المحسوس هو الشكل لكان يجب اذا لمسا الشكل بالحدقة
والبصر لونه فان الشئ الواحد من جهة واحدة يدرك شيئا واحدا
فان ادرك من جهة ولم يدرك من جهته فالذي لم يدرك غير المدرك
فيكون الكون غير الشكل ثم من الظاهر ان الكون فيه بصارة وكذلك
الطعم وكذلك اشياء اخرى ولا شئ من الاشكال بمتضاده من
العجائب عقله هولاء عن ان الاشكال لا يدرك الا بواسطة
الالوان والطعم والروائح وكيفيات اخرى ولا يحس الشكل اليه
مجردا فان كان لان الشكل المجرد اذا صار محسوسا احدث في
الحس اثرا من هذه الاثار غير الشكل فقد صح وجود هذه الاثار
وان لم يكن هذه الاثار الا نفس الشكل وجب ان يحس شكل مجرد
من غير ان يحس معه شئ آخر وليس الامر كذلك واما انها اعراض
فان يعلم ان هذه الكيفيات وجودها في الاجسام موجوده بالفعل
من دونها ولو كانت جواهر يوجب ان يقدم الاجسام بمفارقتها
اياها كما تقدم الجسم بمفارقة الصورة الجوهرية ولا يجتمع من تركيبها

حجم